

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الثلاثون

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الخامس:

محاولة أخرى لدرء الفتنة..

رسالة علوية إلى الناكثين:

وكتب أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى طلحة والزبير:

أما بعد.. فقد علمتما - وإن كنتمما - أنني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني، وإنكما ممن أرادني وبايعني، وإن العامة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعرض حاضر، فإن كنتما بايعتماني طائعين فارجعا وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين فقد جعلتما لي عليكما السبيل بإظهاركما الطاعة وإسراركما المعصية، ولعمري ما كنتما بأحق المهاجرين بالتقية والكتمان.

وإن دفعكما هذا الأمر من قبل إن تدخل فيه كان أوسع عليكما من خروجكما منه بعد إقراركما به.

وقد زعمتما أنني قتلت عثمان، فبيني وبينكما من تخلف عني وعنكما من أهل المدينة ثم يلزم كل امرئ بقدر ما احتمل. فارجعا أيها الشيطان عن رأيكما، فإن الآن أعظم أمركما العار من قبل أن يجتمع العار والنار،

والسلام⁽¹⁾.

قال السبط ابن الجوزي، (وقد نشير إلى بعض الفقرات من مصدر آخر) ما يلي:

«ثم إن علياً لما قارب البصرة كتب إلى طلحة والزبير وعائشة، ومن معهم كتاباً لترتيب الحجة عليهم:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى طلحة والزبير وعائشة.

سلام عليكم!

أما بعد.. يا طلحة والزبير، قد علمتما أنني لم أرد البيعة حتى أكرهت عليها. وأنتم ممن رضي ببيعتي، فإن كنتما بايعتما طائعين فتوبا إلى الله تعالى، وارجعا عما أنتما عليه. وإن كنتما بايعتما مكرهين، فقد جعلتما لي السبيل عليكما بإظهاركما الطاعة، وكتماكما المعصية.

وأنت يا طلحة، يا شيخ المهاجرين. وأنت يا زبير، يا فارس

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 111 الكتاب رقم 54 ومصباح البلاغة = = (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 165 وبحار الأنوار ج 32 ص 135 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 7 ص 13 ونهج السعادة ج 4 ص 63 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 17 ص 131 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 66 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 90 وكتاب الفتوح لابن أعثم (طدار الأضواء) ج 2 ص 465.

قريش، ودفعكما هذا الأمر قبل أن تدخلوا فيه، فكان (1) أوسع لكما من خروجكما منه بعد إقراركما.
وأنت يا عائشة.

فإنك خرجت من بيتك عاصية لله ولرسوله «صلى الله عليه وآله»، تطليين أمراً كان عنك موضوعاً. ثم تزعمين أنك تريدين الإصلاح بين المسلمين [الناس]؟!!

فخبريني ما للنساء وقود الجيوش [العساكر]؟ والبروز للرجال، والوقوف بين أهل القبلة، وسفك الدماء المحرمة؟.

ثم إنك طلبت على زعمك [زعمت أنك طالبة] بدم عثمان، وما أنت وذاك؟!، وعثمان رجل من بني أمية، وأنت من تيم!!.

ثم بالأمس تقولين في ملأ من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أقتلوا نعتلاً فقد كفر، ثم تطليين اليوم بدمه؟!!

[وزاد في نص آخر:

ولعمري، إن الذي عرضك للبلاء، وحملك على المعصية لأعظم إليك ذنباً من قتلة عثمان!!

وما غضبت حتى أغضبت، ولا هجت حتى هيجت. فاتقى الله يا عائشة [وارجعي إلى بيتك [منزلك]، واسبلي عليك سترك.

وزاد في بعض المصادر قوله:

(1) لعل الأولى إسقاط الفاء من كلمة: فكان.

فجاء الجواب إليه:

«يا ابن أبي طالب، جل الأمر عن العتاب، ولن ندخل في طاعتك أبداً، فاقض ما أنت قاض والسلام»⁽¹⁾.

ويلاحظ هنا: أن بعض المصادر اقتصرت على القسم الخاص بعائشة، وذكرته على أنه رسالة مستقلة.. وبعضها ذكر الشق الخاص بطلحة والزبير، وثالث ذكرهما معاً كما أسلفنا..

ونقول:

إن لنا مع هذه النصوص وقفات عديدة، نجملها فيما يلي:

بيعة الناس على أنحاء:

لقد أوضح «عليه السلام» أن بيعة الناس للحاكم تكون على ثلاثة

(1) تذكرة الخواص ص 69 وراجع: كشف الغمة ج 1 ص 239 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 17 ص 131 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 465 وراجع ص 301 ومكاتيب الإمام علي «عليه السلام» للعلامة الأحمدي ج 1 ص 118. وراجع: الجمل للمفيد ص 169 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 152 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 338 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 66 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 90 والمناقب للخوارزمي ص 117 و 183 والسيرة الحلبية ج 3 ص 322 ونهج البلاغة الكتاب رقم 54 وبحار الأنوار ج 32 ص 126 - 127 و 120 و 121 ومطالب السؤل ص 213 وجمهرة رسائل العرب ج 1 ص 379 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 139 ونهج السعادة ج 4 ص 65.

أنحاء:

النحو الأول:

البيعة التي تتم بالقهر والغلبة، حيث لا يجد الناس بداً منها، إلا إذا أرادوا تعريض أنفسهم للبلاء والعناء..

وتأتي الرغبة في هذه البيعة ابتداءً من قبل الحاكم نفسه. أما المحكوم، فلا تكون لديه رغبة بها، ولا ميل إليها، بل يكون لديه صدود عنها، و نفور منها..

وهذا ما أشار إليه «عليه السلام» هنا بقوله: «إن العامة لم تبايعني لسلطان غالب».

النحو الثاني:

أن تأتي الرغبة بالبيعة من قبل الناس أنفسهم، لأجل الوصول إلى غرض حاضر كالحصول على منافع حاضرة، كالأموال أو المناصب، أو الغلبة على المنافسين، أو الكيد لهم، والتشفي منهم، أو نحو ذلك..

وقد تكون لدى الحاكم رغبة في هذه البيعة، وقد لا تكون، بل ربما كان لديه صدوف وعزوف عنها..

النحو الثالث:

أن يكون لدى الناس رغبة بالبيعة، نتيجة شعور بالواجب الديني، أو بالمسؤولية الإنسانية والعقلية، أو رغبة في تحقيق الإصلاح، ودفع

الفساد والإفساد..

أما الحاكم، فقد يكون راغباً أيضاً بهذه البيعة لنفس هذه الأسباب. فتتلاقى الرغبتان، وقد يكون عازفاً عنها، لوجود موانع أو صعوبات يراها، ويرى أن قبولها يحتاج إلى أن يقبل الناس بمواجهتها، وتحمل مسؤولياتهم تجاهها..

وهذا هو حال علي «عليه السلام» مع الناس حين البيعة له، فإنه كان عازفاً عن هذا الأمر لأجل ما يراه من صعوبات وموانع.. لا يمكن تجاوزها إلا إذا رضي الناس بتحمل مسؤولياتهم والقيام بواجبهم تجاهها. أو - على الأقل - أن يعلنوا تعهدهم بذلك، وقبولهم به.

وهذا هو السبب في أنه «عليه السلام» قد استمر «عليه السلام» برفض قبول البيعة، مع أن الناس أرادوه لها، حتى إذا صرح الناس بقبولهم بحمل تبعات ما يقدمون عليه. قبل البيعة منهم..

وهذا ما أشار إليه «عليه السلام» بقوله: «لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أباعهم حتى بايعوني. وإنكما ممن أرادني وبايعني».

إن كنتما بايعتماني كارهين:

وبين لنا أمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً: أن طلحة والزبير قد ادعيا: أنهما بايعا علياً «عليه السلام» كارهين.. وهذه الدعوى منهما لا تصح لما يلي:

أولاً: لأن الإكراه لهما إن كان قد حصل، فيفترض أن يكون قد

حصل لغيرهما من المهاجرين أيضاً، بل إن غيرهما أحق بهذا الأمر منهما.. لأن بغض أمير المؤمنين «عليه السلام» كان متمكناً فيهم، وكانوا يعتبرون أن لهم ثارات عنده، لأنه قتل آباءهم وإخوانهم وأقاربهم على الشرك..

فكان ينبغي أن يحصل الإكراه لغيرهم قبل أن يحصل لهم، لأن من يحقد على شخص فإنه سيمتنع عن البيعة له، فيحتاج إلى إكراهه عليها.. أما طلحة والزبير فلم يكن لهما ثأر عنده «عليه السلام».. وأما الأنصار بالإضافة إلى أنهم لم يكن لهم ثأر عنده كانوا أقرب إليه من المهاجرين..

ثانياً: إن كان المقصود: أنهما كرها بيعته، فأبطننا نكتها من أول الأمر، فإرد عليهم: أن غيرهما من المهاجرين كان لا يحب إمارته أيضاً، فلماذا بادروا إلى بيعته طائعين ولم يبطنوا النكت، ولا فعلوه كما فعل طلحة والزبير اللذين رأيا أن الناس لا يرضون بهما، وأنه هو وحده الذي يمنع من انتشار الأمر وضياح الناس في متاهات الأهواء، ويعيد الأمور إلى نصابها، ويدفع الخطر عنهما بعد أن أوغلا في المشاركة في قتل عثمان..

ثالثاً: قد كان يمكنهما أن لا يبايعاه من أول الأمر، وسيريان: أنه «عليه السلام» سوف لن يلاحقهما..

ولهما في ذلك أسوة بغيرهم ممن لم يبايعوا، فتركهم «عليه السلام».. شاهدنا على ذلك: أنه «عليه السلام» قال لطلحة حين تواقفا

في حرب الجمل:

«أولم تبايعني يا أبا محمد طائعاً غير مكره؟! فما كنت لأترك بيعتي!

قال طلحة: بايعتك والسيف في عنقي.

قال: أولم تعلم أنني ما أكرهت أحداً على البيعة؟! ولو كنت مكرهاً أحداً لأكرهت سعداً، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، أبوا البيعة، واعتزلوا فتركتهم؟!!

فقال طلحة: كنا في الشورى ستة.. فمات اثنان وقد كرهناك ونحن ثلاثة.

قال علي «عليه السلام»: إنما كان لكما ألا ترضيا قبل الرضا وقبل البيعة، وأما الآن فليس لكما غير ما رضىتما به، إلا أن تخرجا مما بويعت عليه بحدث، فإن كنت أحدثت حدثاً فسموه لي. الخ..» (1).

وهذا النص يدل: على أن المراد بكراهة البيعة هو الكراهة القلبية، وأن المراد بكون السيف أو اللج في عنقهما حين البيعة: اضطرارهما إليها بسبب رغبة سائر الناس بها، ولم يسعهما مخالفة الرأي العام، لأنهما شاركا في قتل عثمان، فكانا يخشيان عواقب ذلك..

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 70 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 94 و 95.

وقد رد «عليه السلام» على هذا المنطق من جهتين:

الأولى: أن ذلك يجعل له السبيل عليهما، بإظهارهما الطاعة وإسرارهما الغدر والنكث..

الثانية: أن الاضطرار لا يعد إكراهاً.. وأنهما يؤخذان بما رضى به ظاهراً.. ولا يسمع منهما ما عداه، فبيعته لازمة لهما إلا أن يحدث «عليه السلام» حدثاً يسقطه عن الصلاحية للإمامة..

وهذا ما لم يحصل، بل الذي حصل: هو أن طلحة، والزبير هما اللذان أحدثا حدثاً عظيماً يخرجهما عن الصلاحية لأي مقام، وهو إخراجهما عائشة من بيتها إلى ساحات القتال.

الإحتكام إلى المنصفين:

ثم إن أمير المؤمنين «عليه السلام» هو الرجل المنصوص على إمامته من الله ورسوله، والذي بايعه المسلمون في يوم الغدير بتدبير ورعاية من رسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة، ثم أجمع المسلمون على بيعته بعد قتل عثمان.. وقد نزلت آية التطهير وسواها لتدل على فضله، وعلى طهارته وعصمته، والمعروف بجهاده وتضحياته.. وورد فيه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» مئات أو آلاف الأقوال المؤكدة لفضله وعلمه، وحميد صفاته، ومقاماته عند الله تعالى، وموقعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وأمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً، هو نفسه الذي كان يتعرض للبغي، والنكث، والتعدي على شيعته ومحبيه، وقتلهم من

غير ذنب أتوه، ويتعرض للافتراءات الصريحة عليه.. ولغير ذلك من ظلم وحيث، ولكنه مع ذلك كله لم يشأ أن يستفيد من سلطانه، ومن ظهور حقه وباطلهم كمبرر لصددهم، والبطش بهم، ولا شاء أن يوظف كل ما يملكه من نقاط باعتراف كل عاقل مُنصف، ومن له أدنى معرفة بالأمر، وبأحكام الشريعة والدين في إنزال الضربة القاصمة بهم..

بل أثر الصبر والتأني بهم، وأن يبذل كل ما يستطيع من أجل إيقاف البغي والعدوان، وتأجيل التصادم مع البغاة، والبحث عن أي حل لا يوجب تعطيل الشريعة، أو وهناً في الدين، وضرراً بالمسلمين..

فكان من جملة الأمور التي لجأ إليها، واقترحها على أعدائه الناكثين: أن يرضوا بتحكيم فريق من الناس كانوا يعرفون: أنه رغم بدهة الأمر قد تخلفوا - بلا مبرر - عن المسير مع علي «عليه السلام» إلى حرب الناكثين.

وبذلك يكون «عليه السلام» قد تخطى عن قرار البت بأمر أهل النكت، وجعله في يد فريق دل بموقفه على أنه لا ينسجم معه، ولا يطيعه فيما يأمره به..

ولكن الناكثين رفضوا التحاكم حتى إلى هذا الفريق، وأصرروا على فرض رأيهم بقوة السيف. ربما لأنهم كانوا يعرفون بأن الحكم سيأتي في غير صالحهم، فهم على يقين من باطلهم وحقه «عليه

السلام»، ومن ظلمهم وعدله وإنصافه «عليه السلام»..

كما أنهم قد أدركوا: أن الحكم سيقضي عليهم بالتوقف عن الحرب.. ولا يمكنهم قبول ذلك، لأنهم كانوا بأمس الحاجة إليها، وسيكون الدخول فيها بعد صدور الحكم بالتخلي عنها في غاية الصعوبة، لأن موقفهم سيكون أكثر وهناً، وستكون استجابة الناس بالغة الضعف..

ولعل الذي زادهما خوفاً: قوله «عليه السلام»: «ثم يلزم كل امرئ بقدر ما احتمل»، فإنهم يعرفون: أن الوزر كله عليهم، وأن علياً «عليه السلام» لا يتحمل شيئاً من وزر ما جري، فهو لم يقتل السبابة، والمصلين بالمسجد، وحراس عثمان بن حنيف، وحكيم بن جبلة، ومن كان يتشيع له بالبصرة حتى بلغ عدد القتلى ست مئة رجل، ولم يخرج زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم يخالف أمر الله لها بالقرار في بيتها، وتحذيرات الرسول «صلى الله عليه وآله» لها من نباح كلاب الحوآب، ومن حرب علي «عليه السلام»، ولم ينتهب بيت المال، ولم ينكث بيعة إمامه، ولا جمع الجيوش لحربه. ولا افترى عليه واتهمه بقتل عثمان.. ولا.. ولا.. ومطالبتهما بهذا كله سوف يحبط مساعهما، ويذهب بآمالهما أدراج الرياح.

أقل الضررين:

وقد أسدى «عليه السلام» إلى الناكثين نصيحة غالية، تقوم على

قاعدة يرتضيها جميع العقلاء، ولا يتجاوزونها، وهي: اختيار أقل الضررين حين لا بد من أحدهما.. فأوضح لهما: أن رجوعهما إن عد عاراً عند أهل الدنيا، فإن عدم الرجوع لا يعني زوال العار عنهما، أو عدم حصوله لهما، بل هو حاصل على كل حال..

وستنضم نار الآخرة إليه أيضاً. وهذا يحتم عليهما التراجع بنحو أكد، وبحرص أشد..

وهذه نصيحة حقيقية لا يسديها إليهم إلا من هو مثل علي «عليه السلام» الذي كان أخا رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي وصفه الله تعالى: بأن نفسه تذهب حشرات حتى على أعدائه ومحاربيه..

علي عليه السلام وصلح عائشة:

إن علياً «عليه السلام»، قد فند بما لا مزيد عليه مزاعم عائشة بأنها تسعى للصلح، ويكفي أن نشير هنا إلى الأمور التالية:

1 - إنه «عليه السلام» باستدلالاته الحاسمة قد ألجأ عائشة إلى التصريح: بأنها تقف في موقع المناوئ له «عليه السلام»، رافضة لحكمه، وقد أخذت على نفسها أن تواصل شقاقها هذا على مر الزمان مهما تكن النتائج.

2 - إنه «عليه السلام» قد كتب إليها موضحاً لها تناقض أفعالها مع أقوالها:

فأولاً: إن من يريد الصلح لا يقود العساكر، ولا يجمع الجيوش،

ولا يعصى أمر الله ورسوله في نفس أعماله التي يدعي أنها تهدف إلى الإصلاح بين الناس، طاعة لله سبحانه!!

ثانياً: كيف تكون طالبة للصلح، وهي تصرح: بأنها خرجت للطلب بدم عثمان، مع أن عثمان رجل من بني أمية، وهي من تيم بن مرة، فلا توجد أصلاً صلة بينها وبين عثمان لكي تطلب بثاره، لا في أحكام الشريعة التي تقضي بأن يطلب أهل القتل بدم القاتل، ولا عرفاً، فإن الأعراف العربية تجعل طلب الثار لعشيرة الرجل أيضاً.

ثالثاً: لا معنى للتوسل بوسيلة محرمة هي من أعظم الكبائر إلى الأخذ بثار لا يجب ولا يستحب، لأنه لم يصدر من أهله، ولم يقع في محله.

هذا فضلاً عما في ذلك من نقض لنظام الأمة، وتعد على الإمام والإمامة وإقحاح للفتنة بين الناس..

صلح عائشة معناه الذبح:

إن من يلقي نظرة، ولو عابرة على مسار حرب الجمل، وعلى الأقوال والأفعال يجد: أن علياً «عليه السلام» كان مصراً على درء الفتنة، وأن قادة الناكثين بما فيهم طلحة والزبير وعائشة، كانوا مصرين على الحرب.. ولا يمكن لأي باحث إلا أن يعتبر مقولة عائشة: أنها كانت تريد الصلح بين المتخاصمين، مجرد مزحة سمجة، ساخرة، ولا تطاق لما تحمله في طياتها من مآسي، ورزايا، وكوارث وبلايا.. فإن عائشة التي كانت الأمرة الناهية في جيش الناكثين، قد

أمرت بقتل المئات من الصالحين من أهل البصرة، وكانت الراعية والمديرة التي لا تخشى فيما تقدم عليه لومة لائم على أن من يريد الصلح لا يجمع حوله عشرات الألوف من المقاتلين ويسود نفسه عليهم، ويكون القائد لهم، والمهيمن عليهم.. ولا تتجاوزها إلى غيرها..

كما أن من يسعى في الصلح طاعة لله، لا تكون وسيلته إلى ذلك معصية الله تبارك وتعالى.. فإن عائشة مأمورة من الله ورسوله بالقرار في بيتها، وأن لا تتدخل فيما لا يعنها، وأن تتولى الأمور التي أجاز لها الشرع الشريف توليها..

ولكنها خالفت ذلك كله، ووضعت نفسها في موقع العاصي لأوامر الله ورسوله في كل تلك اللحظات، والساعات، والأيام والشهور التي قضتها في تدبير أمر الحرب، من بدئها إلى انتهائها.

والأهم من ذلك: أنه لم يكن هناك غير فريقين هما علي «عليه السلام» ومن معه، وعائشة ومن معها، ولا يوجد فريق ثالث يقاتل أو ينازع هذا أو ذاك، إلا ما أثارته عائشة، وفريقها، والعساكر التي جاءت بها، وما ارتكبه في حق عامل أمير المؤمنين «عليه السلام» على البصرة.. حيث أمرت عائشة بقتله، ثم منعهم من ذلك العواقب التي خافوا منها، ثم أخرجوه من عمله بعد أن فعلوا به الأفاعيل، واستولوا على البلد كله، وعلى بيت المال، وبطشوا بالناس، وقتلوا حراس بيت المال، وقتلوا طائفة كبيرة من الناس في المسجد، ومئات

آخرين.

ولم يراعوا حق الله، ولا حفظوا حقوق الناس، ولا رعوا عهودهم، ولا وفوا بآيمانهم، ولا رعوا حق الأمام الذي أعطوه البيعة بالطاعة والنصرة - بل كانوا أول من يعصيه، ويتمرد عليه، ويجمع الجيوش لحربه؟!!

فإلى أي صلح كانت تسعى عائشة؟! ومع من يكون؟! ومن الذي يضمّنه؟! وكيف؟!!

على أن هذا الصلح لم تعلن عائشة شروطه، وأنه هل سيؤخذ الذين ظلموا بظلمهم، ويحاسبون على عدوانهم على الناس؟! وهل سيقْتَص من فعل بعثمان بن حنيف ما فعل. وهلا سيقْتَص من قتلة السباجة، وغيرهم من الأبرياء؟ أم أن دمهم قد ذهب هدرًا؟!!

وهل سيعيد الذين انتهبوا مال بيت مال البصرة، ما انتهبوه؟! وهل ستعود أم المؤمنين لتقر في بيتها كما أمرها الله ورسوله؟!!

هل سترضى بطاعة أمير المؤمنين «عليه السلام»، وتقرّ له بما جعله الله تعالى له؟! وهل سيقيد طلحة والزبير من أنفسهم بما ارتكبوه في حق عثمان، لتجري أحكام الله فيهم، كما جرت في غيرهم؟..

وهل سيرفع طلحة والزبير يدهما عن مطالبة علي «عليه السلام» بأن يغدق عليها الهدايا من بيت المال؟!!

وهل سيصرفان النظر عن المطالبة بتولي الكوفة والبصرة؟! أو على الأقل هل سيعود طلحة والزبير إلى الطاعة، وتأكيد

البيعة؟!!

وما الذي يضمن أن يفيا بعهودهما، بعد أن نقضاها رغم أنهم
أعطيا أشد العهود، وأغلظ الأيمان؟!
وهل.. وهل..

عائشة قتلت واستباححت:

وذكر المفيد «رحمه الله»: أن علياً «عليه السلام» دعا عبد الله
بن عباس ليرسله إلى الناكثين: عائشة وطلحة، والزبير ومن تابعهم،
فقال له:

«انطلق إليهم فناشدهم، وذكرهم العهد الذي في رقابهم.

قال: فخرجت إليهم، ورجعت إلى علي «عليه السلام»، وقد دخل
البيوت بالبصرة، فقال: ما وراؤك؟ فأخبرته الخبر.

فقال: اللهم افتح بيننا بالحق وأنت خير الفاتحين».

ثم قال: «ارجع إلى عائشة، واذكر لها خروجها من بيت رسول
الله «صلى الله عليه وآله»..

وخوِّفها من الخلاف على الله عز وجل، ونبذها عهد النبي «صلى
الله عليه وآله».

وقل لها: إن هذه الأمور لا تصلحها النساء.

وإنك لم تؤمري بذلك.

فلم ترضي⁽¹⁾ بالخروج عن أمر الله في تبرجك.
 وخروجك من بيتك الذي أمرك النبي بالمقام فيه.
 حتى سرت إلى البصرة.
 فقتلت المسلمين.
 وعمدت إلى عمالي فأخرجتهم.
 وفتحت بيت المال.
 وأمرت بالتتكيل بالمسلمين.
 وأبحت دماء الصالحين..
 فارعي، وراقبي الله عز وجل، فقد تعلمين أنك كنت أشد الناس على
 عثمان.

فما هذا مما مضى؟! (2)

ونقول:

ملاحظة:

قوله «عليه السلام»: فما هذا مما مضى.. يريد به: أنك لو قايست
 بين هذه الأفعال، وتلك الأوامر والزواجر التي ذكرها «عليه السلام»

(1) لعل الصحيح: ترضين.

(2) الجمل للفيدي ص 314 - 316 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 168 - 169

ونهج السعادة ج 4 ص 67.

بها، فإنها ليس فقط لا تتطابق ولا تنسجم معها، وإنما تكون بينهما تمام المباينة والإختلاف.

الثبات والتغير في الخطاب العلوي:

إننا حين نراجع خطاب سيد الأوصياء لزعماء الناكثين، نجد فيه تغيراً من جهة وثباتاً من جهة أخرى..

فالثبات تجده في حججه «عليه السلام» على الناكثين، وإصراره على تلك الحجج، وعدم الانجرار إلى المتاهات التي يحاول الناكثون جره إليها.. فقد كان ولا يزال يؤكد على أمور يرى أنها الأساس الذي لا بد من العودة إليه، والبناء عليه. وهي: إن طلحة والزبير قد نكثا بيعته، ونقضا العهود التي أعطياها..

إنهما قد بايعاه طائعين غير مكرهين..

وإن ادعاءات الإكراه لا تسمع، بل هي تدينهما لأنها تستبطن الإعتراف بأنهما كانا يظهران خلاف ما يبطنانه، من دون داع إلى ذلك، لأن علياً «عليه السلام» لم يطلب السلطان، بل كانا هما اللذان دعياه إليه، وأصرأ عليه بالقبول به.

وإنهما قد شاركا في قتل عثمان، فكيف يطلبان بدمه. وأن ادعاء التوبة لا يعفيهما من العقوبة..

وإن عائشة لا يحق لها الخروج من بيتها ولا التبرج والظهور بين الجماهير، ولا قود العساكر. وأن لا تتصدى لأمر لم يطلبه الله

منها..

فهذا الثبات والإصرار قد منع الناكثين من تضييع الناس في متاهات الشبهات، والترهات والأضاليل، وحفظ لهم الأسس التي لا بد من أن تكون هي المنطلق لهم وإليها يكون المرجع، فلا تضييع البوصلة الصحيحة ولا يضلون الطريق. لأن هذه الأسس من شأنها أن تلغي كل الادعاءات التي تأتي بعدها.. لأنها تجعلها مبنية على ضلال، أو غير ذات موضوع.

أما التغيير في الخطاب عند علي «عليه السلام»، فنجد أنه قد حصل بمجرد وصوله «عليه السلام» إلى البصرة، حيث إنه «عليه السلام» كان قبل ذلك يحاول أن يظهر الرفق بها، ويصرف النظر عن التصريح والتدقيق في مؤاخذتها، ولا يجهر بمقدار ما تحمله من مسؤولية، ويكتفي بالاحتجاج عليها بما ذكرناه آنفاً..

بل وجدنا: أنه كان يحاول أن يسهل عليها أمر الخروج من المأزق الذي هي فيه، ويوجد لها ما يمكّنها من التراجع، مع حفظ ماء الوجه، حين كان يركز ادانته ولومه على من أثار حفيظتها، وأغضبها ودفعها للخروج..

ولكنه بعد أن ظهر لكل أحد أن هذا الأسلوب أيضاً لم يؤثر في ردعها عن قرارها، ولم يعد مجال لتوهم أحد أنه لو استفيد من هذا الأسلوب لنفع وأفاد، جهر لها بالحقيقة، وواجهها بالإدانة الصريحة، والمؤاخذه الواضحة على أعمالها.. والكلمات التي لقّنها لابن عباس

ليحملها إليها ظاهرة الدلالة على ما نقول..

فإنه أمره: بأن يبلغها نفس الحجج التي كان يحتج بها عليها،
ويواصل إرسالها إليها، ثم زاد على ذلك: أن بين لها بصراحة كيف:

1 - أنها هي التي قتلت المسلمين في البصرة. وهم يعدون
بالمئات.

2 - أنها أخرجت عماله.

3 - فتحت بيت المال.

4 - أمرت بالتنكيل بالمسلمين.

5 - أباحت دماء الصالحين.

سبب اعتماد الصراحة:

وكان ذلك منه «عليه السلام» صيانة وحفظاً للناس، من أن
يتوهموا أنها (أعني عائشة) بحكم كونها امرأة، وبحكم كونها زوجة
لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبحكم صفاء نواياها ليست هي
المسؤولة عما جرى ويجري.. بل المسؤول عنه غيرها..

وبذلك تخرج من حرب الجمل - التي كانت هي التي أثارته،
وقادتها، وأوقدت جذوتها - على ما كان لها من القداسة في أذهانهم،
وربما تسطيع بسبب هذه النظرة، وبمساعدة من أهل الكيد والشنآن،
ولا سيما معاوية أن تعيد الكرة، وقد تلتحق بجيش معاوية لحرب على
«عليه السلام» فتزيد الطين بلة، والخرق اتساعاً، وتنزل المزيد من

المصائب والبلايا بالأمة..

بدء التركيز على عائشة:

وقد رأينا: أنه «عليه السلام» قد بدأ يركز على إضعاف موقف عائشة، من خلال بيان المخالفات الكبيرة التي ارتكبتها، حسبما بيناه آنفاً، لأنه «عليه السلام» كان يعرف أن تعاطف الناس معها، وانقيادهم لها هو الذي جمع لطلحة والزبير تلك الجموع، وأوصل الأمور إلى ما وصلت إليه..

فكان لابد من إزالة الغشاوة عن أبصار الناس، وكشف الغطاء عن حقيقة ما يجري. ليعلم الناس أن هذه المرأة لم تكن حمامة السلام، بل هي تمتلك من الجراءة ما يجعلها تقدم على قتل المسلمين، وإباحة دماء الصالحين.. وأن ما حصل قد كان بقرار منها، فلا مجال لأن تدعي هي أو يدعي لها محبوها: أنها لم تكن على علم بما ستنتهي إليه الأمور. أو أنها قد علمت، ولكنها ما رضيت..

الأمر العام والأمر الخاص:

وفي الرواية المتقدمة أيضاً: أن الله تعالى قد أمر عائشة بالقرار بالبيوت وعدم التبرج، وهو أمر عام..

فقد يقال إن الصلح بين المسلمين مصلحة عظيمة لا تشملها الآية العامة لجميع نساء النبي «صلى الله عليه وآله».. فأردف ذلك «عليه السلام» ببيان أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أصدر لعائشة أمراً

خاصاً بها بالمقام في بيتها، وعدم الخروج منه بعد وفاته، ولم تستطع هي انكار هذا الأمر، فما معنى أن تمنع في مخالفة هذا الأمر الخاص، وذاك الأمر العام، فلا تكتفي بالخروج من المدينة وما حولها حتى تصل إلى البصرة؟! لتقوم فيها بقتل المسلمين وخصوصاً الصالحين منهم!!، ونهب بيت المال، والخروج على الإمام، والإخلال بنظام الإمامة..

لم تؤمري بذلك:

وقد أظهرت الرسالة التي حملها إليها ابن عباس: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» كان يلاحق الاحتمالات على اختلافها، بالرد والإبطال لكي يسحب الذرائع من يدها ويد جميع مناوئيه، ويقول لها ولهم وللناس جميعاً: إن الأمور لا تصلحها النساء.. وقد تابع «عليه السلام» استئصال هذه الذرائع، حين أردف قائلاً: «إنك لم تؤمري بذلك»..

لكي لا يدعي أحد بأن القول بأن هذه الأمور لا تصلحها النساء، لا يمنع من وجود استثناء، يتجلى بصدور أمر لعائشة بالتصدي إلى هذا الأمر بالذات، لما لها من موقع بين المسلمين، ولما لديها من حكمة وخبرة، وما إلى ذلك..

فقرر «عليه السلام» القاعدة العامة، ثم بين أن دعوى الإستثناء لعائشة من تلك القاعد باطلة وغير صحيحة.

ولعل قائلاً يقول: كيف جاز لعلي «عليه السلام» أن يحكم بعدم

صدور أمر خاص من رسول الله «صلى الله عليه وآله» لعائشة؟! فلعله «صلى الله عليه وآله» أصدر هذا الأمر لها في ساعة لم يكن «عليه السلام» حاضراً فيها معهما؟!

ونجيب:

أولاً: إن طهارته «عليه السلام» وعصمته عن الذنب تدل على أنه «عليه السلام» كان عارفاً بعدم حصول ذلك. ولا تنحصر معرفته ذلك بحضوره الدائم مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعائشة، إذ يمكن أن يعرفه بإخبار رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو بإخبار عائشة له أو لغيره ممن يشهد عليها به..

ثانياً: إن الذي يأتي مخالفاً للقاعدة، ويراد به حفظ الأمة من الاختلاف، لا بد أن يعرفه الناس قبل اختلافهم لكي ينصاعوا له، ويعترفوا به..

فكيف إذا كان الاختلاف واقعاً بين من هو مثل علي «عليه السلام» ومثل عائشة؟! فإنه لا يقبل منها مجرد أن تدعي: أن النبي أمرها بذلك، لأنه «صلى الله عليه وآله» لا يمكن أن يجعل الخصم هو الحكم..

كما لا يمكن أن يختار «صلى الله عليه وآله» عائشة لتكون حكماً في أمر هي السبب فيه، ويدع علياً..

بل إن النصوص تقول: إنه «صلى الله عليه وآله» قد أخبر علياً «عليه السلام» أمام عائشة بما يكون منها تجاهه، وطلب منه أن يرفق

بها(1)، مع أنه «صلى الله عليه وآله» أخبرها بأنها ستقاتله وهي ظالمة له.

(1) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 334 و 335 وبحار الأنوار ج 32 ص 282 - 284 والمناقب للخوارزمي ص 176 والجمل للشيخ المفيد ص 230 وشرح الأخبار ج 1 ص 338 والجمل لابن شذقم ص 42 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 622 والغدير ج 3 ص 189 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 119 وكنز العمال (مؤسسة الرسالة) ج 12 ص 136 ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص 162 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 6 ص 237 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 228 وسبل الهدى والرشاد ج 10 ص 148 و 151 وينايع المودة ج 2 ص 388 وسنن ابن ماجه ج 2 ص 827.

الفصل السادس:

مبعوثون فشلوا..

الآن حين عضته الحرب؟!

1 - ولما سار أمير المؤمنين «عليه السلام» من ذي قار قدم صعصعة بن صوحان بكتاب علي «عليه السلام» إلى طلحة والزبير وعائشة يعظم عليهم حرمة الإسلام، ويخوفهم فيما صنعوه، وقبيح ما ارتكبوه من قتل من قتلوا من المسلمين، وما صنعوا بصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» عثمان بن حنيف «رحمه الله» وقتلهم المسلمين صبراً، ووعظهم ودعاهم إلى الطاعة.

قال صعصعة «رحمه الله»: فقدمت عليهم، فبدأت بطلحة وأعطيته الكتاب، وأديت الرسالة.

فقال: الآن، حين عضت ابن أبي طالب الحرب ترفق لنا.

ثم جئت إلى الزبير فوجدته ألين من طلحة.

ثم جئت إلى عائشة، فوجدتها أسرع الناس إلى الشر، فقالت: نعم قد خرجت للطلب بدم عثمان.. والله لأفعلن وأفعلن.

فعدت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» فلقيته قبل أن يدخل البصرة، فقال: ما وراءك يا صعصعة؟!

قلت: يا أمير المؤمنين، رأيت قوماً ما يريدون إلا قتالك، فقال: «الله المستعان» (1).

ناشدهم، وذكرهم العهد:

2 - ثم دعا عبد الله بن عباس، فقال: «انطلق إليهم، فناشدهم وذكرهم العهد الذي لي في رقابهم».

قال ابن عباس: فجئت، فبدأت بطلحة فذكرته العهد، فقال لي: يا ابن عباس، والله لقد بايعت علياً واللعج على رقبتني.

فقلت له: أنا رأيتك بايعت طائعاً، أولم يقل لك علي قبل بيعتك له: إن أحببت أن أباعك بايعتك، فقلت: لا، بل نحن نبايعك؟!

فقال طلحة: إنما قال لي ذلك وقد بايعه قوم فلم أستطع خلافهم. والله يا ابن عباس إن القوم الذين معه يغرونه، ولئن لقيناه يُسْلَمُونه.

أما عملت يا ابن عباس، أني جئت إليه والزبير، ولنا من الصحبة ما لنا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والقدم في الإسلام، وقد أحاط به ألفان قياماً على رأسه بالسيوف، فقال لنا يهزل: «إن أحببتما بايعت لكما»، فلو قلنا: نعم، أفتراه كان يفعل؟! وقد بايع الناس له، فليخلع نفسه ويبايعنا، لا والله ما كان يفعل. وخشينا أن يغري بنا من لا يرى لنا حرمة، فبايعناه كارهين، وقد جئنا نطلب بدم عثمان.

فقل لابن عمك: إن كان يريد حقن الدماء وإصلاح أمر الأمة

(1) الجمل للمفيد ص 313 و 314 و (مكتبة الداوري - قم) ص 167.

فليمكنّا من قتلة عثمان، فهم معه، ويخلع نفسه ويرد الأمر ليكون شورى بين المسلمين، فيولوا من شأؤوا، فإنما علي «عليه السلام» رجل كأحدنا، وإن أبي أعطيناه السيف فما له عندنا غير هذا.

قال ابن عباس: يا أبا محمد، لست تنصف، ألم تعلم أنك حصرت عثمان حتى مكث عشرة أيام يشرب من ماء بئر، وتمنعه من شرب الماء الفرات حتى كلمك عليّ في أن تخلي الماء له وأنت تأبى ذلك.

ولما رأى أهل مصر فعلك وأنت صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» دخلوا عليه بسلاحهم فقتلوه؛ ثم بايع الناس رجلاً له من السابقة والفضل والقراية برسول الله «صلى الله عليه وآله» والبلاء العظيم ما لا يدفع، وجئت أنت وصاحبك طائعين غير مكرهين حتى بايعتما ثم نكثتما.

فعجب والله لإقرارك لأبي بكر وعمر وعثمان بالبيعة، ووثوبك على ابن أبي طالب!! فوالله ما علي «عليه السلام» دون أحد منهم. **وأما قولك:** يمكنني من قتلة عثمان، فما يخفي عليك من قتل عثمان.

وأما قولك: إن أبي علي «عليه السلام» فالسيف، فوالله إنك تعلم أن علياً لا يخوف.

فقال طلحة: إيهنا عنا الآن من جدالك.

قال: فرجعت إلى علي وقد دخل البيوت بالبصرة، فقال: «ما ورائك؟!»

فأخبرته الخبر، فقال: اللهم (افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين)⁽¹⁾.

ثم قال: «ارجع إلى عائشة، واذكر لها خروجها من بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وخوفها من الخلاف على الله عز وجل ونبذها عهد النبي «صلى الله عليه وآله»، وقل لها:

إن هذه الأمور لا تصلحها النساء، وإنك لم تؤمري بذلك، فلم ترضي بالخروج عن أمر الله في تبرجك وبيتك الذي أمرك النبي بالمقام فيه، حتى سرت إلى البصرة، فقتلت المسلمين، وعمدت إلى عمالي فأخرجتهم وفتحت بيت المال، وأمرت بالتنكيل بالمسلمين، وأبحت دماء الصالحين، فارعي وراقبي الله عز وجل، فقد تعلمين أنك كنت أشد الناس على عثمان، فما عدا مما بدا؟! [في نسخة أخرى: فما هذا مما مضى]؟!!

قال ابن عباس: فلما جئتها وأديت الرسالة إليها، وقرأت كتاب علي «عليه السلام» عليها قالت: يا ابن عباس، ابن عمك يرى أنه قد تملك البلاد. لا والله ما بيده منها شيء إلا وبيدنا أكثر منه.

فقلت: يا أماء، إن أمير المؤمنين «عليه السلام» له فضل وسابقة في الإسلام وعظم عناء.

قالت: ألا تذكر طلحة وعناءه يوم أحد؟!!

(1) الآية 4 من سورة المنافقون.

قال: فقلت لها: والله ما نعلم أحداً أعظم عناء من علي«عليه السلام».

قالت: أنت تقول هذا ومع علي أشياء كثيرة.

قلت: الله الله في دماء المسلمين!!

قالت: وأي دماء تكون للمسلمين إلا أن يكون علي يقتل نفسه ومن معه.

قال ابن عباس: فتبسمت!

فقالت: مما تضحك يا ابن عباس؟!

فقلت: والله معه قوم على بصيرة من أمرهم يبذلون مهجهم دونه.

قالت: حسبنا الله ونعم الوكيل(1).

3 - قال: وقد كان أمير المؤمنين أوصاني أن ألقى الزبير وإن قدرت أن أكلمه وابنه ليس بحاضر، فجئت مرة أو مرتين كل ذلك أجده عنده، ثم جئت مرة أخرى فلم أجده عنده، فدخلت عليه، وأمر الزبير مولاه سرجساً أن يجلس على الباب ويحبس عنا الناس، فجعلت أكلمه، فقال: غضبتن إن خولفتن! والله لتعلمن عاقبة ابن عمك! فعلمت أن الرجل مغضب، فجعلت ألاينه، فيلين مرة، ويشتد أخرى.

(1) الجمل ص 315 و 317 و (مكتبة الداوري - قم) ص 168 و 169.

فلما سمع سرجس ذلك أنفذ إلى عبد الله بن الزبير، وكان عند طلحة، فدعاه، فأقبل سريعاً حتى دخل علينا.

فقال: يا ابن عباس، دع بنيات الطريق؛ بيننا وبينكم عهد خليفة، ودم خليفة، وانفراد واحد واجتماع ثلاثة، وأم مبرورة، ومشاورة العامة.

فأمسكت ساعة لا أكلمه، ثم قلت: لو أردت أن أقول لقلت.

فقال ابن الزبير: ولم تؤخر ذلك، وقد لحم الأمر، وبلغ السيل الزبى؟!

قال ابن عباس: فقلت: أما قولك عهد خليفة، فإن عمر جعل الشورى إلى ستة نفر، فجعل النفر أمرهم إلى رجل منهم يختار لهم منهم ويخرج نفسه منها، فعرض الأمر على علي وعثمان، فحلف عثمان وأبى علي أن يحلف، فبايع عثمان. فهذا عهد خليفة..

وأما دم خليفة، فدمه عند أبيك، لا يخرج أبوك من خصلتين: إما قتل، أو خذل.

وأما انفراد واحد واجتماع ثلاثة، فإن الناس لما قتلوا عثمان فزعوا إلى علي فبايعوه طوعاً، وتركوا أباك وصاحبه ولم يرضوا بواحد منهما.

وأما قولك: إن معكم أمماً مبرورة، فإن هذه الأم أنتما أخرجتماها من بيتها وقد أمرها الله تعالى أن تقر فيه، فأبيت أن تدعها وقد علمت أنت وأبوك: أن النبي «صلى الله عليه وآله» حذرهما من الخروج،

وقال لها: «يا حميراء! إياك أن تتبحك كلاب الحوآب»!! وكان منها ما قد رأيت.

وأما دعواك مشاورة العامة، فكيف يشاور فيمن قد أجمع عليه، وأنت تعلم أن أباك وطلحة بايعاه طائعين غير كارهين.

فقال ابن الزبير: الباطل والله ما تقول يا ابن عباس، ولقد سئل عبد الرحمن بن عوف عن أصحاب الشورى فكان صاحبكم أحسنهم عنده، وما أدخله عمر في الشورى إلا وهو يعرفه، ولكن خاف فتنه في الإسلام.

وأما قتل خليفة، فصاحبك كتب إلى الآفاق حتى قدموا عليه ثم قتلوه وهو في داره بلسانه ويده، وأنا معه في الدار أقاتل دونه، حتى جرحت بضعة عشر جرحاً.

وأما قولك: إن علياً بايعه الناس طائعين، فوالله ما بايعوه إلا كارهين والسيف على رقابهم، غصبهم أمرهم.

فقال الزبير: دع عنك ما ترى يا ابن عباس، جئتنا لتوفينا!!

فقال له ابن عباس: أنتم طلبتم هذا، والله ما عددناك قط إلا من بني هاشم في برّك، لأخوالك ومحبتك لهم، حتى أدرك ابنك هذا، فقطع الأرحام.

فقال الزبير: دع عنك هذا(1).

(1) الجمل ص 317 و 318 و (مكتبة الداوري - قم) ص 170 و 171. وقال في

ونقول:

لاحظ ما يلي:

ليس هذا ضعفاً:

جاء في حديث صعصعة: أن طلحة قال لصعصعة: الآن، وقد
عضت بن أبي طالب الحرب ترفق لنا؟!!

ونقول:

لقد طاش سهم طلحة إن كان قد ظن أن علياً «عليه السلام»
يحاول أن يقنعهم بالرجوع عن قرار الحرب بداعي الخوف.. إلا إن
كان يريد طلحة بكلامه هذا: التغطية على خوفه ورعبه من علي
«عليه السلام» بمثل هذه الأساليب، فهو يسقط مشاعره وحالاته على
غيره..

على أن نفس رسالة علي «عليه السلام» إليهم مع صعصعة لم
تختلف عن سائر رسائله إليهم، بل هي صورة طبق الأصل عما سبقها
ولحقها، فلا مبرر لطرح القضية بهذا النحو، إلا المكابرة، والإمعان
في إيذاء الطرف الآخر، والتجني والظلم.

هامشه: قارن بالعقد الفريد ج 4 ص 314 ونثر الدر ج 2 ص 105 وشرح
نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 169.

عائشة تهدد علياً عليه السلام:

جاء في حديث صعصعة وحديث ابن عباس: أن عائشة كانت أسرع الناس إلى الشر، وكانت هي الأشد إصراراً على الحرب، وعلى سد أبواب الحوار.. وقد تهددت علياً «عليه السلام» بقولها: «والله، لأفعلن وأفعلن».

مع أن حديث طلحة والزبير قد جاء أقل حدة، وأكثر اعتدالاً، فلماذا يكون خطاب المرأة التي هي زوجة من بعثه الله رحمة للعالمين خطاب حرب، وقتل، وقسوة، ومصائب وبلايا، وكوارث ورزايا.. ويكون خطاب الرجال الطامعين بالأموال والمناصب أكثر ليونة ومرونة؟!!

ثم إن عائشة امرأة، ويفترض بالمرأة أن تكون مثال الرقة، والحنان، والعطف، والسلام وحب السلامة.. والرجل هو الذي يمثل الخشونة، ويفترض أن يكون خطابه خطاب القوة، والتحدي، والحرب.

وهي أيضاً أم المؤمنين، ويفترض بالأم المحبة، والاهتمام بحفظ أبنائها، وإيثار سلامتهم، وحفظ حياتهم..

وهي أيضاً تدعي: أنها جاءت لتصلح بين أبنائها، لا لتضرب بعضهم ببعض، وتتولى هي قيادة فريق منهم ضد فريق آخر..

ولماذا تريد هي أن تطلب بدم عثمان، دون أبنائه وأولياء دمه؟! وإذا كانت تريد الطلب بدمه، فلماذا كانت هي التي حكمت بكفره،

وأمرت بقتله؟!

طلحة يفسر وضع اللج على رقبتة:

وفي النص المتقدم برقم [2] ادعى طلحة لابن عباس، وأقسم له على أنه بايع علياً «عليه السلام» واللج على عنقه، ظناً منه: أن ابن عباس لم يكن حاضراً حين البيعة.. ففوجئ بابن عباس يقول له: «أنا رأيتك بايعت طائعاً».

فابتكر تفسيراً عجيباً وغريباً لكلامه هذا، فقال: إنه كان قد بايع علياً «عليه السلام» قوم لم يستطع طلحة خلافهم..

ولم نسمع مثل هذا التفسير لكلمة: بايعت واللج على عنقي إلا من طلحة لا سيما إذا علمنا: أن من الأمور التي لا يشك فيها أحد: أن طلحة كان أول من بايع علياً «عليه السلام»، ولم يبايعه أحد قبله على الإطلاق.. فمن أين اخترع طلحة هؤلاء القوم الذين تحدث عنهم؟!

يضاف إلى ذلك: أن طلحة يعترف لابن عباس: بأن علياً «عليه السلام» قال له: «إن أحببت أن أبايعك بايعتك»، فقال له طلحة، لا، بل نحن نبايعك.

فهل من يقول هذا يكون قد أكرههم على البيعة؟!

وحتى لو سلمنا: أن جماعة كانوا قد بايعوا علياً «عليه السلام» قبل طلحة، فما الذي يمنع من أن يرضى طلحة بما عرضه عليه علي «عليه السلام»؟! فهل إذا رضي بذلك سيبادر أولئك القوم إلى

مهاجمته؟!!

ولو أنهم أرادوا ذلك، هل ستركه علي «عليه السلام» غرضاً لهم؟! وهل سيسمح لهم بمهاجمته، أم أنه سيدفع عنه وينصره؟!!

إن أحببنا بايعت لكما:

أما فيما يرتبط بما زعمه طلحة، من أنه «عليه السلام» قال لطلحة والزبير - يهزل -: «إن أحببنا بايعت لكما، وقد أحاط به ألفان قياماً على رأسه بالسيوف»، فلا شك في أنه مكذوب، لما يلي:

أولاً: لأن علياً «عليه السلام» لا يرضى بأن يقوم أحد على رأسه، وشاهدنا على ذلك: أنه قد منع أصحابه من المشي خلفه، لأن ذلك مفسدة للراكب ومذلة للماشي⁽¹⁾، ومنع دهاقين الأنبار من التمرجل له⁽²⁾.

(1) بحار الأنوار ج 41 ص 55 وج 73 ص 299 وج 75 ص 47 والكافي ج 6 ص 540 والمحاسن للبرقي ج 2 ص 629 وتحف العقول ص 209 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 11 ص 494 و (ط دار الإسلامية) ج 8 ص 362 ومشكاة الأنوار ص 364 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 465 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 598.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 10 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 310 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 372 وبحار الأنوار ج 32 ص 397 وج 41 ص 55 وراجع ص 58 وج 72 ص 62 وحلية الأبرار ج 2 ص 260 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 26 ومستدرک سفينة البحار ج 7 ص 281 والإمام

ثانياً: كيف يمكن أن يقوم ألفان بالسيوف على رأس رجل واحد؟!
ثالثاً: إن كان المقصود بقيامهم على رأسه: التعزُّز وإظهار العظمة بهم، فإن هذا من الأمر العجيب والغريب لا يفعله حتى أعظم الجبابرة في الأرض..

رابعاً: إن كان الغرض من قيامهم على رأسه هو حراسته، فالحراسة تتحقق بأقل من هذا العدد الهائل. إذ يكفي في ذلك بضعة رجال، أو بضع عشرات من الرجال على أبعد تقدير.
 على أن ذلك يوجب أن يكون العدو المتربص به يزيد عددهم على عدد الذين اجتمعوا لحراسته.

خامساً: من أين جاء الألفان لحراسته، والقيام على رأسه حين البيعة له «عليه السلام»، والحال: أن الذين نفروا معه من المدينة لحرب الناكثين كان عددهم لا يزيد على بضعة مئات؟!
 إلا إن كان يريد أن أهل مصر والعراق والحجاز الذين جاؤوا للاعتراض على عثمان هم الذين كانوا على رأسه.

سادساً: لماذا لم نجد لهذه الحالة أثراً في حياة علي «عليه السلام» بعد يوم البيعة. فلم يكن يقوم على رأسه لا عشرات ولا مئات

علي بن أبي طالب للهمداني ص 599 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 3 ص 286 وج 4 = ص 114 وج 7 ص 223 وج 10 ص 267 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 156.

في أيام خلافته كلها؟! بل كان يطوف في الأسواق، ويأمر الناس بالالتزام بالمقررات والأحكام. ولم يكن يصطحب معه لا الآلاف ولا المئات ولا العشرات..

هل يخلع نفسه ويبايعنا؟!

وقد ذكر طلحة: أن علياً «عليه السلام» حين عرض على طلحة والزبير أن يبايعهما كان هازلاً.. وقد أقسم طلحة: أنهما لو قبلا بما عرضه عليهما، فإنه لم يكن ليفعل، وقد بايع الناس له..
ويقال لطلحة:

أولاً: من أين علما أنه كان هازلاً، فإنها مجرد دعوى، يدفعهم إليها سوء الظن به، ويراد بها التحامل عليه.
ثانياً: من أين علما أنه لم يكن ليفعل ما عرضه عليهما؟! فإنه رجم بالغيب، وتكهن لا مبرر له..

ثالثاً: إذا كان طلحة والزبير يعلمان: أنه «عليه السلام» لا يخلع نفسه ويبايعهما من أول الأمر، لأن البيعة له قد تمت.. فهل هو سوف يخلع نفسه الآن، ويرجع الأمر شورى.. وبعد أن جاءت البيعة من جميع الأقطار أرسل ولاته الأمصار في طول البلاد الإسلامية وعرضها؟! وبعد أن صار معه مقاتلون، وجيش.

وما الذي تغير الآن عليه ليفعل ذلك.. سوى أنه أصبح لديه من الحجج والدواعي للتمسك بالأمر أضعاف ما كان، فبالإضافة إلى النص عليه من الله ورسوله، والإجماع على بيعته، فإن الذين يطالبونه

بخلع نفسه، قد ارتكبوا العظائم والجرائم، فنكثوا البيعة، ونقضوا العهد، وقتلوا المئات من الأخيار، ونهبوا بيت المال و.. الخ.. وأصبح تنازله عن هذا الأمر من الجرائم والعظائم، لأنه تفريط بمستقبل هذا الدين، وخيانة للأمة، وتوطئة لتسلط الجبارين الناكثين، والقتلة للعباد والصالحين، والساعين في البلاد بالفساد..

المصريون هم قتلة عثمان:

وقد أعلن ابن عباس: أن ادعاء طلحة أن قتلة عثمان مع علي «عليه السلام» غير صحيح، وأن طلحة يكابر في ذلك، ويدعي ما يعلم بطلانه..

ومأخذ كلام ابن عباس واضح..

فأولاً: إن طلحة كان هو الذي حاصر عثمان، ومنعه من شرب الماء.. وعلي «عليه السلام» هو الذي حاول إقناع طلحة بأن يخلي الماء لعثمان، وأرسل ولديه الحسن والحسين «عليهما السلام» للدفاع عنه.. وهذا لا ينسجم مع كون علي «عليه السلام» يحمي قتلة عثمان.

ثانياً: إن طلحة كان يعلم: أن المصريين هم الذين قتلوا عثمان⁽¹⁾، وكان طلحة هو الذي مهد لهم السبيل وشجعهم على قتله.. وقد قتل طلحة والزبير ست مئة من أهل البصرة الذين لم يكونوا قد التحقوا

(1) راجع: تذكرة الخواص (ط الحيدرية - النجف الأشرف) ص 64 وتاريخ

خليفة بن خياط ص 176.

بجيش علي «عليه السلام» بحجة أنهم من قتلة عثمان..
فما معنى أن يدعي طلحة: أن قتلة عثمان مع علي «عليه السلام»؟!!

تسلط عائشة على البلاد!!:

وقد ادعت عائشة: أن شيئاً من البلاد لم يكن في يد علي «عليه السلام» إلا وبيدها أكثر منه، وهذا غير مقبول..
 أولاً: متى باهى علي «عليه السلام» بتملكه البلاد، وتسلطه على رقاب العباد، أو ذكر ذلك لأحد من الناس؟!
 ولنفترض: أنه قد فعل ذلك، فإنه لم يكن بالأمر الحرام.. في حين أنه «عليه السلام» يطالبها بالإقلاع عن فعل محرم ترتكبه، والالتزام بواجب تركته. وأمور عديدة ذكرها ابن عباس..
 ثانياً: إنه لم يكن في يد عائشة وطلحة والزبير سوى ما استولوا عليه في البصرة، وانضمام جماعات من الناس إليهم لا يعني أن تصبح البلاد بيدهم كما هي في يد علي «عليه السلام»..
 وحتى لو كانت عائشة تعتبر الشام التي كانت لا تزال في يد معاوية، أنها في يدها، فإنها تبقى بعيدة عن اللحاق بعلي في هذا المضمار. فضلاً عن أن يكون بيدها أكثر مما بيده..

عناء طلحة في أحد:

ولست أدري كيف نفسر مقايضة عائشة عناء طلحة في أحد بعناء

علي «عليه السلام»!! والحال: أن طلحة كان من الفارين في أحد كسائر الصحابة، وعلي «عليه السلام» هو الذي ثبت ودافع عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ومع غض النظر عن ذلك، فإن ابن عباس قد رد دعوى عائشة، وأقسم أنهم ما يعلمون أحداً أعظم عناءً من علي «عليه السلام».. ولست أدري لماذا لم تذكر عائشة أن علياً «عليه السلام» هو الذي دافع عن الإسلام، مع فرار طلحة والمسلمين أيضاً في خيبر وحنين، وذات السلاسل وسواها؟! ولماذا نسيت خيبر والخندق، وبدراً وغيرها؟!!

عائشة لا تقيم وزناً لدماء المسلمين:

والمدهش حقاً: أن نرى عائشة تستهين - علناً - بدماء المسلمين، حيث قالت لابن عباس: وأي دماء تكون للمسلمين؟! إلا أن يكون علي يقتل نفسه ومن معه!!!

ولكن الظاهر هو: أن عائشة كانت قد تجاوزت هذا الأمر، لأنها كانت قد سارت إلى البصرة وقتلت المسلمين، وأمرت بالتنكيل بهم، وأباححت دماء الصالحين.. كما قال لها ابن عباس. فلم تعد تشعر بأهمية ذلك وخطره. لأنها قد اعتادت على ممارسة الفعل، فهل تحاذر من وصفه أو من ذكره؟!!

لا تكلم الزبير بحضور ابنه:

وذكر ابن عباس: أن علياً «عليه السلام» أوصاه أن يكلم الزبير حين لا يكون ابنه عبد الله حاضراً..

وهذا يشير:

أولاً: إلى حرصه «عليه السلام» على درء الفتنة، وتقادي الحرب، وما تحمله من ويلات ومصائب للناس، ومن تعميق للانقسام في الأمة..

وثانياً: إنه يعطينا درساً في الحكم، والسياسة، مفاده: أن على الحاكم أن يكون بصيراً بأحوال الناس، عارفاً بالمؤثرات التي تسوقهم إلى بعض المواقف، أو تزيد من تشبثهم بها..

ثالثاً: إن عليه أيضاً: أن لا يكون همه هو البطش بعدوه، حتى لو كان عدوه يستحق ذلك، بل يجب أن يصرف همه إلى معالجة الأمور بالحسنى، واعتماد الخيارات التي تحد من الخسائر حتى في جانب عدوه الذي خدع السذج والبسطاء، أو ربط مصيرهم بمصيره. مع اختلاف النظرة، والدافع والفهم للأمور لدى الأطراف التي وضعت نفسها في موقع العدو، وربطت مصيرها بمصير الناكثين الذين لا يؤمنون على أرواح الناس، ولا على دين ولا على دنيا..

دع بنيات الطريق:

وقول ابن الزبير لعبد الله بن عباس: «دع بنيات الطريق» قد

جاء على سبيل التمويه، وقلب الحقائق.. فإن بنيات الطريق هي الطرق الصغار التي تتشعب من الجادة. وهي الترهات. ومنه المثل: «دع بنيات الطريق» أي عليك بمعظم الأمر، ودع المراوغات(1).

ومن الواضح: أن ابن الزبير هو الذي كان يراوغ، ويسعى لتمويه الحقائق، واللجوء للترهات، وكان ابن عباس يعيده إلى الجادة، كما أظهره الحوار الذي دار بينهما في نفس هذا المورد..

ولعل مراد ابن الزبير: أن ابن عباس كان يحاول أن يثني الزبير عن عزمه على الحرب. وهذا ما كان يرفضه ابن الزبير بشدة، ويعتبر أن السعي إليه نوع من المراوغة واللجوء إلى الترهات والأباطيل..

ولعل السبب عنده هو: أن العدول عن الحرب يحمل معه بقاء علي «عليه السلام» في موقعه، وأن الزبير وطلحة لم يحققا رغباتهما ولم يصلا إلى ما كانا يتمنيانه. وهذه نكسة كبرى لا يرضى ابن الزبير بها.. لأنها تضيع عليه فرصاً كثيرة، ومنها فرصة التشفي بمن كان يغلي صدره بالحق عليهم.

حنكة ابن عباس:

وحوار ابن عباس مع ابن الزبير يشير: إلى أن ابن عباس كان يتمتع بحنكة بالغة، وحكمة وسداد رأي.

(1) أقرب الموارد ج 1 ص 63 مادة: بنو.

وقد تضمن كلامه أموراً نذكر منها على سبيل المثال:

- 1 - إنه «رحمه الله» لم يصرح بما حلف عليه عثمان يوم الشورى. بل أبقى الأمر في دائرة الاحتمال والإبهام، ولكنه:

أولاً: ألمح إلى أن عثمان قد أقدم على أمرٍ لم يكن علي «عليه السلام» يجيز لنفسه الإقدام عليه تخرجاً منه وتورعاً.

ثانياً: قد بين أن عبد الرحمان بن عوف قد وضع شروطاً للبيعة، وسأولهم عليها..

ثالثاً: إنه قد راعى بذلك مشاعر الأنصار الحقيقيين لعثمان. وميزهم عن الناكثين، لكي لا يتمكنوا من ضمهم إليهم. وهذا يتوافق مع ما ألمح إليه أمير المؤمنين «عليه السلام» في بعض مواقفه.
- 2 - إن ابن عباس قد نسب إلى أصحاب الشورى أنفسهم: أنهم فوضوا ابن عوف، وأعطوه أمر البت في الخلاف بين أصحاب الشورى، مع أن عمر نفسه هو الذي جعل له هذا الدور..

ولعله أراد: أن يتحاشى إثارة حفيظة أنصار ومحبي عمر بن الخطاب، بوضعه له في دائرة الاتهام بتدبير الشورى على مقياس شخص بعينه..
- 3 - إنه «رحمه الله» لم يترك لابن الزبير مجالاً لإنكار مشاركة أبيه في قتل عثمان، فإنه إما قتل أو خذل. وهذه حقيقة لم يتمكن من الخروج منها. فلجأ إلى الادعاء الباطل والذي لا يوافقه أحد عليه إلا أبوه ومن معه من الناكثين والطامعين.. وهو: أن علياً «عليه السلام»

قد كتب إلى الآفاق حتى قدم الناس المدينة، فقتلوا عثمان..

وهو كلام رغم أن الناس يعرفون أنه مكذوب ومختلق، وأنه لم يصدر إلا عن ابن الزبير، إلا أنه تضمن الاعتراف بأن علياً «عليه السلام» لم يقتل عثمان، بل قتله الذين قدموا من الآفاق.. وبذلك تظهر براءة عمار وأبي الهيثم ابن التيهان.. وقيس بن سعد، وسائر أصحاب علي «عليه السلام» في المدينة من دم عثمان..

4 - إنه «رحمه الله» قد قرر: أن الإجماع قد انعقد على بيعة أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأن الناس قد بايعوه طوعاً. وأنهم لم يرضوا بالزبير ولا بطلحة.

وأنه لا موضع لمشاورة الناس، الذين أجمعوا عليه..

كما أنه «رحمه الله» قد وضع ابن الزبير أمام حقيقة: أن أباه وطلحة قد بايعاه طائعين غير كارهين.. وأنه يعلم ذلك..

ولم يجد ابن الزبير سبيلاً لرد هذا الكلام إلا المكابرة، وقلب الكلام رأساً على عقب، مع أن شريكهم طلحة يعترف: بأن علياً «عليه السلام» قد عرض عليه وعلى الزبير البيعة لهما. وإن كان قد ادعى أنه عرضها بعد أن بايعه قوم لا يستطيع خلافهم.. ومعنى ذلك: أن علياً «عليه السلام» لم يجبره، ولم يكن اللج في عنقه، ولا كان السيف مصلتاً على رأسه كما يدعيه ابن الزبير.

5 - والأهم من ذلك: أن ابن عباس رغم أنه أدان عائشة، بأنها قد خالفت تحذير رسول الله «صلى الله عليه وآله» لها من الخروج، ومن

نبح كلاب الحوآب لها. فخرجت ونبحتها كلاب الحوآب، ولم تتراجع.. فإنه قد تلافى استغلال إدانته لعائشة، وتحريك العوام ضده حين بدأ كلامه، ببيان: أن ابن الزبير نفسه، ومن معه هم الذين أخرجوها من بيتها الذي أمرها الله تعالى أن تقر فيه..

مع العلم: بأن ذلك لا يجدي في التخفيف من مسؤوليتها تجاه أمر الله تعالى، ولا يعفيها من لزوم تحذير النبي «صلى الله عليه وآله» لها من الدخول في هذا الأمر، فقد كان عليها أن تطيع الله ورسوله «صلى الله عليه وآله»، لا طلحة ولا الزبير، ولا عبد الله بن الزبير.. وهناك أمور أخرى تضمنتها النصوص المتقدمة قد عرضنا لها في مواضع مختلفة من هذا الكتاب، فلا حاجة إلى التكرار.

الباب التاسع:

من ذي قار.. إلى المواجهة..

الفصل الأول:

حين نهض علي عليه السلام من ذي قار..

بالجهد صلاح الدين والدنيا:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

من كلامه «عليه السلام» - وقد نهض من ذي قار، متوجهاً إلى البصرة - بعد حمد الله، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله «صلى الله عليه وآله»:

أما بعد..

فإن الله تعالى فرض الجهاد وعظمه، وجعله نصرة له. والله، ما صلحت دنياً قط، ولا دين إلا به.. وإن الشيطان قد جمع حزبه، واستجلب خيله ورجله، وشبه في ذلك، وخدع.. وقد بانء الأمور وتمخضت..

والله ما أنكروا علي منكراً، ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً، وإنهم ليطلبون حقاً تركوه، ودماً سفكوه. فإن كنت شريكهم فيه فإن لهم نصيبهم منه، وإن كانوا ولوه دوني فما الطلبة [تبعته] إلا قبلهم، وإن أول عدلهم للحكم على أنفسهم [وإن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم].

وإن معي لبصيرتي، والله ما لبست، ولا لبس علي، وإنها للفئة

الباغية فيها الحماة والحممة، والشبهة المغدفة.

[وفي الإرشاد للمفيد:

قد طالت هلبتها، وأمكنت درتها، يرضعون أمّاً فطمت، ويحيون بيعة تركت، ليعود الضلال إلى نصابه ما اعتذر مما فعلت، ولا أبرأ مما صنعت. فخيبة للداعي ومن دعا.. لو قيل له:

إلى ما دعواك؟! وإلى من أجبت؟! ومن إمامك؟! وما سنته، إذن لزاح الباطل عن مقامه].

وفي نهج البلاغة: وإن الأمر لواضح. وقد زاح الباطل عن نصابه، وانقطع لسانه عن شغبه.

[وفي الإرشاد: لا يصدون عنه، ولا يلقون بعده رياءً أبداً، وإني لراض بحجة الله عليهم، وعذره فيهم، إذ أنا داعيتهم فمعذر والحق مقبول. وليس على الله كفران. وإن أبوا أعطيتهم حد السيف، وكفى به شافياً من باطل، وناصرًا لمؤمن].

وفي نهج البلاغة: وأيم الله لأفرطن لهم حوضاً أنا ماتحه، لا يصدرون عنه بري، ولا يعيون بعده في حسني.

[و] منها: فأقبلتم إلي إقبال العوذ المطافيل على أولادها تقولون:

البيعة، البيعة. قبضت كفي فبسطتموها، ونازعتكم يدي فجاذبتموها

اللهم إنهما قطعاني، وظلماني، ونكثا بيعتي، وألبا الناس علي، فاحلل ما عقدا، ولا تحكم لهما ما أبرما، وأرهما المساءة فيما أملا

وعملا، ولقد استتبَّهْهُمَا قبل القتال، واستأنيت بهما أمام الوقاع، فغمطا
النعمة، وردا العافية(1).

ونقول:

علينا أن نبين هنا الأمور التالية:

متى قال عليه السلام هذا الكلام؟!!

يبدو: أنه «عليه السلام» قد قال ذلك بعد نشوب القتال، وقبل قتل
طلحة والزبير، كما دل عليه قوله بعد أن دعا عليهما بأن لا يدركا ما
أُملا: «ولقد استتبَّهْهُمَا قبل القتال إلخ..».

ولكن الشيخ المفيد «رحمه الله» يصرح: بأنه «عليه السلام» قد
قال ذلك حين نهض من ذي قار متوجهاً إلى البصرة، ويدل على
قوله: إن أبوا أعطيتم حد السيف، وهناك عبارات أخرى تدل على
ذلك، فهل اختلط كلامه «عليه السلام» حين نهض من ذي قار بكلام
آخر له؟! أو أن الأمر قد اشتبه على الشيخ المفيد؟! أو أن المقصود
بأنه استتابهما: أنه طلب عودتهما عن بغيهما مرة بعد أخرى منذ أعلننا

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 19 قسم الخطب، الخطبة رقم 137
والإرشاد للمفيد (ط دار المفيد) ج 1 ص 251 وبحار الأنوار ج 32 ص 78
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 33 - 38 وراجع: الجمل لابن شدقم
ص 114 - 116 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 270
وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 324.

نكثهما لبيعته. فإنّ ثاب بمعنى عاد.

توضيحات ضرورية:

الحمأة: الطين الأسود النتن. وحمة العقرب: سمها.

المغدفة: الخفية. والمغدفة - بكسر الهمزة، أو الدال - من أغذف إذا أظلم، إشارة إلى شبهتهم في الطلب بدم عثمان. وأصله: المرأة تغدّف وجهها بقناعها، أي تستره.

الهلّب: الشعر، وقيل: هو ما غلظ من شعر الذنب وغيره.

الدرة: كثرة اللبن وسيلانه.

أفرط الحوض: ملأه وأكثر من صب الماء فيه. أي ملأه.

الماتح: المستقي بالدلو من أعلا البئر.

الحسي: ماء يشربه الرمل، فينتهي إلى أرض صلبة تحفظه، ثم يحفر عنه ويستخرج، فيكون بارداً عذباً. وهذه كناية عن الحرب، وتهديد بها، وما يتعقبها من القتل والهلاك.

العوذ: حديثات النتاج من الخيل، والإبل والظباء، واحدها عائذ. وذلك إذا ولدت إلى أن يمضي عشرة أيام، أو خمسة عشر يوماً، ثم هي مطفل.

ألبا: حرصا.

استثبتهما: من ثاب بمعنى رجع، أي طلبت منهما الرجوع. ويحتمل: أن تكون الناء تاءً. أي طلب منهما التوبة.

استأنيت: أي انتظرت.

غمطا: أي حقرا.

مبررات الجهاد:

1 - لقد بدأ «عليه السلام» كلامه عن الجهاد في نفس اللحظة التي تحرك فيها نحو البصرة لمواجهة الناكثين، ومعه جماعة من المقاتلين.. وهي لحظة حساسة بالنسبة إليه، وبالنسبة للذين معه، والناس الغائبين عنه.. وذلك لما تعطيه من تصور، وما توحى به من معانٍ، وما يرافقها من خطرات وخلجات ومشاعر، وما ربما ترفعه أمام ناظري كل من يعيش تلك اللحظة من أهداف، وآمال وتوقعات..

ونستطيع أن نختصر ذلك كله بالإشارة إلى بعض اللحظات في هذا المسار، ضمن ما يلي من نقاط:

1 - إنه «عليه السلام» أراد أن يدخل في وهم الناس أن القوة بكل مظاهرها وأشكالها ودوافعها ليست هي السبيل لبناء الحياة والإنطلاق فيها. كما أنها ليست مما يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها.

بل على الناس أن يميزوا بين القوة العسكرية والقتالية التي يراها أهل الدنيا قيمة بحد ذاتها، وبين القوة القتالية التي يقتضيها معنى الجهاد.. وأكد لهم: أن القوة التي تتحرك نحو البصرة هي من هذا النوع بالذات، الذي يرسم أمام ناظري الجميع هدفاً تحده الأوامر والتوجيهات، والرعاية الإلهية.. ويتقدس هذا الهدف من حيث أنه يحمي الدين، والدنيا من أخطار الذوبان والتلاشي..

2 - وإذ قد تحدد ذلك، وتكرس في الموقف والممارسة، وصوبَ المسار، فإن المطلوب هو عدم الإقتصار في فهم هذا الأمر على العناوين والأسماء، بل المطلوب هو تعميق الوعي لمعنى الجهاد إنطلاقاً من الوعي العميق للحقائق الراهنة، التي يفترض بالإنسان المؤمن أن يتعامل معها، من خلال ملاحظة الأمور التالية:

الأول: إن الشيطان وحزبه لا يمكن أن يقر لهم قرار، لا في ليل ولا في نهار دون الحيلولة بين الإنسان الإلهي المؤمن وبين بناء الحياة على أسس صحيحة وسليمة، والحيلولة أيضاً بينه وبين نشر وإقامة وإصلاح دين الناس..

وإذا تمكن الإنسان من فعل شيء من ذلك، فسيجند الشيطان وحزبه كل قواهم، ويستجلبون خيلهم ورجلهم من كل حذب وصوب لهدم ما بُني، وإفساد ما صلح من هذا وذاك.. إما بمباشرة الهدم، والإطاحة بالإنجازات في الدين والدنيا.. أو بالتسبب في ذلك بواسطة الخدع والتزيينات، وتقديم باطلهم في صورة الحق..

الثاني: إن فطرة الإنسان وعقله، وكل وجوده لا يمكن أن يتقبل هذا العمل الإجرامي والعدواني، وسيبادر إلى مقاومته بما يتوفر لديه من إمكانيات ووسائل.. ولكن الشيطان وحزبه لن يهدأوا ولن يستقر لهم قرار، وسيعودون من جديد إلى أعمالهم الشريرة، وسوف يستجلب الشيطان خيله ورجله، ويمارس مرة عمليات خداع الناس وتشبيهه الباطل لهم بصورة الحق، ويتخذ منهم أداة بطش وتسلط، وسيفاً يحمي

به ذلك الباطل، ويفرضه على الناس، ويكرسه فيهم كأمر واقع لا مناص ولا خلاص منه، ولا محيد لهم عنه..

الثالث: فإذا بلغت الأمور إلى هذا الحد، وتمخضت عن مثل هذا الحال.. يصبح الإنسان أمام خيارين:

أحدهما: أن يستسلم، وينسحب، ويؤثر سلامته الشخصية والتلهي بلذات محدودة وآنية لن تدوم له، بل ستكون كرامته ودينه، وحياته في الدنيا والآخرة، بل كل جهات وجوده، في معرض الانتقاص والعدوان من قبل الباطل وأهله.. وربما ينتهي الأمر بكل ما وهبه الله إياه إلى الذوبان والتلاشي..

الثاني: وإما أن ينسجم مع ما يحكم به عقله، وتسوقه إليه فطرته، ويأمره به الله ورسوله، وهو التصدي والتحدي لقوى الباطل والطغيان، ومصائد الشيطان، ودفعها وتدميرها..

ولا شك في أن هذا الخيار هو الأمثل والأفضل، بل هو المتعين لمن درى وتأمل، وأنصف نفسه وتعقل..

3 - وقد جاءت كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا لتدلنا على أن فرض الجهاد من الله، وتعظيمه تعالى له، واعتباره نصرة له سبحانه قد جاء على سبيل الإرشاد إلى أن به صلاح الدنيا والدين. وأن التخلي عنه معناه التخلي عن الحياة الدنيا والآخرة على حد سواء..

وهذا الإهتمام الإلهي بأمر الجهاد إلى هذا الحد إنما هو لأجل

مساعدة الإنسان على حفظ نفسه، وبناء حياته بصورة صحيحة وسليمة، وهو يعبر عن قيمته وعظمة الإنسان عند الله، وكرامته عليه ولديه.. إلى حد أنه تعالى يعتبر حتى ما ينساق الإنسان بعقله وفطرته، وما هو من ضروريات حياته يثيبه عبادة عليها، ويدخله الجنة بسببها، لمجرد أنه يخشى عليه من تزيينات الشيطان وتسويلاته وخدعه، ويريد أن يصونه منها..

مبررات التمرد:

لقد حدد «عليه السلام»: أن بيعة طلحة والزبير وسائر الناس قد ألزمهم بالطاعة، والنصرة والمعونة، ولا مبرر للإخلال بهذه الواجبات إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون «عليه السلام» قد ارتكب منكراً يخرج به عن صفة العدالة، ويجعله غير مؤهل لإقامة سنة العدل، وإجراء أحكام الشريعة..

الثانية: أن يكون قد خالف شروطاً أخذت عليه من قبل مبايعيه.. وحيث إن كلا الأمرين لم يحصل، فإن التمرد يصبح بلا معنى ولا مبرر، ويدخل في نطاق الظلم والبغي، والعمل على فرض الرأي، والتحكم غير المقبول..

إدارة الخلاف:

على أن مجرد ادعاء المخالفة، ثم الخروج للقتال، ليس له مبرر

أيضاً. والحقيقة هي أن هناك آلية مضبوطة، ومرجعية صحيحة، لا بد من رعايتها والإنتهاء إليها في ذلك، وهي الشرع والدين. ويمكن التأكد من رعايتها من خلال الطلب إلى حكم منصف مقبول من الطرفين لا يتحيز لفريق دون فريق، عارف بما أوجبه الله، مؤتمر بأوامره، منزجر بزواجه، يكون هو المرجع لهم عند الاختلاف.. وهو الذي يبين مواضع المخالفة والموافقة والرعاية الصحيحة، أو عدم الرعاية لأحكام الله.

ولو جاز لكل من تخيل أمراً في حق الحاكم الذي له في عنقه بيعة أن يبادر إلى نقض بيعته وقتاله من دون سؤال وجواب، ومن دون عرض الأمر على قانون شرعي، أو على حكم منصف، عارف بالشرعية، التي يفرض العقل والدين الرجوع إليها، لفض النزاعات - لو جاز ذلك - لاختلط الحابل بالنابل، ولم يستقم للناس أمر، ولم تقم لهم قائمة، ولفقدت الحاكمية معناها، وضيعت مغزاها. ولسقطت الأمة في حمأة الخلافات التي ستؤدي بها إلى المآزق والمهالك، ثم إلى التلاشي والضياع. ولا يجدي بعد ذلك ندم، ولا ينفع عض الأصابع، بعد أن أصبحت الديار بلاقع.

وهذا هو ما أشار إليه «عليه السلام» بقوله: «ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً».

حق تركوه ودم سفكوه:

وقد بين «عليه السلام»: مدى الإسفاف الذي بلغه مناوؤوه،

والظلم الذي يحيق به: أنهم يطلبون حقاً هم تركوه.. ودماء هم سفكوه.
وهذا يدل على ما يلي:

- 1 - فقدان المعايير الصحيحة عند هؤلاء.
- 2 - شدة جرأتهم، وعظيم وقاحتهم.
- 3 - قلة دينهم، وعدم التزامهم بأبسط المعايير، وأبدها..
- 4 - ظهور مظلوميته معهم..
- 5 - إنسداد أبواب الحوار، وعدم جدوى أية محاولة في هذا الاتجاه، وانحصار الحل باستعمال القوة لدفع شر العاتي والظالم..
- 6 - إنهم غير مأموني الجانب، بل لا بد من توقع النكث كلما سنحت لهم الفرصة.
- 7 - إن المقصود بالحق الذي تركوه: هو ما يسمونه حقاً. لا الحق بمعناه الواقعي، إذ لم يكن لهم حق، وقد أخذ منهم، أي أنه «عليه السلام» قد أجرى الكلام حسب منطقهم ودعواهم..
- أو أن المقصود: أنهم رأوا الحق، وتركوا الأخذ به، والانقياد له.
- 8 - إنهم حين تركوا أمر الخلافة إليه، وحملوه بإصرار على قبولها، وكانوا أول من بايعه قد سدوا على أنفسهم أبواب المطالبة بها.. حتى لو كانت حقاً لهم. فإن الخلافة إذا عقدت لا يمكن نقضها، ويسقط الخيار والإختيار فيها.. فكيف إذا كانت ليست من حقهم من الأساس؟!!

9 - إن الكلام عن سفكهم الدم يتضمن برهاناً صريحاً على عدم الحق لهم بالخلافة، بجميع المعايير.. فكيف إذا كان الذين سفكوا ذلك الدم هم الذين يطالبون به؟!

وذلك لأن مطالبتهم بذلك الدم معناها: أنه قد سفك بغير حق، فمن يعترف بذلك، ثم يكون هو الذي سفك ذلك الدم الحرام، هل يكون أهلاً للخلافة؟!

10 - زد على ذلك: أن هذا القاتل بالذات يرمي به بريئاً، كان قد نهاهم عن ارتكاب ذلك القتل، وحاول حل الإشكال بينهم وبين المقتول.. بل إنهم يرمون به الإمام المعصوم، الذي كانت له في عنقهم بيعة أعطاهها له تحت رقابة وإشراف، وبأمر من الله ورسوله..

أول عدلهم: حكمهم على أنفسهم:

إنه «عليه السلام» يقول: إن هؤلاء إذا كانوا يدّعون: أن الحق في حكم الناس لهم دون سواهم، ويرفعون شعار إقامة العدل، وإرجاع الحقوق إلى أهلها.. فحري بهم أن يجروا هذا العدل على أنفسهم أولاً، فإنهم قتلته، وناكثون للبيعة، وغادرون.

وقد زاد «عليه السلام» في إحراجهم حين بالغ في التنازلات الافتراضية التي أظهرت: أنه لا مجال لتبرير ما يقدمون عليه بأي وجه. فقد بين «عليه السلام»: أن تبرئتهم أنفسهم من دم عثمان لا يمكن تصورها، وهم أنفسهم يعترفون بأن لهم دوراً مباشراً في قتله، ولكنهم يدّعون: أن علياً «عليه السلام» قد شارك في التحريض.

ولكنهم يزعمون: أنهم تابوا مما فعلوه، وندموا على ما ارتكبوه.
وقد رضي أمير المؤمنين «عليه السلام»: أن يجاريهم حتى في قولهم هذا رغم أنه يتضمن الكذب والافتراء بالباطل.. فقرر «عليه السلام» أموراً لا يمكنهما الخروج منها:
الأول: أن توبتهما لا تعفيهما من العقوبة التي ثبتت عليهما حتى باعترافهما.

الثاني: أن من يرتكب جريمة قتل لم يأذن له الشارع بارتكابها لا يحق له التصدي لمقام الإمامة والزعامة..

الثالث: أن اتهام علي «عليه السلام» بالمشاركة فيما جرى، لا تجعل لهما أولوية في أمر الخلافة، بل غاية ما يمكن أن يقال: هو تساويهما معه في هذا الأمر، فما معنى سعيهما للاستئثار به دونه؟! فكيف إذا كانا هما اللذان أصرا عليه بالبيعة له، واعترفا له بالأحقية به؟! وكيف إذا كانا يفتريان عليه في أمر كان موقفه فيه على الضد مما ينسبانه إليه؟! وكيف؟! وكيف؟!

فاتضح بذلك: بعض ما أشار إليه «عليه السلام» في قوله المتقدم: «فإن كنت شريكهم فيه، فإن لهم نصيبهم منه. وإن كانوا ولوه دوني، فما الطلبة إلا قبلهم، وإن أول عدلهم للحكم على أنفسهم».

الوضوح هو الأساس:

ثم أشار «عليه السلام» إلى أنه على بينة من أمره، وأن بصيرته

لم تغب عنه بسبب ضغوط الأهواء، وطغيان الشهوات، كما أن ظلمات الشبهات لم تستطع حجب بصيرته عنه، ولا تمكنت من الاستئثار بها دونه.

وإنما تأتي الشبهة لو فرض أن الرسول «صلى الله عليه وآله» الذي يفترض فيه أن يوضح الأمر لعلي «عليه السلام» لم يقم بما يجب عليه. والحال أن ذلك باطل، فإن أقوال الرسول «صلى الله عليه وآله» وأفعاله ليس فيها أية شائبة. وليس فيها تلبيس عليه، أما الآيات، فإنها هي الأخرى بينات واضحات.

وحجب البصيرة قد يكون بسبب سعي الإنسان نفسه إلى التلبيس على نفسه، بداع من الأهواء والشهوات، أو بسبب خضوعه لتلبيسات غيره. ومن كانت بصيرته معه كان في مأمن من الإنزلاق في حماة الأضاليل، والأباطيل، وبكل الصور والأشكال..

الحماء والحمة، والشبهة المغدفة:

1 - ثم قال «عليه السلام»: «وإنها للفئة الباغية، فيها الحماء والحمة، والشبهة المغدفة إلخ..».

فنرى: أنه «عليه السلام» لم يتكل على منطق الاستدلال، الذي يعتمد مخاطبة العقل، بل تجاوز العقل، ليعود إليه من خلال الوجدان. حين أطلق خبراً غيبياً يذكر أن طلحة والزبير يمثلان مرحلة بغية يتعرض لها الحكم الإسلامي، كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد حذر منها.

وهذا ما لا سبيل للعقل إلى إثباته أو إنكاره، بل الوقائع والأحداث هي التي تتولى ذلك، فإذا أثبتت الوقائع ذلك بادر العقل إلى الربط بين هذا الواقع وبين الحق، ويتخذ منه سبيلاً لتحديده، وطريقاً لاستكشافه. فيؤكد ويترسخ دور العقل على أساس العينية والمعانية، التي هي الركيزة الأقوى، والأصلب، والتي يستطيع العقل أن يستند إليها، ويدفع بالإنسان إلى البناء الأكثر تناسقاً والأدق ضبطاً، والأشد تماسكاً وقوة، في مواجهة العواصف، والأنواء مهما كانت عاتية هوجاء.

2 - ذكر «عليه السلام»: أنه موعود بخروج فئة باغية عليه، وهذه الفئة الباغية تحمل معها أموراً ثلاثة، هي:

الأول: الحمأ، وهو الطين الأسود المنتن، وقد أشار به «عليه السلام» إلى التغير والظهور بأسوأ الحالات، ويحس هذا التحول بالحواس الظاهرة: الباصرة، والذائقة، واللامسة والشامة، حيث يظهر بحالته وبخصائصه الطينية التي ليست هي الحالة الطبيعية له، ثم بلونه الدال على تحوله نحو الأفسد.. حتى ينتهي الأمر به إلى حد أنه أصبح مؤذياً بروائح الكريهة المنبعثة عنه، وبنتنه الذي يحمل الأسواء والأدواء..

وهذا هو حال الفئة الباغية التي تحولت إلى محض شر وفساد مشهود تنتشر روائحه في كل اتجاه، ليلمسها الناس بصورة مباشرة، ولم تزل تنتشر الأدواء والأمراض والأوبئة في داخل المجتمع، بما تشيعه من ترهات وأضاليل، وبما تحدثه من اختلال في أمنه، وفي

حركته، وفي مجمل حياته.

الثاني: إن هذه الفئة تحمل معها الحمة، وهي السموم الفتاكة والقاتلة، التي تقضي على النبضات الحية في الأمة، تستهدف أمن الناس واعتقاداتهم، وكل حياتهم.

الثالث: إنها تدس الشبهات الخفية في الناس. ولا تكتفي بالظاهر، بل هي تعمل على إلباس الباطل لباس الحق، وتنسّل إلى عقول ونفوس الناس، لتفتك بها وبهم، وبعقائدهم، وبفكرهم وإيمانهم، وهم لا يشعرون.

إن الأمر لو واضح:

وحين قال «عليه السلام»: «وإن الأمر لو واضح، وقد زاح الباطل عن نصابه، وانقطع لسانه عن شغبه»، يكون قد بين بذلك:

1 - أن شدة وضوح الأمر قد ألجأت أهل الباطل إلى تصرف ظاهر الفساد، بيّن الغي، جسد أمام أعينهم، وأمام كل ناظر، بغيهم عليه، وظلمهم له..

2 - إنه لم يعد للباطل أي ثبات، أو ثقل يمكنه من أن يرسو ويستقر، وسبب ذلك هو ظهور بغيهم، وفضيحتهم في باطلهم..

3 - إنه لم يعد هناك أي مجال لتبرير ذلك الباطل، فقد أصبحت جميع التبريرات مفضوحة. ولم يعد لباطلهم لسان يستطيع أن يهيج الشر بين الناس، إلا على سبيل البغي المفضوح، الذي لن يكون في

صالحهم.

لأملان لهم حوضاً أنا ماتحه:

ثم إنه «عليه السلام» بيّن أنه هو الذي يهيمن على قرار أولئك البغاة ويتحكم به، حين قال «عليه السلام»:
«وأيّم الله، لأفرطن لهم حوضاً أنا ماتحه، لا يصدرون عنه بري، ولا يعبون بعده في حَسِي».

فقد تضمنت هذه الكلمات:

- 1 - إنه «عليه السلام» كان لديه كل الوثوق بما يقول، حتى إنه ليقسم على أنه فاعل ذلك..
- 2 - إنه باستعمال اللام والنون الثقيلة المؤكدة يدلل على أنه سوف يفرط - أي يملأ - لأولئك البغاة حوضاً، يكون هو ماتحه الذي يستقي منه من فوقه، مما يعني: أنه هو الذي يهيمن على حركتهم، ويتحكم بها..
- 3 - وهو يشير بكلامه هذا إلى أنه سوف يسقيهم كأساً من الغصص والبلايا والمصائب، يكون هو الذي يختار مفرداتها في مضامينها، وإشكالها وأحجامها، وما يسقيهم إياه فيها.
- والخلاصة: إنه هو الذي يتحكم بمسار الأحداث، وهو الذي يسوق عدوه بالإتجاه الذي يريد.
- 4 - إنه يشير إلى استمرار هيمنته هذه، لتشمل قراره بملء

الحوض، وتستمر إلى حين يحين الإستقاء منه.

5 - إنه هو الذي سيتولى الإستقاء لهم من ذلك الحوض..

6 - إن هذا الإستقاء سيكون من موقع الهيمنة والتسلط، لأنه قال: إنه سيكون هو ماتح ذلك الحوض..

7 - إن هذا الذي يسقيهم إياه ليس مما يتحقق به الري..

8 - بل إن صَدَرَهُم أي رجوعهم عن ذلك الحوض لن يكون باختيارهم..

9 - إنه «عليه السلام» يتهدد البغاة بأن ورودهم لذلك الحوض سيكون آخر عهدهم بالورود، فإنهم لن يعبوا بعده حتى ما تحتفظ به الرمال من بقايا الماء.

10 - إنه «عليه السلام» حين وصف شربهم من الحوض بالعب، يكون قد شبههم بالدواب، التي تعب الماء، أي تشربه بلا مص. وبشرب الماء عباً من أسباب وجع الكبد.

11 - وقد ضاعل «عليه السلام» من آمال البغاة بالورود الموجب للري، بعدوله عن ذكر الحوض، إلى ذكر أقل ما يمكن أن يطمع فيه الشارب، وهو الماء الذي تختزنه الرمال إذا بلغ إلى أرض صلبة، ويقال له: «حسني».

العوذ المطافيل:

قال بعضهم: إنه لا مجال للجمع بين العوذ وبين المطافيل إلا

على نحو المجاز، لأن المطفل هي التي زال عنها اسم العياد، ومعها طفلها(1).

وقالوا: العائد هي حديثه النتاج، وتسمى عائد إلى عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً، ثم هي مطفل. ولا تكون مطفلاً قبل مضي هذه الأيام(2).

ويرد عليه:

أولاً: أن جمع علي «عليه السلام» بينهما في هذا النص يرد قوله هذا..

ثانياً: لعل كلمة العوذ هي التي لا تجتمع مع المطافيل بعد مضي هذه الأيام، بسبب انتفاء موضوعها. أما المطافيل فتجتمع مع العوذ في أيام النتاج الأولى. وتتفرد عنها بعد مضيها.. فبينهما عموم وخصوص مطلق.

ثالثاً: يمكن أن يقال: إن بين الكلمتين عموماً وخصوصاً من وجه، فإن نفس ترديد هذا القائل في معنى العوذ بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً يدل على عدم حسم الأمر في الأيام الخمسة الأخيرة، فتطلق الكلمتان معاً في خصوص هذه الأيام. فهما تجتمعان فيها، وتتفرد كلمة العوذ في الأيام العشرة الأولى، وتتفرد المطافيل بما

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 38.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 79 وراجع: مجمع البحرين ج 3 ص 275.

يكون بعد مضي خمسة عشر يوماً.

لماذا العوذ المطافيل؟!

وقد وصف أمير المؤمنين «عليه السلام» حالة الناس حين أرادوه على البيعة: بالعوذ المطافيل، ليقدم صورة عن الحالة التي كانت مهيمنة على الناس في تلك الفترة. حيث إنهم كانوا يعيشون اللهفة إلى ولايته «عليه السلام» والحرص عليها، ليؤكد للناس أنه «عليه السلام» لم يكن هو الطالب لهذا الأمر، بل الناس بما فيهم طلحة والزبير هم الذين فرضوه عليه بمثل هذه اللهفة، وذلك الحرص. معتبرين أن في ذلك نجاتهم، وهو يحقق مصلحتهم، صغاراً وكباراً، وهو الخيار الأنفع لهم ولأبنائهم، الذين يريدون لهم الحفاظ والسلامة، والنجاح. والفلاح والصلاح.

مبررات الدعاء على طلحة والزبير:

ثم إننا نشير إلى ما يلي:

ألف: إنه «عليه السلام» قد دعا على طلحة والزبير، وقد استجاب الله تعالى دعاءه، ولكنه دعاء يحمل مبرراته معه، فقد تضمن:

1 - أن طلحة والزبير قد قطعاه. ولا شك في أن الله تعالى أمرهما بصلته بما هو مؤمن، وبما هو إمام، وبما هو حاكم، وبما له من بيعة في عنقهما..

2 - إنهما قد ظلماه بتقلبتهما، وادعائهما الباطل عليه، حين اتهماه بما يعلمان أنه بريء منه..

3 - إنهما قد نكثا بيعته، التي كانا من أكثر المصرين عليه في قبولها منهما ومن الناس..

4 - إنهما لم يقتصرأ على النكث، بل حرضا الناس عليه، ودعوهم إلى منابذته، وجمعاهم لمحاربته.

5 - إنهما افتريا عليه، واتهماه بما فعلاه..

ب: إنه «عليه السلام» لم يضمن دعاءه أي شيء يختص بأشخاصهما، فلم يطلب من الله ابتلاءهما بالأمراض، أو أن يميتهما، أو أن يقطع نسلهما أو رزقهما.. وإنما دعا عليهما فيما يختص بالذي ظلماه فيه، فقال «عليه السلام»:

«فاحلل ما عقده، ولا تحكم لهما ما أبرما، وأرهما المساءة فيما أملا وعملا».

والسبب واضح، فإن ما يهمة «عليه السلام» هو حفظ السلامة العامة، وتجنيب الناس مشكلة اختلال النظام، وشيوع الفوضى، والأهم من ذلك: أن لا يتسلط عليهم من لا يرحمهم، ومن يريد أن يستغلهم، ويجعل منهم مطية لأهوائه وأغراضه، وطموحاته الشخصية. ولو بقيمة أن يخسروا حياتهم، ودينهم وكراماتهم.

الفرصة الأخيرة:

1 - إنه «عليه السلام» رغم معرفته بإصرارهما على متابعة حركتهما حتى النهاية لم يكف عن دعوتهما إلى العودة إلى الحق، والتراجع عن الباطل، لأنه يريد للناس أن يعرفوا أنهم هم الذين فرضوا عليه «عليه السلام» هذا الموقف، وأنهم هم المندفعون له، المجازفون بأرواح الناس في سبيل حصولهما عليه، وهو وحده الحريص عليهم وعلى الناس كلهم مهما تجنبوا عليه، وأسأؤوا له. ولتكون مواقفه هذه إسهاماً في دفع ما يثيرونه من شبهات، وما يحاولون خداع الناس به من أضاليل وترهات..

2 - وقد لوحظ: أنه يعتبر إعطاءهما هذه الفرصة، وفسح المجال لهما للتراجع حتى لحظة بدء القتال، من نعم الله تعالى التي كان يفترض فيهما أن يقبلاها وأن يشكراها..

ولكنهما أمعنا في كفران النعمة، وأصرا على جحودها وتضييعها، فلم يبق لهما بذلك أي عذر، واستحقا النعمة والنكال، من ذي العزة والجلال..

3 - كما أنهما هما اللذان أوقعا أنفسهما بالدمار والبوار، حين ردا نعمة الله، واستبدلاها بالنقمة.. فلا يلوما غير نفسيهما.

الفصل الثاني:

لا تصاب الفرصة من علي السائلة..

الزبير، وتبييت علي عاتية:

قالوا:

«ولما استقر الأمر عند القوم بعد خروج عثمان بن حنيف، وعلم طلحة والزبير وعائشة: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» بذي قار ينتظر الجموع، وأنه لا يصبر على ما فعلوه بصاحبه والمسلمين، أمرت عائشة الزبير أن يستنفر الناس إليه، فخطبهم الزبير، وأمرهم بالجد والاجتهاد، وقال لهم: إن عدوكم قد أظلكم. والله لئن ظفر بكم لا ترك لكم عيناً تطرف، فانهضوا إليه حتى نكبس عليه قبل أن تلحقه أنصاره»(1).

وروى داود بن أبي هند عن أبي عمرة مولى الزبير: أن الزبير قال يومئذ: ألا ألف فارس؟! ألا خمسمائة فارس؟! ينهضون معي الساعة لأسير بهم إلى علي بن أبي طالب، فإما أن أبيتته بيتاً، أو أصبحته صباحاً، لعلني أقتله قبل أن يأتية مدده.

(1) الجمل للمفيد ص288 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص154.

فلم يَخَفَ معه أحد.

فاغتاز لذلك وقال: هذه والله الفتنة التي كنا نتحدث بها.

فقال له مولاه أبو عمرة: رحمك الله يا أبا عبد الله، تسميها فتنة

ثم ترى القتال فيها؟!!

فقال: ويحك! إنا نبصر، ولكن لا نصبر.

ثم قال بعد ذلك بيوم أو يومين: والله ما كان أمر قط إلا علمت

أين أضع قدمي فيه إلا هذا الأمر، فإني لم أدر أنا فيه مقبل أو مدبر؟!!

فقال له ابنه عبد الله: والله ما بك هذا، وإنا لنتعالمى! فما يحملك

على هذا القول إلا أنك أحسست برأيات علي بن أبي طالب قد أظلت،

وعلمت أن الموت الناقع تحتها.

فقال له: أعزب ويحك! فإنه لا علم لك بالأمور (1).

(1) الجمل ص 288 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص 154 وأشار في هامشه إلى

المصادر التالية:

تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 - 476 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 491

و 492 والمغنى ج 20 ق 2 ص 86 والكامل في التاريخ ج 3 ص 220

وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 14 وج 2 ص 166 والدر النظيم

ج 1 الورقة 123. وقارن بتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 182 - 183 والفتوح

لابن أعثم ج 2 ص 296 - 297 ومروج الذهب ج 2 ص 372 والشافعي ج 4

ص 335 والكامل في التاريخ ج 3 ص 220 وتذكرة الخواص ص 71

ونهاية الأرب ج 20 ص 64. وراجع: الدر النظيم ص 344 والغدير ج 9

ونقول:

لقد قرر النص المذكور آنفاً: أن علياً «عليه السلام» لا يصبر على ما فعله الناكثون بعامله، وما فعلوه بالمسلمين، ولسنا نشك في صحة هذا الأمر، فعلي «عليه السلام» لا يرضى بتعرض الناس للتعديات الظالمة، ولا بد أن يدفع عنهم، ولا يصبر عن الاقتصاص لهم ممن اعتدى عليهم..

نعم.. لو أن الظلم وقع على علي «عليه السلام»، ورأى أن من مصلحة الإسلام والمسلمين الصبر عليه، فإنه لا يتردد في ذلك، وهذا هو نفس المضمون الذي صرح به «عليه السلام» حين قال: «لأسلمن (أو لأسالمن) ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن جور إلا علي خاصة».

وكان الناكثون يعرفون علياً «عليه السلام»، وقد عاشوا معه دهرأ، وجربوه في حربه وسلمه، وفي حالات الرضا والغضب، والشدة والرخاء، وفي طفولته، وشبابه، وكهولته وشيخوخته، ورأوه حين يغضب الله فيقذ الأبطال ويقطعهم في سيفه، ويقتلع أبواب الحصون، ويرمي بها بعيداً. وشهدوه صابراً محتسباً، حين يهاجم البعض بيته، ويضرب أعز الخلق عليه، ويسقط جنينها، ويضرم النار في بيته، ليحرقه بمن فيه، وفيه وصي الأوصياء، وسيدة النساء،

وريحانتا الرسول، وسيدا شباب أهل الجنة..

فهذا علي الصابر المحتسب يتحمل هذا الأذى من أجل الله تعالى، هو نفسه الثائر، الظافر، والأسد الكاسر في بدر وأحد، والخندق، وخيبر، وذات السلاسل، وحنين، وسيخوض الغمرات لدفع الظلم الذي حاق بعثمان بن حنيف، وبالسبابة، وغيرهم من أهل البصرة. وهو بطل حروب الجمل وصفين والنهروان.. وهو القائل: «لألف ضربة بالسيف أهون من موتة على فراش»⁽¹⁾.

عائشة تأمر بجمع الجيوش:

وليت شعري إذا كانت عائشة قد جاءت لأجل الصلح بين الناس، فلماذا جاءت معها بهذا الجيش، ثم لماذا تأمر بجمع الرجال لحرب علي «عليه السلام»؟! ولماذا لا تبادر عائشة إلى مساعدة علي «عليه السلام» على

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 2 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 269 وج 3 ص 289 وبحار الأنوار ج 32 ص 61 و 100 و 189 و 194 وج 33 ص 455 وج 34 ص 146 وج 68 ص 264 وج 74 ص 403 وج 97 ص 11 و 14 و 40 و جامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 7 و 127 والإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 238 والأُمالي للطوسي ص 169 و 216 والكافي ج 5 ص 54 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 15 ص 14 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 8 وعيون الحكم والمواظ ص 154.

الاقتصاص ممن قتل ستة مئة رجل من أهل البصرة، ومنهم السباجة الذين كانوا من العباد الصالحين. وبما فيهم المقتولون لتشيعهم لعلي «عليه السلام»، وعدم رضاهم بمساعدة عائشة وطلحة والزبير على تحقيق مبتغاهم في السيطرة على البصرة، وفي جمع الجيوش لحرب إمامهم الذي بايعوه بملء إرادتهم واختيارهم؟!!

ثم إن عائشة هي التي أمرت بقتل عثمان بن حنيف، فأنجاه الله منها، وهي التي أمرت بقتل أولئك المئات من الناس في البصرة، كما ذكره علي «عليه السلام» في رسالته لها.. فكيف تكون قد جاءت لأجل الصلح بين الناس؟!!

لو ظفر بهم علي عليه السلام:

وكلام الزبير قد تضمن أموراً يحسن لفت النظر إليها، وهي:

ألف: لقد خوَّف الزبير بن العوام الناس بأنهم إن ظفر بهم علي «عليه السلام»، لم يترك لهم عيناً تطرف.. وقد أظهرت الوقائع: أن الزبير كان كاذباً في دعواه هذه. ويكفي التذكير بالأمور التالية:

1 - إن علياً «عليه السلام» قد تأنى بالناكثين، واحتج عليهم، وأمهلهم، وحاول تنبيههم عن قرارهم الجائر بخوض غمار الحرب، ووعظهم، وخوفهم، ولم يدع فرصة تمر إلا واستفاد منها لدرء الفتنة، وجمع شمل الأمة، فلم يصل إلى نتيجة.

ولو كان مقصوده «عليه السلام» مجرد الظفر بهم، فربما كان يستطيع توجيه ضربته القاصمة لهم قبل أن يستفحل أمرهم، وتقوى

شوكتهم، وقبل أن يجمعوا حولهم ثلاثين ألف مقاتل..

2 - إنه «عليه السلام» قد أرسل في حرب الجمل منادياً ينادي فيهم: اتقوا سيف الأشر وجندب بن زهير (1) ومن يرغب في الانتقام منهم إلى حد أن لا يترك لهم عيناً تطرف، لا يطلق هذا النداء.

3 - لو كان «عليه السلام» يريد الانتقام منهم، لكان قد خالف بين القبائل في ساحة القتال، فجعل همدان مقابل ربيعة، وربيعه مقابل بني تميم، وبكر بن وائل، مقابل حمير.. وهكذا.. ولكنه لم يفعل ذلك، بل جعل همدان، مقابل همدان، وتميماً لتميم، وربيعه لربيعة، وهكذا.. (2). وهذا من شأنه أن يقلل من حدة الرغبة في القتل، لأن علاقة الرحم لا تسمح بالإمعان في القتل..

4 - إنه «عليه السلام» لم ينتقم من أحد بعد هزيمة عسكر عائشة والناكثين، بل عفا حتى عن أبغض الناس إليه، وأشدّهم عليه، من أمثال مروان بن الحكم، وغيرهما من قادة تلك الحرب الظالمة، رغم أنه «عليه السلام»، قد أعلن بعد انتهاء حرب الجمل نظرته إلى بعض من عفا عنهم، كمروان، حيث قال: «لا حاجة لي في بيعته، إنها كف

(1) راجع: لباب الآداب ص 187 والإصابة ج 1 ص 248 والجمل ص 194.

(2) راجع: وقعة صفين للمنقري ص 229 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 5 ص 186 والأخبار الطوال للدينوري ص 181 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 9 وراجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 305 والفتوح لابن أعمش ج 3 ص 141 وراجع ج 2 ص 299.

يهودية، لو بايعني بيده [عشرين مرة] لنكت [بإسته] بسبته»(1).

ب: إن الزبير قد جعل أمير المؤمنين «عليه السلام» عدواً للناس، وأخرج نفسه ومن معه عن هذا الإطار بالكلية، حيث قال للناس: «إن عدوكم قد أظلكم. والله لئن ظفر بكم لا ترك لكم عيناً تطرف». ولم يدخل نفسه معهم، فلم يقل: إن عدونا قد أظلنا. والله، لئن ظفر بنا لا ترك لنا إلخ..».

وهذا يشبه قول فرعون لقومه عن موسى: (قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَ بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى) (2).

وقال تعالى: (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) (3).

فترى فرعون «لعنه الله» قد أحال الأمر على شيء غامض،

(1) راجع: نهج البلاغة الخطبة رقم 73 والخرائج والجرائح ج 1 ص 197 ح 35 والجمال لابن شذقم ص 149 وبحار الأنوار ج 32 ص 229 و 230 و 235 = = وج 41 ص 298 و 355 وشجرة طوبى ج 1 ص 130 والغدير ج 8 ص 261 ونهج السعادة ج 1 ص 336 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 146 وقاموس الرجال للتستري ج 10 ص 36 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 169 عن ربيع الأبرار (مخطوط) ص 615.

(2) الآية 63 من سورة طه.

(3) الآيتان 34 و 35 من سورة الشعراء.

يخشاه الناس لأجل غموضه، وهو السحر، ثم جعل القضية قضيتهم، وجعل لهم اتخاذ القرار.. بشأن موسى «عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام».

الزبير وتبیت علي عليه السلام:

ولا نستطيع أن نعتبر الزبير جاداً في طلبه من الناس أن ينهضوا معه ليكبسوا علياً «عليه السلام» على حين غفلة، قبل أن يجتمع إليه أنصاره.. وذلك لما يلي:

أولاً: قد روي: أن مروان بن الحكم حث الزبير على أن يبادر لتبیت علي «عليه السلام»، ويوقع به، فلم يرض الزبير بذلك، استناداً إلى أن علياً «عليه السلام» شديد الحذر، ولا يسمح لأحد بأن ينال منه بهذه الطريقة⁽¹⁾. وسنذكر هذا النص فيما يأتي إن شاء الله تعالى..

ثانياً: إن الزبير كان قائداً مطاعاً، فكيف لا يجد حوله من يطيعه لإنجاز هذه المهمة؟! وتتأكد هذه المفارقة حين نقرأ في نص آخر سيأتي.. أنه طلب ألفاً أو خمس مئة فارس ليكبس بهم علياً، فلم يستجب له أحد..

فإذا كان هذا حاله، كيف دخل الحرب بمثل هؤلاء ضد من يعرف

(1) راجع: الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 295 و 296 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 462.

أن العرب كلها لو اجتمعت على قتاله لما ولى عنها مدبراً؟!..

لَعَلِّي أَقْتَلُهُ:

ولنا أن نقول:

إن الزبير حين يطرح إمكانية قتل علي «عليه السلام» في عملية البيات التي تحدث عنها إما لم يكن جاداً في حديثه عن مهاجمة علي «عليه السلام»، بل كان يريد أن يختبر نظرة من معه إلى علي «عليه السلام»، لكي يرى إن كان يمكنه الاعتماد عليهم في مواجهته لعلي «عليه السلام»..

فأظهر له هذا الاختبار أن من معه لا يختلفون عنه في شدة خوفهم منه «عليه السلام».

وإما إن كان يعاني من اضطراب نفسي نشأ عنه هذا التناقض في الأفعال والأقوال.. فتارة يظن في نفسه الشجاعة أمام عظمة علي «عليه السلام»، فيتظاهر بالإقدام.

وتارة يتجلى له ضعفه فيحجم، ويتخاذل، ويندحر..

وربما كان الشيطان هو الذي زين له: أن بإمكانه أن يحقق النصر على علي «عليه السلام»، تماماً كما حصل للخوارج، فقد صرح علي «عليه السلام»: أن سبب إقدامهم على حربه: هو أن الشيطان قد زين لهم أنهم ظاهرون⁽¹⁾.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط دار الأعلمي) ج 4 ص 66 والكامل في

الزبير بين الشك واليقين:

1 - وقد ذكر النص المتقدم: أن الزبير قد اعتبر أن ما يقدم عليه من حرب علي «عليه السلام» كان من مفردات الفتنة. والفتنة هي الأمر الملتبس الذي لم يعلم وجه الحق فيه، وإذا كان الأمر يتعلق بالدماء، وإزهاق أرواح.

والخروج على الإمام، والعبث بالنظام، فإنه سيكون مرفوضاً ومداناً من أي كان من الناس. ولن يجد من يساعده عليه..

وهذا ما لفت نظر الزبير إليه مولاه أبو عمرة، حين قال له: تسميها فتنة، ثم ترى القتال فيها؟!.

فبادر إلى التراجع، مدّعيًا: أنه يعرف الحق، ولكن رغبته في حسم الأمر، جعلته يطلق كلمات تائهة، هدفها التعبير عن هذه الرغبة الجامحة، ولا تحكي أي شك أو شبهة تراوده وراء ذلك.

2 - ثم ذكر النص نفسه أن الزبير قد عاد إلى التصريح بحيرته في أمره، وتشككه في صحة موقفه. وعدم قدرته على اتخاذ قرار حاسم في ذلك..

ونحن لا نشك في أن الزبير كان على يقين من باطله، وعلى بينة من صحة موقف علي «عليه السلام».

التاريخ ج 3 ص 348 و البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي - بيروت) ج 7 ص 320 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 536.

وسنرى في النص الذي سيأتي ذكره: ما يكفي لدفع أي لبس، ورفع أية شبهة في ذلك..

ابن الزبير في مواجهة أبيه!!:

وقد لاحظنا في خطاب عبد الله بن الزبير لابنه:

- 1 - سوء أدب ظاهر، لا يمكن تبريره إلا بالتخلي عن التوجيهات القرآنية، والإرشادات النبوية، وعدم الانصياع لأحكام الله سبحانه.
 - 2 - إنه يتهم أباه بالجبن أمام شجاعة علي «عليه السلام»، وهو أعرف بأبيه، وأقرب من غيره إليه، وأكثر الناس قدرة على الاطلاع على دخائله، وحالاته.
 - 3 - إنه اتهم أباه بالكذب، والتدليس وإرادة التضليل، والتعامي عن الحقيقة عن سابق علم وتصميم.
- ولعبد الله بن الزبير مواقف أخرى مع أبيه أوضح وأصرح من هذا، وسيأتي إن شاء الله الحديث عن اتهامه أباه بالجبن مرة أخرى، حتى حمله على الحنث بقسمه. وألجأه إلى الموقف الصعب الذي انتهى به إلى الهزيمة والقتل..
- وبعد ما تقدم، فإن لهذه القضية نصاً آخر يختلف عن النص السابق، فلاحظ ما يلي:

من القائل؟ طلحة، أم الزبير!!:

قال ابن أعثم:

«دنا علي في أصحابه من البصرة، فقال طلحة بن عبيد الله لأصحابه: أيها الناس، إن علياً وأصحابه قد أضرّ بهم السفر، وتعب الطريق، فهل لكم أن نأتيهم الليلة فنضع فيهم السيف؟!»

فقال مروان بن الحكم: والله لقد استبطأت هذه منك أبا محمد! وليس الرأي إلا ما رأيت.

قال: فضحك الزبير من ذلك، ثم [قال:] أمن علي تصاب الفرصة، وهو من قد عرفتم؟! أما علمتم أنه رجل ما لقيه أحد قط إلا ثكلته أمه؟!!

فسكت طلحة ولم يرد الزبير شيئاً.

قال: فلما كان الليل إذا بـغلام من بني تيم بن مرة قد أقبل حتى وقف إلى جنب منزل طلحة بن عبيد الله وأنشأ أبياتاً مطلعها:

يا طلع يا ابن عبيد الله ما ظفرك كفاك إذ رزت في عريسة الأسد

إلى آخره..

أضاف في الهامش الأبيات التالية:

لا تطمع المرء مرواناً وصحبته في تلك منك ولا تندب لها أحداً

وقل لمروان ومهاين (كذا) أبا حسن (1) إن كنت تطلب منه غرة

(1) لعل الصحيح: **وقل لمروان: رمها من أبي حسن.**

أبداً

فإن أجاب فقد تمت نصيحته أو لم يجبك فقد أبدا لك
الحسدا

والبد بأرضك حتى تستحلهم إن البصير بهذا الأمر قد
لبدا

قال: ثم وثب رجل من أصحاب الزبير يكتئ أبا الجرباء، فقال
للزبير: أبا عبد الله! ما الرأي عندي إلا أن تبيتوا هذا الرجل، فإن
الرأي في الحرب من النجدة.

فقال له الزبير: يا أبا الجرباء! إننا لنعرف من الحرب ما لم يعرفه
كثير من الناس، غير أن القوم أهل دعوتنا، ونحن وهم مسلمون، وهذا
أمر حدث في أمتنا لم يكن قبل اليوم، ولا كان فيه من رسول الله «صلى
الله عليه وآله» قول.

وبعد ذلك، فهو علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»، ومن لم
يلق الله فيه بعذر انقطع عذره يوم القيامة، ونحن مع ذلك نرجو الصلح
إن أجابوا إليه، وإلا فأخر الداء الكي»(1).

مروان يجازف بغيره:

فقد دل هذا النص: على أن الذي دعا إلى تبليت علي «عليه

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص295 - 297 و (ط دار الأضواء) ج2 ص462 -
463.

السلام» هو طلحة، وهو المعروف بكبره وعنجهيته وتهوّرهِ. وأن الزبير قد عارض هذه الفكرة، وضحك منهم، وبين لهم أنهم أعجز من أن يقدموا على ذلك..

وقد لفت نظرنا سكوت طلحة أمام صراحة الزبير.

أما مروان فالذي نراه: أنه لم يكن يهمه أن يظفروا بعلي «عليه السلام»، أو أن يظفر بهم علي «عليه السلام»، إذ هو يرى نفسه راجعاً في كلا الحالتين.

ويبدو: أن الشكوك حول نوايا مروان تجاه طلحة كانت تراود الأذهان آنئذٍ، ولذلك نجد الغلام التيمي ينصح طلحة في شعره بعدم الاستجابة لمقترح مروان، ويقترح عليه: أن يطلب من مروان أن يبادر هو إلى تبني علي، فإن أجاب.. وإلا، فإن مشورته تكون مشورة من غير ناصح، بل يكون الحسد هو الدافع لها.. وهذا هو الأقرب والأصوب.

ولأجل ذلك، بادر إلى قتل طلحة حين فاته النصر على أمير المؤمنين «عليه السلام». واعتبر أنه قد حقق إنجازاً، وأنه قد ثار لعثمان، الذي كان قد سلط مروان وأشباهه على الناس. وكان طلحة سبباً أساسياً في قتله. وحرمان مروان من شلال الذهب، الذي كان يصب عليه، وعلى سائر من هم على شاكلته.

أمن علي تصاب الفرصة؟!:

وقد كان تعبير الزبير دقيقاً في وصف حال علي «عليه السلام»، حيث بين لهم: أنه «عليه السلام» لا يترك أية ثغرة يمكن للعدو أن يخترقها، أو أن يتسلل إليه منها، مما يعني: أنه يستنفد كل طاقات العقل البشري في بلورة الاحتمالات، في مختلف الاتجاهات، وفي التعامل معها بصورة دقيقة، وصائبة، لا تدع مجالاً لأي اختراق في أي ظرف، وفي أي مستوى من مستويات الحشد والإعداد، والاستعداد..

وهذا يعطي درساً عملياً لكل القادة في شمولية التصدي، وفي دقة الرصد، وفي جدوى المعالجات، وهذا ما أشارت إليه كلمة الزبير التي أوردتها متعجباً، وساخرأ: «أمن علي تصاب الفرصة»؟!:

مصير من يحارب علياً عليه السلام:

أما قول الزبير: «أما علمتم أنه رجل ما لقيه أحد قط، إلا ثكلته أمه»؟!:

فهو يشير إلى أمرين:

أحدهما: أن الزبير يتحدث عن تاريخ شهبه، وعايينه بنفسه، واطلع على خفاياه حتى أصبح قادراً على أن يختزل تلك المرحلة في حكم صريح وواضح، يستوعب كل لحظاتها، وحالاتها، وخصائصها. حيث قال عن أمير المؤمنين «عليه السلام»: «ما لقيه أحد إلا ثكلته

أمه».

الثاني: إن المواجهات قد أسفرت عن نتائج حاسمة، وكلها ذات طابع واحد، لم يختلف رغم أن تلك المواجهات قد تواصلت دهرًا طويلاً.

وهذا أمر عجيب، يدل على صحة وواقعية ما ذكرناه من رصد علوي دقيق لحركة الواقع، وإشراف مباشر على كل الحقائق والدقائق الكامنة فيه، واستنفاد كل الاحتمالات التي يمكن أن ينتجها العقل البشري، وتوظيفها في تحقيق تلك النتائج الحاسمة، التي تنهي الأمر، ليتمكن الانصراف إلى مجالات أخرى، من دون أن تكون هناك أية دغدغة، من شأنها أن توزع الاهتمامات، وتفسح المجال للقلق والريب في تحقيق الأثر الذي يتوخى منه..

الزبير.. وأبو الجرباء:

وحين اقترح أبو الجرباء على الزبير المبادرة إلى تبني علي «عليه السلام» حاول الزبير التملص والتخلص بلطائف الحيل، فادعى:

- 1 - أنه يعرف في شؤون الحرب أكثر من غيره.
- 2 - اعترف بأن علياً «عليه السلام» ومن معه مسلمون، وأن قتالهم يحتاج إلى مبرر يرضاه الله ورسوله.
- 3 - إنه عبر عن شكه وتحيره في موقفه، وادعى عدم وضوح

حكم الله تعالى فيه.

4 - ادعى أن النبي لم يذكر شيئاً عن هذا الأمر الذي يقدمون عليه.

5 - ادعى أن قتال علي «عليه السلام» يختلف عن قتال كل أحد، إذ لا بد أن يجد العذر الذي يلقي فيه يوم القيامة.. في قتاله علياً..

6 - ادعى أنه يرجو الصلح مع علي «عليه السلام».

7 - ادعى: أن علياً «عليه السلام» هو الذي يقرر الصلح قبولاً ورفضاً، وأنه كان بانتظار موافقة علي «عليه السلام» على الصلح.

ونقول:

إن هذه الدعاوى كلها باطلة، ومشوبة بالتعمية، والكذب، والتدليس:

فأولاً: إن تبين العدو ليس من الأمور التي تخفي وراءها أموراً تحتاج إلى علوم وخبرات عالية، يمتاز بها هذا على ذاك أو العكس، بل الأمر يدور مدار احتمالين:

أحدهما: أن يكون من يتعرض للبيات غافلاً، أو أن يكون متيقظاً. ولكل حالة طريقة تناسبها في العمل العسكري، فلماذا يحاول الزبير إيهام الناس هنا، بأن ما يمنعه من هذا الأمر هو أن العلم العسكري لا يسمح بالإقدام.. والحال أن المانع هو جبنه وخوفه، ومعرفته بأن الفرصة لا يمكن أن تصاب من علي، وبأن كل من واجه علياً تكلته أمه، كما صرح به في خطابه لطلحة ومروان؟!!

ثانياً: إذا كان علي «عليه السلام» ومن معه مؤمنين ومسلمين، وكان الزبير متحيراً في أمره، غير مطمئن لموقفه، ولا يعرف حكم الله تعالى فيه، فكيف يقدم وهو شاك متحير على حرب يقتل فيها عشرات الألوف، وتهتك فيها الحرمات، وتقطع فيها الحبال الموصولة. وتنتج عنها المصائب والبلايا، والأهوال والنكبات؟! وكيف نوفق بين عدم درايته بحكم الله تعالى هنا، وبين حكمه البات والقاطع في قوله أخيراً: آخر الدواء الكي؟! فإن عليه أن يسلم الأمر إلى إمامه، الذي له في عنقه أكثر من بيعة، ويأتمر بأمره، وينتهي إلى رأيه، فيعاقب من يستحق العقوبة، ويسالم من يأمره بمسالمة..

ثالثاً: كيف يدعي الزبير أن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يذكر شيئاً عن هذا الأمر الذي هم بصددده؟! ألم يسمع كلام عائشة حين نبحتها كلاب الحوآب؟! وألم ير امتناعه عن مواصلة مسيرها معهم، استناداً إلى ما أخبرها به رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! حتى اضطروا إلى تلفيق شهادة زور لها، حيث جاؤوا بعشرات الأعراب ليشهدوا لها كذباً: بأن الماء ليس هو ماء الحوآب؟!!

ولماذا أقر بعد ذلك بيسير، لأمير المؤمنين «عليه السلام»: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قال له عن علي «عليه السلام»: لتقاتلنه وأنت له ظالم؟!!

رابعاً: إذا كان يريد أن يجد العذر يوم القيامة في قتاله علياً.. حيث إنه لم يجد هذا العذر إلى هذا الوقت، فلماذا جمع الجيوش

وحزب الأحزاب، وسافر من المدينة إلى مكة، ثم إلى البصرة لدعوة الناس لحرب علي «عليه السلام»؟! وهل يمكن أن يكون قد فعل ذلك كله، وهو في حال الشك والحيرة؟!!

إن ما نعرفه: هو أن الاستعداد للحرب إنما يبدأ بعد أن تتضح الأمور، ويزول الريب، لا قبل ذلك..

خامساً: لقد ادعى الزبير: أنه يتوقع الصلح مع علي «عليه السلام»، وأنه ينتظر الرد منه، وكأنه يريد أن يدعي أن علياً «عليه السلام» هو الذي لا يزال يرفض الصلح، وهو الذي فرض عليهم الحرب، وبذلك يكون هو الذي يتحمل وزرها، وهو المسؤول عن تبعاتها، وعن سقوط ألوف القتلى فيها..

وهذا قلب للحقائق، وتلاعب بعقول الناس، وضحك على اللحي.. فإن علياً «عليه السلام» لم يزل يجهد لثني عزائمهم عن الحرب حتى آخر لحظة.. فما ازدادوا إلا حنيناً لها، وحباً وتعلقاً بها. وقد أمهلهم «عليه السلام» حتى بعد تقابل الجيشين عدة أيام فلم يتراجعوا عنها، وقد استطاع أن يقتنع الزبير بصرف النظر عن الحرب، وجعله يقسم له على ذلك.. ولكنهم ولا سيما ولده عبد الله قد حملوه على الحنث بإيمانه، ونكت عهده مرة أخرى. كما هو معروف ومشهور.

الفصل الثالث:

علي في عليه السلام البصرة..

هكذا ورد علي عليه السلام البصرة:

وقد ذكر لنا المسعودي وصف شاهد عيان لكيفية دخول علي «عليه السلام» وجيشه البصرة في حرب الجمل، فقال:

فيما حدث به أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، عن ابن عائشة، عن معن بن عيسى، عن المنذر بن الجارود، قال:

لما قدم علي البصرة دخل مما يلي الطف، فأتى الزاوية، فخرجت أنظر إليه، فورد موكب نحو ألف فارس، يتقدمهم فارس على فرس أشهب، عليه قلنسوة وثياب بيض، متقلد سيفاً، ومعه راية. وإذا تيجان القوم الأغلب عليها البياض والصفرة، مدججين في الحديد والسلاح.

فقلت: من هذا؟!

ف قيل: أبو أيوب الأنصاري، صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهؤلاء الأنصار وغيرهم.

ثم تلاهم فارس آخر، عليه عمامة صفراء وثياب بيض، متقلد سيفاً، متنكب قوساً، معه راية على فرس أشقر في نحو ألف فارس.

فقلت: من هذا؟!

ف قيل: هذا خزيمة بن ثابت الأنصاري ذو الشهادتين.

ثم مر بنا فارس آخر، على فرس كميت، معتم بعمامة صفراء، من تحتها قلنسوة بيضاء، وعليه قباء أبيض مصقول، متقلد سيفاً، متنكب قوساً، في نحو ألف فارس من الناس، معه راية.

فقلت: من هذا؟!

ف قيل لي: أبو قتادة بن ربعي.

ثم مر بنا فارس آخر، على فرس أشهب، عليه ثياب بيض، وعمامة سوداء قد سد لها بين يديه ومن خلفه، شديد الأدمة، عليه سكة ووقار، رافع صوته بقراءة القرآن، متقلد سيفاً، متنكب قوساً، معه راية بيضاء، في ألف من الناس مختلفي التيجان، حوله مشيخة، وكهول، وشباب، كأن قد أوقفوا للحساب، في جباههم أثر السجود. [أثر السجود قد اثر في جباههم].

فقلت: من هذا؟!

ف قيل: عمار بن ياسر، في عدة من المهاجرين والأنصار وأبنائهم.

ثم مر بنا فارس على فرس أشقر، عليه ثياب بيض، وقلنسوة بيضاء، وعمامة صفراء، متنكب قوساً، متقلد سيفاً، تخط رجلاه في الأرض في ألف من الناس، الغالب على تيجانهم الصفرة والبياض، معه راية صفراء.

قلت: من هذا؟!

قيل: هذا قيس بن سعد بن عبادة، في الأنصار وأبنائهم، وغيرهم من قحطان.

ثم مر بنا فارس على فرس أشهل ما رأينا أحسن منه، عليه ثياب بيض وعمامة سوداء قد سد لها بين يديه بلواء.

قلت: من هذا؟!!

قيل: هو عبد الله بن العباس في وفده، وعدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثم تلاه موكب آخر، فيه فارس أشبه الناس بالأولين.

قلت: من هذا؟!!

قيل: قثم بن العباس، أو معبد بن العباس.

ثم أقبلت الموكب والرايات، يقدم بعضها بعضاً، واشتبكت الرماح.

ثم ورد موكب فيه خلق من الناس عليهم السلاح والحديد، مختلفوا الرايات، في أوله راية كبيرة، يقدمهم رجل كأنما كسر وجبر.

- قال ابن عائشة: وهذه صفة رجل شديد الساعدين - نظره إلى

الأرض أكثر من نظره إلى فوق - كذلك تخبر العرب في وصفها إذا

أخبرت عن الرجل أنه كسر وجبر - كأنما على رؤوسهم الطير، وعن

يمينه شاب حسن الوجه، وعن يساره شاب حسن الوجه، وبين يديه

شاب مثلهما.

قلت: من هؤلاء؟!

قيل: هذا علي بن أبي طالب، وهذان الحسن والحسين عن يمينه وشماله، وهذا محمد بن الحنفية بين يديه، معه الراية العظمى.

وهذا الذي خلفه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

وهؤلاء ولد عقيل وغيرهم من فتيان بني هاشم.

وهؤلاء المشايخ هم أهل بدر من المهاجرين والأنصار.

فساروا حتى نزلوا الموضع المعروف بالزاوية، فصلّى أربع ركعات، وغفر خديه على التراب، وقد خالط ذلك دموعه، ثم رفع يديه يدعو: اللهم ربّ السموات وما أظلت، والأرضين وما أقلت، وربّ العرش العظيم.

هذه البصرة أسألك من خيرها، وأعوذ بك من شرها، اللهم أنزلنا فيها خير منزل وأنت خير المنزلين.

اللهم إن هؤلاء القوم قد خلعوا طاعتي، وبَغَوْا علي ونكثوا بيعتي، اللهم احقن دماء المسلمين.

وبعث إليهم من يناشدهم الله في الدماء، وقال: عَلَامَ تَقَاتِلُونَنِي؟! فأبوا إلا الحرب، فبعث إليهم رجلاً من أصحابه يُقال له مسلم معه مصحف يدعوهم إلى الله، فرموه بسهم فقتلوه، فحمل إلى علي وقالت أمه:

ياربّ إن مسلماً أتاهم يتلو كتاب الله لا يخشاهم
فخضّبوا من دمه لحاهم و أمه قائمة تراهم

مبدأ القتال: وأمر علي رضي الله عنه أن يصفقوهم، ولا يبدعوهم بقتال، ولا يرموهم بسهم، ولا يضربوهم بسيف، ولا يطعنوهم برمح. حتى جاء عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي من الميمنة بأخ له مقتول، وجاء قوم من الميسرة برجل قد رمي بسهم فقتل، فقال علي: اللهم أشهد، واعذروا إلى القوم⁽¹⁾.

ونقول:

يلاحظ هنا أمور عديدة، نذكر منها:

توحيد الزي:

يلاحظ في هذا النص: أن الكتائب كان لها زي واحد. وهو البياض والصفرة. وهذا يشير إلى أن ثمة توجيهاً قد صدر لتلك الكتائب فيما يرتبط بلون ألبستها، وأنها قد التزمت بالأوامر الصادرة. وهذا يدل على أن توحيد الزي، وتمييزه عن زي الطرف الآخر. مطلوب، في المجال العملي في السياسة الحربية.

ولعل من فوائد ذلك: أنه يجعل من السهل على المقاتل أن يعرف موقعه، ويعرف قربه وبعده عن أنصاره، ويعرف خصوصية العداة والولاء في من يحيط به من المقاتلين.. فيميز من الأصدقاء. كما أنه يحدد له مواقع الخطر، ويعطيه صورة عن توزع القوى، ويهيئ له فرصاً قتالية، أو يفرض ذلك عليه أحياناً التعديل في موقعه،

(1) راجع: مروج الذهب ج2 ص359 - 362.

أو في أسلوب وطريقة مواجهته.

على أن لتوحيد الزبي فوائد أخرى في مجال الإيحاء والتأثير على الناظر من حيث هو مشهد جمالي لافت، وربما أسهم في تعميق الثقة بحسن التقدير، وسلامة التدبير، ويشير إلى مستوى رفيع في المجال التنظيمي الذي كان يعاني من تلك المجتمعات من اختلالات عميقة وظاهرة، بل يكاد يكون مفقوداً في تلك الحقبة.

كما أن لتوحيد الزبي هذا أثر في تقليل الاعتماد على الرايات التي يحملها أفراد من الجيش، لتعريف المقاتلين باستمرار الجيش على حالة من القوة والصمود، حتى إذا رأى الجيش أنها سقطت، علم أنه ابتلي بالهزيمة أو كاد. مع أن سقوطها من أيديهم قد لا يكون بسبب إصابة حاملها.

القادة والسلاح:

وقد أظهر النص المتقدم: أن من الأمور التي لفتت نظر المنذر بن الجارود هي توفر السلاح بصورة جيدة، أو معقولة. كما أن حركة الجيش بصورة منتظمة في كتائب وصفوف، من شأنه أن يسهل إدراك مستوى التسلح فيه، كما ونوعاً، لينعكس ذلك ثقة وطمأنينة إلى النتائج، ثم هو يرغّب المترددين في المشاركة، ويشجعهم على حسم أمرهم، واتخاذ قرارهم، الذي سيكون إيجابياً في أكثر الأحوال..

كما أن التنظيم يسهّل على الناظر التعرف على قادة الكتائب، الذين اختارهم أمير المؤمنين «عليه السلام» من ذوي التاريخ المجيد،

والمواقف الرشيدة والسديدة، ومن ذائعي الصيت في الصلاح والاستقامة، والصلابة في الدين والالتزام بالموقف، ويظهر للناظر انهم ممن تشهد لهم ساحات الجهاد بالمواقف الشجاعة، وبالفرسية المتميزة، وبحسن التدبير، وسلامة التقدير..

ابن الجارود هو الراوي:

لاحظنا: أن هذا النص يقول: إن الذي وصف لنا جيش علي «عليه السلام» حين دخوله البصرة هو المنذر بن الجارود..

فقد يقال: إن هذا موضع شك، فإن الشيخ المفيد يقول: إن المنذر بن الجارود كان من جملة قادة علي «عليه السلام» في حرب الجمل، فقد قال: «وعلى خيل عبد القيس من أهل البصرة المنذر بن الجارود العبدى»⁽¹⁾.

ويجاب:

أولاً: يمكن أن يكون المنذر بن الجارود قد نقل ذلك عن شخص آخر. فوهم الرواي عن المنذر، وظن أن المنذر يتحدث عن نفسه.

ثانياً: صرح الشيخ المفيد: بأن تكتيب الكتائب، وتعيين القادة قد كان بعد ورود علي «عليه السلام» البصرة، وبعد محاولات علي «عليه السلام» إقناع الناكثين بالتراجع، ورفضهم ذلك رفضاً قاطعاً،

(1) الجمل ص 321 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص 172. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 60 ص 283.

وبعد أن لم يبق أمامه «عليه السلام» أي سبيل سوى الحرب.. (1).
ورواية المسعودي تتحدث عن الفترة التي سبقت ذلك، أي عن
دخول علي «عليه السلام» البصرة، وهو قادم من ذي قار. ومن
المعلوم: أن تكتيب الكتائب قد حدث بعد ذلك بأيام..
فمن الجائز أن يكون ابن الجارود بعد أن رأى هذا المنظر قد
تشجع والتحق بعلي «عليه السلام»، مع غيره من بني عبد القيس،
فلما كتّب «عليه السلام» الكتائب جعله «عليه السلام» على خيل عبد
القيس.

أسماء قد يشك في حضورها:

وقد تضمنت رواية المسعودي أسماء أشخاص قد يقال: إنهم لم
يحضروا حرب الجمل. مثل: قثم بن العباس، فإنه كان والياً على مكة
من قبل علي «عليه السلام»، ومثل: قيس بن سعد، فإنه كان والياً على
مصر من قبله «عليه السلام» أيضاً.. وكذا يقال بالنسبة لعبيد الله بن
عباس الذي كان والياً على اليمن، وغيرهم..

ويجاب:

أما بالنسبة لقيس بن سعد، فقد تقدم: أنه «عليه السلام» ولاه
مصر بعد حرب الجمل..

(1) راجع الجمل ص 316 و 319 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص 171.
وراجع: الأخبار الطوال للدينوري ص 146.

ولو سلمنا: أنه ولاه عليها بعد البيعة له بالخلافة، كما يزعمه بعضهم، فإن البلاذري يقول: «الثابت أن علياً ولي قيساً مصر - وهو بالمدينة - حين ولي عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب اليمن، ثم إنه عزله عن مصر، وقدم المدينة، وشخص هو سهل بن حنيف إلى الكوفة، فشهدوا صفين والنهروان معه، وإنه لم يوجه مع الحسن (أي إلى الكوفة) إلا عمار بن ياسر»⁽¹⁾.

ولكن تقدم وسيأتي: أنه «عليه السلام» كان يستقدم بعض ولاته ليشهدوا معه حروبه مع أعدائه.. لأسباب مختلفة..

وحين وصل «عليه السلام» إلى ذي قار في طريقه إلى حرب الجمل كتب إلى المدينة إلى سهل بن حنيف: أن يقدم عليه ويولي على المدينة أبا حسن المازني⁽²⁾.

واستقدم أيضاً لحرب الجمل وصفين، أو إحداهما سهل بن حنيف من المدينة، وعمر بن أبي سلمة من البحرين، والأشعث بن قيس من أذربايجان. وربما يكون قد استقدم قثم بن العباس من مكة، وعبيد الله بن العباس من اليمن، وغيرهم أيضاً..

(1) أنساب الأشراف ترجمة علي «عليه السلام» (بتحقيق المحمودي) ص 144

و = (ط مؤسسة الأعلمي سنة 1394 هـ) ص 235.

(2) الثقات لابن حبان (ط سنة 1393 هـ) ج 2 ص 283 والطبقات الكبرى لابن

سعد (ط ليدن) ج 3 ق 1 ص 20 و (ط دار صادر) ج 3 ص 31.

فلا يكون ذكر هؤلاء أو غيرهم في جملة القادة في حرب الجمل من موجبات وهن رواية المسعودي الأنفة الذكر..

صلاة علي عليه السلام ودعاؤه:

1 - وقد ذكرت الرواية المتقدمة: أن أول عمل قام به علي «عليه السلام» في البصرة بعد ورودها بجيشه هو الصلاة أربع ركعات، والبكاء، وتعفير خديه بالتراب، وقد خالط ذلك دموعه..

فدلهم بذلك: على أنه «عليه السلام» إنما يعتز بالله، لا بجيشه ولا بسلاحه، وأن الجيوش، وإن كانت من موجبات الشعور بالقوة عند غيره، فإنها عنده من موجبات التواضع لله، والمزيد من الخضوع والتسليم له، ومن موجبات التشدد في إظهار الترابية، والإنسحاق أمام عظمته تبارك وتعالى..

كما أنها من موجبات زيادة الشعور بحاجته إليه، وإلى تسديده، ومعاونته، ومن المؤكدات للزوم شكره على نعمه التي لا تحصى، وإخلاص العبادة له..

2 - لاحظنا: أنه «عليه السلام» اكتفى بالثناء على الله بما يشير إلى مقام العظمة، والعزة والهيمنة والجبارية، والتدبير للسموات وما أظلت، والأرضين وما أقلت..

3 - وحين أشار «عليه السلام» إلى البصرة، قال: إنه لا يطلب سوى خيرها، ويستعيز بالله من شرها.. مما يعني: أنه يريد الخير لأجل الخير، ولا يريد أن يتوصل إلى مقاصده بكل ما يقع تحت يده، بل هو

يريد أن يتأكد من سلامة وسائله، ومطابقتها لمعايير الخير والصلاح، ويرفض كل ما عدا ذلك.

وهذا ما لم يعهده الناس في حكامهم في تلك البلاد من غير علي عليه السلام..

4 - أما بالنسبة للناكثين، فقد اكتفى عليه السلام بالشكوى من أعمالهم، واقتصر على توصيف حالهم بالكلمات التي لا تعبر إلا عن الحدث كما هو، مجرداً عن أي لون، أو طعم أو رائحة، سوى ما تحمله نفس طبيعة الحدث إلى العقول والقلوب والمشاعر.

5 - والأهم من ذلك: أنه لم يدع عليهم، ولم يطلب من الله أي شيء يسيء إليهم، أو أي شيء يجلب النفع إليه كشخص.. بل اكتفى بطلب حقن دماء المسلمين..

رعب الزبير من عمار:

وحدثني عمرو بن محمد، والحسين بن علي بن الأسود، قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى، أنبأنا فضيل بن مرزوق، عن شقيق بن عقبة، عن قرّة بن الحارث:

عن جون بن قتادة قال قرّة بن الحارث: كنت مع الأحنف، وكان جون بن قتادة ابن عمي مع الزبير بن العوام، فحدثني جون قال:

إني لمع الزبير حتى جاءه فارس - وكانوا يسلمون على الزبير بالإمرة - فقال: السلام عليك أيها الأمير، هؤلاء القوم قد أتوا إلى مكان

كذا، فلم أر قوماً أرث سلاحاً، ولا أقل عدة، ولا أرفع قلوباً منهم.
ثم انصرف.

وجاء فارس آخر، فقال: سلام عليك أيها الأمير.

قال: و عليك.

قال: جاء القوم إلى مكان كذا، فسمعوا بما جمع الله لكم من العدد
والعدة، فغضب الله في قلوبهم الرعب فولوا مدبرين.

فقال ابن الزبير [كذا]: أيها عنك الآن، فوالله، لو لم يجد ابن أبي
طالب إلا العرفج لدب إلينا فيه.

قال: ثم انصرف، فجاء فارس فسلم بالإمرة، ثم قال: هؤلاء القوم
قد أتوك، وقد لقيت عماراً، فقلت له وقال لي.

فقال الزبير: إنه ليس فيهم.

قال: بلى والله إنه لفيهم.

قال: فلما رأى أن الرجل ثابت على قول لا يخالفه قال لبعض
أهله: اركب معه، فانظر أحق ما يقول؟!!

فانطلقا، ثم رجعا، فقال الزبير لصاحبه: ما عندك؟!!

قال: صدقك الرجل.

فقال الزبير: يا جدع أنفاه، يا قطع ظهره!!!

ثم أخذه أكل حتى جعل السلاح ينتقض عليه.

فقال جون: ثكلتني أمي، أهذا الذي كنت أريد أن أموت أو أعيش

معه، والذي نفسي بيده ما هذا إلا لأمر سمعه، وهو فارس رسول الله «صلى الله عليه وآله» [كذا].

فلما تشاغل الناس انصرف، فجلس على دابته ثم ذهب (لعل المقصود هو ذلك الفارس).

قال: ثم انصرف جون، فجلس على دابته، فلحق بالأحنف، قال: ثم جاء فارسان إلى الأحنف، فأكبا عليه يناجيانه، فرفع الأحنف رأسه، فقال: يا عمرو بن جرموز، يا فلان!!

فأتياه، فأكبا عليه، فناجاهما ساعة ثم انصرفا.

ثم جاء عمرو بن جرموز إلى الأحنف، فقال: أدركته في وادي السباع فقتلته.

فكان قرة بن الحرث يقول: والذي نفسي بيده، إن صاحب الزبير إلا الأحنف⁽¹⁾.

ونقول:

العرفج: القتاد. والعرافج: رمال لا طريق فيها.. والمراد: أنه «عليه السلام» سيسير إليهم رغم كل الموانع والصعاب.

(1) أنساب الأشراف للبلاذري (بتحقيق المحمودي)، ترجمة الإمام علي «عليه السلام» ج 2 ص 166 - 168 و ج 3 ص 316 و (ط مؤسسة الأعلمي سنة 1394هـ) ص 255 - 257 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 111 و (ط صادر) ج 3 ص 31.

لماذا يكذبون!؟

قد ظهر: أن الفارسين الأولين كانا يكذبان على الزبير، حين أخبراه بحال جيش علي «عليه السلام»، وبفرار ذلك الجيش. ولعلمهما أرادا الحصول منه على جائزة بشارتها الكاذبة منه، فلم يجدا عنده ما أملاه!! أو أنهما أرادا العبث والتلهي ككثير من الناس الذين يحبون إزعاج الآخرين والتأثير في حركتهم وقراراتهم، أو التلاعب بمشاعرهم، بمثل هذه الأساليب!

أو أنهما تحدثا عن الحال التي توها أن علياً «عليه السلام» سيكون عليها إذا عرف ما أعدَّ له الناكثون من عدة وعدد.. وساعد على هذا التوهم ما رآياه من حال أصحاب علي وتواضع سلاحهم، ورقة حالهم بحسب الظاهر.. فأوردا كلامهما وتوقعاتهما على شكل خبر عن أمر حاصل بالفعل..

فكان خبرهما في الحقيقة عبارة عن قراءة للمستقبل بحسب ما عرفاه من حال الناس في مثل هذه الحالات.. ظانين أن كثرة العدد، وجودة السلاح، ومظاهر الترف، والتمكن والقدرة المادية، هي التي تتحكم بمصير الحرب.. مع أن الأمر ليس كذلك.

وأياً كان السبب، فإنهما قد فشلا في الوصول إلى ما أملاه، وخابت ظنونهما فيما قرآه من حال الناس، وفي مقايستهما علياً «عليه السلام» بغيره، لأنهما لم يعرفا علياً «عليه السلام»، ولا عرفا حال الخيار من أصحابه..

وقد تبين لهذين الفارسين ان طلحة والزبير، وغيرهما كانوا أعرف بعلي منهما.. لأنهم عاشوا معه، ورأوا بعض جهاده، وعانوا الكثير من تضحياته، وشاهدوا طرفاً من أحواله.

عمار ليس مع علي عليه السلام:

وقد لوحظ: أن الزبير قد أنكر بصورة قاطعة وجود عمار بن ياسر مع علي «عليه السلام». وأنه أرسل بعض أهله مع ذلك الفارس، ليتأكد من وجود عمار معهم، فرجع إليه وأخبره بأنه فيهم.

فصرخ: وا جدع أنفاه! وا قطع ظهراه! الخ.. وأخذته الرعدة.

ونعتقد: أن إنكار الزبير لوجود عمار ربما كان صورياً، فإن من يقدم على حرب أمير المؤمنين «عليه السلام» رغم إخبار النبي «صلى الله عليه وآله» إياه بأنه يقاتله وهو له ظالم، ويأتي بخمسين شاهد زور يشهدون لعائشة أن الماء الذي نبحتها كلابه ليس ماء الحوآب الذي أخبرها «صلى الله عليه وآله» أنها سترده، وهي عاصية لله.. ثم يقتل السبابجة وحراس بيت المال، وطائفة من شيعة علي «عليه السلام» بالبصرة صبراً، لا يمكن أن يخشى من وجود عمار في جيش علي «عليه السلام».

لأن الذي تظاهر بأنه خائف منه لم يكن هو بأس عمار في ميادين الحرب، ولا لأنه اكتشف من وجود عمار أنه غير محق في تلك الحرب، بل خاف من الفضيحة، ومن أن يكون وجود عمار مع علي «عليه السلام» سبباً في خسارته، لأنه قد يكون من أسباب انحياز

الكثيرين إلى علي «عليه السلام»، وحربهم إلى جانبه.. لأنهم يعرفون أن عماراً مع الحق، وأنه تقتله الفئة الباغية..

ثانياً: لنفترض جدلاً أن الزبير خاف من أن يكون مبطلاً في حربته لعلي «عليه السلام»، ولكن الأمر لا زال تحت السيطرة، إذ يمكنه أن يتخلى عن قرار الحرب، ويستجيب لطلب علي «عليه السلام»، فإنه صلوات الله وسلامه عليه لم يوصد أمامهم باب التوبة، بل هو يصبر عليهم بقبولها والعودة عن الحرب.. ولم يدع فرصة إلا واستفاد منها لإقناعهم بها، فلم يصل إلى نتيجة.

جون بن قتادة أصاب ثم أخطأ:

وقد أصاب جون بن قتادة، الذي روى لنا هذا الحديث حين ارتاب بفعل الزبير، واستدل منه على أن الزبير قد سمع من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حق عمار، ما يجعل من دخوله في حرب يكون عمار عدوه فيها من موجبات الهلاك البوار.. فاتخذ جون قراره بعدم نصرته الزبير في تلك الحرب.

ولكنه أخطأ حين قرر اعتزال الفريقين معاً، فقد كان الأحرى به أن يبحث عن الحق، الذي ظهرت دلائله، ولاحت أعلامه، بأن ينصر من ينصره عمار، لينال رضا الله تعالى بذلك..

ولكن الحقيقة هي: أنه أراد أن يهرب من البحث والسؤال، لأنه أراد أن يسلم بجلده، فهو كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال كي لا يراها صائدها.

من أكاذيبهم:

1 - روى ابن عساكر بعدة أسانيد، عن الحسن البصري، قال:

لما قدم علي البصرة في أثر طلحة والزبير يريد قتالهما دخل عليه عبد الله بن الكوا وقيس بن عباد، فقالا: يا أمير المؤمنين، حدثنا عن مسيرك هذا: أوصية أوصاك بها رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! أو عهد عهده إليك؟! أم رأي رأيته لما تفرقت الأمة، واختلفت كلمتها؟!!

قال: اللهم لا، فلو عهد إلي رسول الله «صلى الله عليه وآله» شيئاً لقيت به، وما مات رسول الله «صلى الله عليه وآله» موت فجأة، ولا قتل قتلاً، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يجيئه المؤذن فيؤذنه بالصلاة، فكل ذلك يأمر أبا بكر يصلي بالناس، حتى عرضت في ذلك امرأة من نسائه، فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق، لا يستطيع أن يقوم مقامك، فلو أمرت عمر يصلي بالناس؟!!

فقال: أنتن صواحبات يوسف.

فلما توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله» نظر المسلمون في أمورهم، فإذا رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد ولى أبا بكر أمر دينهم، فولوه أمر دنياهم، فبايعوه وبايعت معهم، فكنت آخذ إذا أعطاني، وأغزو إذا أغزاني.

فلو كانت محابة عند حضور موته لجعلها في ولده، فاختر ولم يأل، فأشار بعمر، ولقد قال في ذلك غير واحد، فبايعوه وبايعته معهم،

فكنت أخذ إذا أعطاني، وأغزو إذا أغزاني.

فلو كانت محاباة عند حضور موته لجعلها في ولده، فاختر ستة من قریش أنا منهم، على أن نختار منا رجلاً للأمة، فكره عمر أن ينتخب رجلاً من قریش فيوليه أمر الأمة، فلا يكون من ذلك الرجل إساءة من بعده إلا لحقت عمر في قبره.

فلما اجتمعنا وثب علينا عبد الرحمن بن عوف، فوهب لنا نصيبه على أن نعطيه موثقنا: أن نبايع لمن بايع من الخمسة، فأعطيناه موثقنا، فأخذ بيد عثمان فبايعه.

ولقد عرض في نفسي عند ذلك، فنظرت فإذا عهدي قد سبق بيعتي، فبايعت وسلمت.

فلما قتل نظرت في أمري، فإذا الربة كانت لأبي بكر وعمر في عنقي قد انحلت، وإذا العهد لعثمان قد وفيت به، فإذا أنا رجل من المسلمين ليس لأحد قبلي طلبة ولا حق، فوثب بها من ليس قرابته كقرابتي، ولا قدمه كقدمي، ولا علمه كعلمي. يعني بذلك معاوية.

قالا: صدقت، حدثنا بم قتلت هذين الرجلين، يعنيان طلحة والزبير، وهما صاحبك في الهجرة، وفيبيعة الرضوان، وفي المشورة؟!

قال: بايعاني بالمدينة، وخالعاني بالبصرة، فلو أن رجلاً ممن بايع أبا بكر خلعه لقاتلناه، ولو أن رجلاً ممن بايع عمر خلعه لقاتلناه.

2 - وفي نص آخر: أنه لما قدم علي البصرة قام إليه ابن الكواء،

وقيس بن عباد، فقالا له: ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه، تتولى على الأمة، تضرب بعضهم ببعض: أعهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهد إليك؟! فحدثناه، فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت.

قال: أما أن يكون عندي من النبي «صلى الله عليه وآله» عهد في ذلك، ولا والله إن كنت من أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه.

ولو كان عندي من النبي «صلى الله عليه وآله» في ذلك عهد ما تركت أخا تيم بن مرة، وعمر بن الخطاب يقومان على منبره، ولقاتلتهم بيدي ولو لم أجد إلا بردي هذا، ولكن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يقتل قتلاً، ولا مات فجأة.. (1). إلى آخر الرواية..

ونقول:

لقد روى ابن عساكر هذه الرواية بنصوص ثلاثة لا نرى ضرورة لإيرادها لتقارب مضامينها، ووحدة راويها، مما يعني: أن الحديث الذي يدعى بهذه الرواية حصوله، واحد.

ونقله بالصور المختلفة قد يكون لأجل الإيحاء بصحته، وإيهام

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص440 - 444 وراجع: تاريخ الخلفاء للسيوطي ص209 عن ابن عساكر أيضاً.. وراجع: تاريخ الإسلام للذهبي (الخلفاء الراشدون) ص640 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص96.

من يصدقه: أنه ناتج عن النقل بالمعنى، أو لأن من الرواة من اختصر واقتصر على نقاط بعينها.

مناقشة النص:

أولاً: لقد طرح ابن الكواء ورفيقه علي «عليه السلام» أموراً ثلاثة زعماً أن ما يقدم عليه علي «عليه السلام» يدور بين ثلاثة أمور هي:

1 - أن يكون عملاً بوصية من النبي «صلى الله عليه وآله».

2 - أن يكون قياماً بعهد لديه منه «صلى الله عليه وآله».

3 - أن يكون اجتهاد رأي منه «عليه السلام».

مع أن الأمر لا ينحصر بهذه الثلاثة.. فهناك أمر رابع وهو لزوم تنفيذ أحكام الله الواضحة والصريحة في حق ناكثي البيعة الصحيحة، والباغين على الإمام، فإنه يجب قتالهم، وردعهم عما هم فيه..

ثانياً: إن من يسعى في إثارة الفتنة، وإحداث الفرقة بين الناس يجب قتاله، إن لم يرتدع بدون ذلك، فكيف إذا انضم إلى ذلك: افتراءهم على إمامهم «عليه السلام» في موضوع قتل عثمان، وظهور معصية الله تعالى في إخراج زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله» من بيتها الذي أمرها الله تعالى، ورسوله بالقرار فيه.. إلى غير ذلك من المخالفات التي أمر الله تعالى ولي الأمر بالتصدي لها.

ثالثاً: ما الفرق بين أن يعهد النبي «صلى الله عليه وآله» إلى

الشخص بفعل أمر من بعده، وبين أن يوصيه بفعله؟!!

رابعاً: كيف ينكر علي «عليه السلام» العهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مع أن من الثابت والمتواتر: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين من بعده.

وأخبر «صلى الله عليه وآله» عائشة بحربها له، وأوصاه إن ظفر بها أن يرفق بها. وأخبرها: بأنها سوف تنبجها كلاب الحوآب.

وأخبر الزبير: بأنه سيقاقل علياً «عليه السلام» ظالماً له.. إلى غير ذلك مما لا مجال لإنكاره إلا من جاحد معاند.

خامساً: إن البغاة قد زادوا على ذلك أنهم يطالبونه بأمر، هم فعلوه، فإنهم هم الذين قتلوا عثمان، ثم قتلوا أو تسببوا بقتل خمسة آلاف من أهل البصرة في حرب الجمل الأصغر، وقتلوا السبابة، والمصلين في المسجد، وطائفة من شيعته «عليه السلام» صبراً، أو عدواناً وبغياً..

هذا فضلاً عن انتهاهم بيت مال البصرة، وتنكيلهم بالناس، ومنهم عثمان بن حنيف.

سادساً: ما تضمنته الإجابة المزعومة والمنسوبة إليه «عليه السلام»، من حديث عن صلاة أبي بكر بالناس بأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» في مرضه الذي استشهد فيه، لا شك في أنه مكذوب عليه صلوات الله عليه، بما في ذلك الاستدلال بها على أولوية

أبي بكر بالخلافة، وقد بحثنا هذا الأمر بشيء من التفصيل في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».. ثم في كتابنا هذا في بعض أجزائه التي تقدمت.

وكذا الحال بالنسبة لقوله «عليه السلام» بالنسبة لأبي بكر تارة، وعمر أخرى: «فكنت آخذ إذا أعطاني، واغزو إذا أغزاني» وسائر ما نسبته الرواية إليه في بيان حاله مع أبي بكر وعمر، وعثمان، فإننا قد ناقشناه في مواضع مختلفة في أجزاء سابقة من كتابنا هذا، (أعني الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام»)، وبيّنا خطله وفساده، وأنه مكذوب على لسانه «عليه السلام»، فلا حاجة إلى الإعادة.

سابعاً: ذكرت الرواية: أنه «عليه السلام» قال: إنه بعد أن قتل عثمان «وثب بها من ليس قرابته كقرابتي، ولا قدمه كقدمي، ولا علمه كعلمي. يعني بذلك معاوية».

وهذا كلام غير دقيق، فإن معاوية كان إلى يوم التحكيم، بعد صفين يماطل، ويتعلل، ويختلق الذرائع.. ويتهم علياً «عليه السلام» بقتل عثمان، ويمتنع عن بيعته، ولكنه لم يكن إلى حرب الجمل قد ادعى الخلافة لنفسه، ليقال: «وثب بها من ليس قرابته كقرابتي..».

ثامناً: تضمنت الرواية الأولى تناقضاً ظاهراً، فقد جاء في أولها: «لما قدم علي البصرة في أثر طلحة والزبير يريد قتالهما دخل عليه عبد الله بن الكوا وقيس بن عباد الخ..».

وذلك يعني: أن دخولهما عليه «عليه السلام» كان قبل معركة

الجميل.

ثم قالت في آخرها: «قالا: صدقت، حدثنا بم قتلنا هذين الرجلين، يعنينا طلحة والزبير، وهما صاحبك في الهجرة، وفي بيعة الرضوان الخ..».

وفي نص آخر: بم قاتلت؟!!

وهذا يعني: أن هذا الحوار قد جرى بعد قتلها، وبعد قتالهما.

فكيف يمكن التوفيق بين طرفي الرواية: أولها وآخرها؟!!

تاسعاً: ذكرت الرواية المتقدمة برقم [2]: أن ابن الكواء ورفيقه قالاً لأمر المؤمنين «عليه السلام»: «ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه، تتولى على الأمة، تضرب بعضهم ببعض: أعهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهد إليك؟! الخ..».

وهو كلام ظاهر السقوط، فإن خلافته «عليه السلام» قد استندت إلى الإجماع الذي لا نظير له على بيعته، وقد انعقدت قبل مجيئه إلى البصرة بما يقرب من ستة أشهر، وقد بايعه أهل العراق على بكرة أبيهم، وبايعه الناكثون أيضاً.

فلم يأت للعراق بهدف تحصيل الولاية على الأمة، فما معنى مواجهته بهذا الأمر الذي لا يرتاب أحد في خطله وفساده؟!!

عاشراً: كيف يقال له «عليه السلام»: إنه جاء ليضرب الأمة بعضها ببعض، وقد سبقه الناكثون إلى البصرة وارتكبوا فيها مجازر هائلة بلغت الخمسة آلاف قتيلاً من المسلمين.. وذبحوا الناس صبراً،

ونهبوا بيت المال.

حادي عشر: ما معنى قوله «عليه السلام» عن أبي بكر وعمر وعثمان: «كنت أغزو إذا أغزاني».. أو قوله: «وغزوت معه في جيوشه»..

فمتى أغزاه أبو بكر، فغزا؟! أو أغزاه عمر، أو عثمان، فغزا؟! وفي أي جيش من جيوشهم حضر وغزا؟!

ثاني عشر: ما معنى قوله عن أبي بكر: «لم يختلف عليه منا اثنان»؟! والحال أن شريحة كبيرة من المسلمين، وهو «عليه السلام» منهم قد امتنعوا منبيعة أبي بكر، وجرت بينهم وبينه خطوب جمّة، ألمحنا إلى اليسير منها في مواضع من هذا الكتاب.

الفصل الرابع:

إعداد الجيشين.. والإفتخار بالعشائر.

قادة عساكر علي عليه السلام:

ولما عاد رسل أمير المؤمنين «عليه السلام» من عند طلحة والزبير وعائشة بإصرارهم على خلافه، وإقامتهم على نكث بيعته، والمباينة له، والعمل على حربه، واستحلال دماء شيعته. وأنهم لا يتعظون بوعظ، ولا ينتهون عن الفساد بوعيد، كُتِبَ الكتاب ورتب العساكر.

واستعمل على مقدمته عبد الله بن العباس.

وعلى ساقته هنداً المرادي ثم الجملي، وهو الذي قال فيه عمر بن الخطاب: سيد أهل الكوفة اسمه اسم امرأة.

واستعمل على كافة الخيل عمار بن ياسر.

وعلى جميع الرجال محمد بن أبي بكر.

وفرق الرئاسات من بعده، فجعل على خيل مذحج خاصة هنداً الجملي.

وعلى رجالتها شريح بن هانئ الحارثي.

وعلى خيل همدان سعيد بن قيس.

وعلى رجالتها زياد بن كعب بن مرة.
وعلى خيل كندة حجر بن عدي.
وعلى خيل بجيلة ورجالتها رفاعه بن شداد.
وعلى خيل قضاة ورجالتها عدي بن حاتم.
وعلى خيل خزاعة وأفناء⁽¹⁾ اليمن عبد الله بن زيد.
وعلى رجالتها عمرو بن الحمق الخزاعي.
وعلى خيل الأزد جندب بن زهير.
وعلى رجالتها أبا زينب، الذي شهد على الوليد بن عقبة بشرب
الخمير، وكان سبب صرفه عن الكوفة، وإقامة الحد عليه.
وعلى خيل بكر بن وائل عبد الله بن هاشم السدوسي.
وعلى رجالتها حسان بن محدوج الذهلي.
وعلى خيل عبد القيس من أهل الكوفة زيد بن صوحان العبدي.
وعلى رجالتها الحارث بن مرة العبدي.
وعلى خيل بكر بن وائل من أهل البصرة سفيان بن ثور
السدوسي.
وعلى رجالتها الحضير بن المنذر، وهو الذي قال فيه أمير

(1) «رجل من أفناء القبائل، من أي قبيلة هو، يقال: هو من أفناء الناس: إذا لم يعلم من هو». راجع: لسان العرب ج 15 ص 165 (فني).

المؤمنين «عليه السلام» يوم صفين:

**لمن راية حمراء يخفق ظلها إذا قيل قدمها حضين
تقدما(1)**

وعلى اللهازم حريث(2) بن جابر الحنفي.

وعلى الذهليين خالد بن المعمر السدوسي.

وعلى خيل عبد القيس من أهل البصرة المنذر بن الجارود
العبدى.

وعلى خيل أسد قبيصة بن جابر الأسدي.

وعلى رجالتها العكبر بن جدير(3) الأسدي، وهو الذي قتل محمد
بن طلحة يوم الجمل.

وعلى خيول أهل الكوفة من بني تميم عمير بن عطار.

وعلى رجالتها معقل بن قيس، وهو الذي سبا بني ناجية(4).

(1) في وقعة صفين: «أقبل الحضين بن المنذر - وهو يومئذ غلام - يزحف
براية ربيعة = وكانت حمراء. فأعجب علياً زحفه وثباته فقال: لمن راية
حمراء..» والأبيات نحو ثلاثة عشر بيتاً، أنظر وقعة صفين ص 289 -
290 وشرح نهج البلاغة ج 5 ص 227.

(2) م، ط: جوهر، والتصحيح من وقعة صفين ص 137.

(3) في النسخ الثلاث: وائل، والمثبت هو الصحيح كما في وقعة صفين
ص 450.

(4) في جمهرة أنساب العرب ص 228 «هو الذي وجهه علي رضي الله عنه

وعلى خيل قيس عيلان من أهل الكوفة عبد الله بن الطفيل البكائي.

وعلى رجالتها فروة⁽¹⁾ بن نوفل الأشجعي صاحب النخيلة⁽²⁾.
وعلى خيل قريش وكنانة هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال.
وعلى رجالتها هاشم بن هشام.
وعلى من صار إليه من تميم البصرة جارية بن قدامة السعدي.
وعلى رجالتها أعين بن ضبيعة.
فأحاط العسكر يومئذ من الفرسان المعروفين والرجالة المشهورين على ستة عشر ألف رجل⁽³⁾.

إلى بني ناجية فقاتلهم» وفي جمهرة النسب ص 216 «وكان مع علي بن أبي طالب «صلوات الله وسلامه عليه»، فوجهه إلى بني سامة فقتل منهم وسبى».

- (1) في النسخ الثلاثة: قرّة، وهو تحريف.
- (2) «النخيلة: تصغير نخلة، موضع قرب الكوفة على سمت الشام» معجم البلدان ج 5 ص 278. وفي قصة نخيلة راجع: أنساب الأشراف ق 4 ج 1 ص 163 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 217 والكامل في التاريخ ج 3 ص 409.
- (3) الجمل للشيخ المفيد ص 322 و 323 و (مكتبة الداوري - قم) ص 172 وقال في هامشه: قارن بعضه بتاريخ خليفة بن خياط ص 184 والأخبار الطوال ص 146 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 308 وتاريخ الإسلام للذهبي

عائشة عند كعب بن سور:

1 - قال ابن الجوزي: «قال علماء السيرة: فلما قدم طلحة والزبير وعائشة البصرة دخل كعب بن سور إلى بيت، وطَّينَ عليه، وجعل فيه كوة يتناول منها طعامه، وشرابه اعتزالاً للفتنة. **فَقِيلَ لعائشة:** إن كعب بن سور إن خرج معك لم يتخلف من الأزد أحد.

فركبت إليه، فناداته، فلم يجبها، فقالت: يا كعب، أَلست أملك، ولي عليك حق؟! **فكلمها. فقالت:** إنما أريد أن أصلح بين الناس.

فخرج، فأخذ المصحف فنشره، ومشى بين الصفيين، يدعوهم إلى ما فيه، فجاءه سهم غرب فقتله»(1).

2 - وفي نص آخر: لما بلغ طلحة والزبير: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» كَتَبَ الكتائب ورتب العساكر، وتيقنوا منه الجد، وأيقنوا منه القصد والحرب، عملاً على الاستعداد لها. وكان أهل البصرة قد اختلفوا عليهما وقعد عنهما الأحنف في بني سعد، وكانا يظنان أنه معهم، فأخلف ظنهم.

ص485 وسمط النجوم ج2 ص435.

(1) المنتظم ج5 ص 116 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط دار صادر) ج7 ص93 وراجع: تاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص485.

وتأخر عنهما الأزد لعود كعب بن سور القاضي عنهما، وكان سيد الأزد وأهل اليمن بالبصرة، فأنفذ إليه رسولهما يسأله النصر لهما والقتال معهما، فأبى عليهما وقال: أنا أعتزل الفريقين.

فقالا: إن قعد عنا كعب خذلنا الأزد بأسرها، ولا غنى لنا عنه، فصارا إليه واستأذنا عليه، فلم يأذن لهما وحجبهما، فصارا إلى عائشة، فخيرها خبره وسألاها أن تسير إليه، فأبت، وراسلته تدعوه إلى الحضور عندها، فاستعفاها من ذلك.

فقال طلحة والزبير: يا أم، إن قعد كعب قعدت عنا الأزد كلها. وهي حي البصرة، فاركبي إليه فإنك إن فعلت لم يخالفك، وانقاد لرأيك.

فركبت بغلاً وأحاط بها نفر من أهل البصرة، وصارت إلى كعب بن سور، فاستأذنت عليه فأذن ورحب بها، فقالت: يا بني أرسلت إليك لتتنصر الله عز وجل، فما الذي أخرجك عني؟!

فقال: يا أماه! لا حاجة لي في خوض هذه الفتنة.

فقالت: يا بني أخرج معي، وخذ بخطام جملي، فإني أرجو أن يقربك إلى الجنة، واستعبرت باكية!

فرق لها كعب بن سور، وأجابها، وعلق المصحف في عنقه، وخرج معها. فلما خرج والمصحف في عنقه قال غلام من بني وهب - وقد كان عرف امتناعه وتأبيه من خوض هذه الفتنة:

يا كعب رأيك هذا الجميل أمثل من رأيك الخاطل

أتاك الزبير يريد الأمور وطلحة بالنفل الشاكل
ليستدرجاك بما زخرفا وأمك تهوي إلى نازل
وقد كانت الأم معصومة فأضحت فرائس للآكل
تخطبها الأرض من حولها ترد الجواب على السائل
فألقيتها بين حي السباع وعرضتها للشجى الشاكل
بحرب علي وأصحابه فقد أزم الدهر بالكاهل
فأبديت للقوم ما في الضمير وقلت لهم قولة الخاذل
فأخطاهما منك ما أملاه وقد أخلفا أمل الآمل
وما لك في مضر نسبة وما لك في الحي من
وائل

فلا تجز عن علي هالكٍ من القوم حافٍ ولا ناعل⁽¹⁾

ولما نهض كعب بن سور مع عائشة في الأزد اجتمع رأي طلحة
والزبير على تكئب الكتائب، واستقر الأمر منهما على أن:

الزبير أمير العسكر خاصة ومدبره.

وطلحة في القلب.

واللواء مع عبد الله بن [حكيم بن] حزام بن خويلد.

وكعب بن سور مع الأزد.

(1) الجمل للمفيد ص 322 و 323 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 171 و 172.

وعلى خيل الميمنة مروان بن الحكم.
وعلى رجالتها عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد.
وعلى خيل الميسرة، وهم بنو تميم وسائر قبائل قضاة وهوازن،
هلال بن وكيع الدارمي.
وعلى رجالتها عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وقد ضم إليه
الحباب بن يزيد.
وعلى خيل قيس عيلان مجاشع بن مسعود.
وعلى رجالتهم جابر بن النعمان الباهلي.
وعلى خيل الرباب عمرو بن يثربي.
وعلى رجالتهم خرشة بن عمر الضبي.
وعلى من انحاز إليهم من قریش وثقيف عبد الله بن عامر بن
كريز.
وعلى أفناء أهل المدينة عبد الله بن خلف الخزاعي.
وعلى رجاله مذحج الربيع بن زياد الحارثي.
وعلى رجاله قضاة عبد الله بن جابر الراسبي.
وعلى من انحاز إليهم من ربيعة مالك بن مسمع.

الناكثون يفتخرون بعشائريهم:

ولما تقرر أمر الكتائب في الفريقين فخر كل فريق بقومه وقام

خطبواؤهم بالتحريض على القتال(1).

فقام عبد الله بن الزبير في معسكرهم، فحمد الله وأثنى عليه وقال:

«أيها الناس! إن هذا الوعث والرعث قتل عثمان بالمدينة، ثم جاءكم ينشر أموركم بالبصرة وقد غصب الناس أنفسهم.

ألا تنصرون خليفتم المظلوم؟! ألا تمنعون حريمكم المباح؟! ألا تتقون الله في عطيتكم من أنفسكم؟! أترضون أن يتوردكم أهل الكوفة في بلادكم؟!»

اغضبوا فقد غوضبتهم، وقاتلوا فقد قوتلتهم، إن علياً لا يرى أن معه في هذا الأمر أحداً سواه. والله لئن ظفر بكم ليهلكن دينكم ودنياكم». وأكثر من نحو هذا القول وشبهه(2).

الإمام الحسن عليه السلام يجيب ابن الزبير:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

-
- (1) الجمل للمفيد ص 323 - 325 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 171 - 174 وقال في هامشه: قارن بعضه بتاريخ خليفة بن خياط ص 184 والأخبار الطوال ص 146 - 147 وعن الفتوح لابن أعثم ج 1 ص 463 - 464 وتاريخ الإسلام للذهبي ص 485 وسمط النجوم ج 2 ص 435.
- (2) الجمل للمفيد ص 336 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 174 و 175 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 304 و 305.

فبلغ ذلك أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال لولده الحسن «عليه السلام»: قم يا بني فاخطب.

فقام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه وقال:

وعند ابن أعثم: [قال: وبلغ علياً «عليه السلام» ما تكلم به عبد الله بن الزبير. وقد خطب الناس، وذكر لهم: أنا الذي قتلت عثمان بن عفان. وزعم لهم: أنا أريد أن أبين (لعل الصحيح: أبتز) الناس أمورهم. وقد بلغني أنه شتمني. فقم يا بني فاخطب للناس خطبة [بليغة] موجزة. ولا تشتمن أحداً من الناس.

قال: فوثب الحسن بن علي «عليه السلام» فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (1)

«أيها الناس! قد بلغنا مقالة ابن الزبير [فأما زعمه: أن علياً قتل عثمان، فقد علم المهاجرون والأنصار بأن أباه الزبير بن العوام (2)] وقد كان والله أبوه يتجنى على عثمان الذنوب، [ويرميه بفضيحات العيوب]. وقد ضيق عليه البلاد حتى قتل، وأن طلحة راکز رايته على بيت ماله وهو حي. [وأما شتمته لعل، فهذا ما لا يضيق به الحلقوم لمن أراد. ولو أردنا أن نقول لفعلنا].

وأما قوله: إن علياً ابتز الناس أمورهم، فإنه أعظم حجة لأبيه،

(1) ما بين المعقوفتين من الفتوح.

(2) ما بين المعقوفتين من الفتوح.

زعم أنه بايعه بيده، ولم يبايعه بقلبه، فقد أقر بالبيعة وادعى الوليجة، فليأت على ما ادعاه ببرهان وأنى له ذلك؟!!

وأما تعجبه من تورّد أهل الكوفة على أهل البصرة، فما عجبه من أهل حق تورّدوا على أهل باطل؟! ولعمري والله ليعلمن أهل البصرة، فميعاد ما بيننا وبينهم يوم نحاكمهم إلى الله، فيقضي الله بالحق وهو خير الفاصلين».

[زاد ابن أعثم قوله: «ولعمري ما نقاتل أنصار عثمان. ولعلي أن يقاتل أصحاب الجمل» (1).

فلما فرغ الحسن «عليه السلام» من كلامه قام رجل يقال له عمر بن محمود(2)، فقال شعراً يمدح الحسن «عليه السلام» فيه على خطبته(3):

وقال عمرو بن أحيحة يوم الجمل في خطبة الحسن بن علي «عليه السلام»، بعد خطبة عبد الله بن الزبير: [حسن الخير يا شبية أبيه قمت فينا مقام خير خطيب

(1) ما بين المعقوفتين من الفتوح.

(2) في شرح نهج البلاغة ج 1 ص 146 وهو عمرو بن أحيحة.

(3) الجمل للمفيد ص 327 و 328 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 175 و 176

والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 305.

ولم يذكر شعر عمر بن محمود.

قمت بالخطبة التي صدع الله
وكشفت القناع فاتضح الأمر
لست كابن الزبير لجلج في القو
وأبى الله أن يقوم بما قا
النجيب
إن شخصاً بين النبي لك الخي
مشوب(1)

وزاد في هامش الفتوح:

حدث يا ابن الزبير عن جهة الحق
يا تباع ابن خاله وأبيه
ليس هذا كذا ولكن أبوه
الخطوب
والى الله ذاك ثم أبوه
الشهوب
أو على الركض في القبيح وفي الذك
الريب(2)

ولما بلغ طلحة والزبير خطبة الحسن «عليه السلام» ومدح

(1) شرح نهج البلاغة ج 1 ص 146 والفتوح لابن أعثم ج 2 هامش ص 305.

(2) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 305.

المادح له قام طلحة خطيباً في أصحابه فقال:

«يا أهل البصرة! قد ساق الله إليكم خيراً ما ساقه إلى قوم قط، أمكم، وحرمة نبيكم، وحواري رسول «صلى الله عليه وآله» وابن عمته، ومن وقاه بيده.

إن علياً «عليه السلام» غصب الناس أنفسهم بالحجاز، وتهيأ للشام، يريد سفك دماء المسلمين والتغلب على بلادهم، فلما بلغه مسيرنا إليكم وقصدنا قصدكم، وقد اجتمع معه منافقو مضر، ونصارى ربيعة، ورجالة اليمن، فإذا رأيتم القوم فاقصدوا قصدهم، ولا تروعوا عنهم، ولا تقولوا: ابن عم رسول الله، فهذه معكم زوجة الرسول، وأحب الناس إليه، وابنة الصديق، الذي كان أبوها أحب الخلق إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»..»(1).

الإعتراض على طلحة:

فقام إلى طلحة رجل يقال له خيران بن عبد الله من أهل الحجاز، كان قدم البصرة وهو غلام، فقال:

«يا طلحة! والله ما تركت جنباً صحيحاً ننام عليه بشتكم ربيعة ومضر واليمن، فإن كان القول كما تقول فأباً لمثلهم، وهم منا ونحن منهم. وما يفرق بيننا وبينهم غيرك وغير صاحبك. ولقد سبقت منا إلى علي «عليه السلام» بيعة ما ينبغي لنا أن ننقضها، وإنا لنعلم حالكم اليوم

(1) الجمل للمفيد ص 327 و 328 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 175 و 176.

وحالكم أمس».

فهم القوم به، فمنعهم بنو أسدٍ عنه، فخرج عنهم ولحق بمنزل ابن صهبان مستخفياً إشفافاً على دمه منهم.

وقام الأسود بن عوف لما سمع من طلحة شتمه الأحياء من ربيعة ومضر واليمن فقال:

يا هذا، إن الله لم يفرق بيننا وبين مضر. وإن أهل الكوفة من غاب منهم كمن شهد، الأخ إلى الأخ، وإنما خالفنا القوم في هواكما فاعفنا مما ترى.

ثم خرج، فلحق بعمان ولم يشهد الجمل ولا صفين⁽¹⁾.

ونقول:

إن لنا هنا وقفات عديدة، نقتصر منها على ما يلي:

كعب بن سور يطين على نفسه:

1 - لا أدري كيف وبماذا أصف هذا الفعل من هذا الرجل، الذي يدعون أن عمر بن الخطاب ولاء قضاء البصرة لأجل نباهة وجدها فيه، لم تكن لدى عمر نفسه، حيث فهم مغزى كلام المرأة التي جاءت تشتكي زوجها إلى عمر. ولم يفهم كعب مرادها، ولم يتنبه له عمر بن الخطاب؟! (2).

(1) الجمل للمفيد ص 329 و 330 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 176 و 177.

(2) راجع: بحار الأنوار ج 32 ص 203 والأمالى للطوسي ص 130 و 147 و

فأي ضعف هذا الذي نراه فيه، وأية حكمة يمكن أن نتلمسها لديه، وأي شعور بالمسؤولية يمكن أن تتوخاه عنده؟! فبدل أن يطيّن على نفسه، ويطلب من الناس أن يخدموه، ويناولوه طعامه، لماذا لا يخرج ويبحث عن الحق، ويتعرف عليه، فيدعو إليه، ويعرف المحق، فينصره بيده ولسانه، ويدعو الناس إلى نصرته؟!!

2 - وكيف عرف كعب الحق، وتخلّى عن بيت الطين، وخرج منه لمجرد مجيء عائشة إليه، وبكائها له، ووعدّها إياه بأن تسلمه زمام جملها؟! ثم يقتل وهو آخذ بخطامه.

3 - وقد لفت نظرنا دعوى هذه الرواية: أن كعباً قتل بسهم غرب (أي طائش لم يعرف راميّه). مع أنه سيأتي أنه قتل، وهو آخذ بزمام جمل عائشة. كما قتل عشرات من أمثاله..

4 - وأما نشره المصحف بين الصفيين، فهو عجيب وغريب، وأعجب منه أنه يفعل ذلك بعد أن رأى كيف أن أصحاب الجمل قد قتلوا، وعائشة بالذات قد أمرت بقتل حامل المصحف الذي أرسله علي «عليه السلام» ليدعوها ويدعو من معها إلى العمل بما فيه. إلا أن يكون كعب قد نشر المصحف ليحمي نفسه من القتل عن هذا الطريق.

تَيْقَنًا الْجَدَّ مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ذكر النص المتقدم: أن طلحة والزبير تيقنا الجد من علي حين كُتِبَ الكتاب، ورثب العساكر.

ونحن لم نجد مسوغاً لهذا القول، فإنه «عليه السلام» كان يرى: أن هذه الجماعة تعلن خلعه، ويحملون الناس على البيعة لهم، وعلى نكث بيعته، ويجمعون عشرات الألوف من العساكر حولهم، ويستولون على أحد أهم الأمصار في دولته، وينهبون بيت مال المسلمين، بعد قتل حراسه، ويقتلون الصالحين من الناس، ويرتكبون مجزرة هائلة بالمصلين في المسجد، ويتتبعون شيعته يقتلونهم، ويبلغ عدد من قتلوه الست مئة قتيل، ولا يتورعون عن مطالبته باعتزال الأمر، بالرغم من أنهم هم وسائر المسلمين هم الذي حملوه على قبوله، والاضطلاع بمسؤولياته..

كما أنهم ما فتنوا يعلنون أنهم بصدد حربه، واجتثاثه من الجذور. فكيف يمكن أن نتصوره «عليه السلام» في مثل هذا الحال، معرضاً عن ذلك كله، مؤثراً الاستسلام لهم، وغير مبال بدفع شرهم عن الناس؟! وخضد شوكتهم، وإخماد فتنتهم. وإعادة الأمور إلى نصابها. وفرض الأمن والنظام، والتزام جادة الحق، والالتزام بالأحكام؟!!

وهل يمكن أن يكون «عليه السلام» يتوهم أنه يجب عليه أن يسلم نفسه إلى أعدائه، ليفعلوا به ما شاؤوا أو أن يخضع لأوامرهم، ويستجيب

لمطالبهم، أو أن ينصرف إلى الصلاة والتسبيح، والعبادة والزهادة، ويترك الناس في هرج ومرج، يأكل بعضهم بعضاً، ويضرب بعضهم رقاب بعض؟!

وهل يمكن أن يدور في خلد أنه سيكون في موضع السلامة في الدين والدنيا، وفي مأمّن من بطشهم، وفي منأى عن سهام كيدهم وحقدهم..

وهل يكون هذا الإنسان الذي يفكر بهذه الطريقة حكيماً وعاقلاً، ومديراً وحازماً، وأهلاً لتحمل المسؤوليات، والقيام بالواجبات؟!

ذل عائشة لربها كان أولى:

وقد أظهرت عائشة ضعفها، وتنازلت عن عنجهيتها أمام كعب بن سور، فإنه بعد رده رسول طلحة والزبير، ثم مجيئها إليه بأنفسهما، فحجبهما، ولم يأذن لهما بالدخول عليه، ثم إنه رفض طلبها منه أن يحضر عندها - نعم بعد ذلك كله - عضت على جرحها، فركبت بغلاً، وصارت بنفسها إلى بيت كعب بن سور، واستأذنت عليه، فأذن لها. فطلبت منه أن ينصرها، فرفض، فقالت له: أخرج معي، وخذ بخطام جملي.. وبكت له، فرق لها كعب وأجابها..

ولا نملك هنا إلا أن نقول:

1 - لو أن عائشة ذلت أمام الله تعالى معشار هذا الذل الذي أظهرته لكعب بن سور لعاشت في أعلى درجات العز والكرامة.. ونقصد بذلها لله تعالى هو أن ترضى بحكمه، وتستجيب لأمره لها

بالقرار في بيتها، وعدم التصدي لما وضعه الله تعالى عنها. فإنها لو فعلت ذلك لوجدت أعظم التكريم والتجليل والتعظيم من كل مسلم، ولم تكن ذاقت مرارة هذا الذل لكعب بن سور، ولا مرارة الهزيمة في حرب الجمل. والفضيحة بما تناقلته الألسن عنها من أوامر صدرت منها بقتل المؤمنين والمسلمين، ومن تجن، على وصي رسول رب العالمين، ومن عار الخروج على الإمام، وتحمل الآثام في تلك الحرب وسواها..

2 - واللافت هنا: أنها وجدت كعب بن سور الذي أذاقها مرارة المهانة والذل رخيصاً جداً، حيث كان ثمن نصرته لها، وتنازله عن موقفه دمة ذرقتها، وشرفاً منحته إياه، وهو الأخذ بخطام جملها..

3 - إن من حقنا: أن نسأل عائشة: كيف أصبحت دمعته، والأخذ بخطام جملها سبباً في زوال جميع الشكوك من نفسه، وحصول اليقين التام بارتفاع صفة الفتنة عما دعتة عائشة إليه؟!

ولماذا أصبحت الأمور بهذا المستوى من البداهة والوضوح عنده، وتبدل شكه باليقين، وأصبحت الفتنة التي لا يعلم وجه الحق فيها من مسلمات الشرعية، وحقائق الدين والإيمان.

ولا شك في أن هذا من الإعجاز الظاهر، والإنجاز الفريد الباهر.

4 - بل أصبح الأخذ بخطام جملها، والسعي لقتل وصي الأوصياء، علي «عليه السلام» مما يقرب إلى الجنة، كما أن تعليق المصحف في العنق، وكأنه عوذة، ثم الشروع في ذبح الأبرياء

والصلحاء طريقة فذة لتحليل المحرمات، ومسح الحقائق، وخداع السُدَّج من الخلائق..

بماذا يفتخر أهل الدين؟!:

والذي نعرفه هو أن الأصفياء والأولياء وأهل الدين يفتخرون بطاعة الله، وطاعة رسوله، وتحقيق الأهداف الإلهية، وبالععمل وبذل كل غال ونفيس في سبيل الدين، وبالفضائل والكمالات، وبالخلق الرضي، وتقديم التضحيات..

أما الافتخار بالعشائر، فهو من سمات أهل الجاهلية، وعبيد الدنيا..

كما أن إثارة النعرات، وتصنيف الناس على أساس الجغرافيا، أو اللون، أو العشيرة والعرق، أو نحو ذلك ليس من سمات أهل الإيمان، ولا يمت إلى الدين والأخلاق والقيم الرفيعة بصلة ورابطة. فلا معنى لتحريض البصري على الكوفي لمجرد أنه كوفي..

الزبير مفتر، وطلحة طامع:

وعن أمر علي «عليه السلام» ولده الإمام الحسن «عليه السلام» بأن يخطب حين سمع ما قاله ابن الزبير في التحريض والتجني.. نقول:

إننا نلاحظ ما يلي:

1 - إنه «عليه السلام» قد أوكل أمر الردّ على ترهات وأباطيل

ابن الزبير إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام».. ربما لأن الرد كان مطلوباً، ليزيل عن الناس الشبهة، ويجلو لهم الحقيقة، ويبطل تزويرهم، ويدحض باطلهم.

وهذا ما أشار إليه عمرو بن أحيحة في شعره حيث قال:

وكشفت القناع فاتضح الأمر وأصلحت فاسدات القلوب

2 - إن من غير المنطقي أن يتصدى علي «عليه السلام» بنفسه للرد على كل متقول ومتعمد للباطل، لأن ذلك معناه أن لا يبقى له مجال لغير الرد على هذا وذاك، إذ ما أكثر المعتدين والمبطلين.

ومعنى ذلك: أن لا يجد الفرصة لمعالجة شؤون الناس، وتدبير أمورهم.

3 - إن ما ذكره ابن الزبير لا يخرج عن دائرة الباطل، فهو يسب علياً «عليه السلام»، ويفتري عليه باتهامه بقتل عثمان، وبما لا سبيل له إلى معرفته وإثباته، بل بما دلت النصوص القرآنية والنبوية وسيرة علي «عليه السلام» على بطلانه. وهو أنه «عليه السلام» قد جاء لينشر أمورهم في البصرة..

مع أن الناكثين أنفسهم هم الذين فعلوا ذلك، فإن أمور الناس كانت مجتمعة، وعقدتهم منتظم، فجاءوا إليهم وفرقوا شملهم، وأنزلوا بهم المصائب والبلايا، والكوارث والرزايا..

هذا فضلاً عن أن ابن الزبير يدعى ما يعلم كل أحد أنه كذب وزور وهو أن علياً ابتز الناس أمرهم..

ثم هو يحاول إثارة الناس ضد أهل الكوفة لمجرد أنهم كوفيون..

4 - إن ما ذكره الإمام الحسن «عليه السلام» يختلف مع أقوال ابن الزبير في الأسلوب وفي الجوهر، فليس في أسلوبه سب ولا شتم، بل هو مجرد تقرير للحقيقة بالكلمات الرضية والهادئة والصالفة. وجوهره الصدق، وبيان الحق، من دون أن يتوهم أو أن يتكهن، أو يزيد على الحقائق كلمة واحدة، فهو يورد الحقائق مجردة عن أي توصيف، أو تأويل يمكن المراء فيه، أو إثارة الشبهة حوله..

5 - قد بين لنا «عليه السلام» بعض ما كان خافياً.. وهو:

ألف: أن الزبير كان يتجنى على عثمان الذنوب.. أي أنه كان يفتري عليه ويقول فيه الباطل. وينسب إليه أشياء لم تكن قد صدرت منه..

ولم نجد ابن الزبير، ولا أباه، ولا أحداً من أنصاره قد كذبه في ذلك، أو أنكره، أو شكك فيه. ولو كان هناك سبيل إلى ذلك لم يتوانوا عن التوصل به، وانتهاجه. ولعل السبب في ظهور عجزهم: هو أنه «عليه السلام» قد صرح لهم: بأن المهاجرين والأنصار قد علموا ذلك، كما ذكره ابن أعثم.

ب: إن الزبير قد ضيق البلاد على عثمان حتى قتل، مع أن طلحة هو الذي اشتهر بذلك.. و..

واللافت هنا أيضاً: أن أحداً من الزبيريين لم ينكر ذلك، ولم يثر حوله أية شبهة. ولو كان هناك سبيل إلى ذلك لبادروا إليه..

وقد صرح ابن أعثم أيضاً: بأن سبب عجزهم هو معرفة المهاجرين والأنصار بهذا الأمر.

6 - قد يفهم من كلام الإمام الحسن «عليه السلام» أيضاً: أن طلحة والزبير كانا قد قسما الأدوار بينهما، فالزبير يفترى على عثمان، ويتجنى، عليه الذنوب، ويضيق عليه البلاد حتى قتل. أما طلحة فكانت عينه على بيت المال، فهو راصد له، راكز رايته عنده. وعثمان حي.

7 - قد بين «عليه السلام»: أن أعظم حجة للزبير: هي أن علياً «عليه السلام» ابتز الناس أمورهم، ولكنها حجة أوهى من بيت العنكبوت، لأنها تضمنت إدانة صاحبها، وهذا غاية الخذلان: أن تكون أعظم حجة له تمثل أعظم إدانة له، لأنها تضمنت اعترافه بأنه بايع علياً «عليه السلام»، ثم جاء يزعم أنه كان مبطناً للنكت.

يضاف إلى ذلك: أن ادعاء الإكراه لا يسمع ما لم يتم إثباته بالدليل. ويستحيل عليه ذلك، إذ إن أي تحرك في هذا الاتجاه سيأتي بنتائج عكسية.

حيث سيجد: أن آلاف الناس من الصحابة وغيرهم يشهدون على أبيه: أنه كان هو الساعي للبيعة، وأن الناس قد أجمعوا عليها، وأن علياً «عليه السلام» كان هو الرافض، وبقوا أياماً كثيرة يلاحقونه من مكان إلى مكان، فلما رضي كان طلحة والزبير أول المبايعين له.

المعيار هو الحق، وليس الجغرافيا:

ثم بين الإمام الحسن «عليه السلام»: الخطأ الفادح الذي وقع فيه ابن الزبير، حين لجأ إلى إثارة العصبية الجاهلية، لدى أهل البصرة ضد أهل الكوفة، لمجرد كونهم كوفيين.

وبيّن «عليه السلام»: أن الميزان في الفضل، وفي التقدم: هو نصرة الحق وأهله، وخذلان الباطل وأهله..

ثم إنه «عليه السلام» أراد للناس أن يتولوا هم بأنفسهم مراجعة حساباتهم. ولم يفرض عليهم قناعاته، وما يعول عليه، فأرجعهم إلى المحكمة الإلهية، لينظروا إن كانوا يملكون من الحجة ما يكون به نجاتهم وفوزهم من عقاب يوم القيامة أم لا.

لا تشتمن أحداً:

وقد ذكر ابن أعثم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال لولده الإمام الحسن «عليه السلام»: «اخطب الناس.. ولا تشتمن أحداً»

ونحن على يقين من أن أمير المؤمنين «عليه السلام» كان يعلم بأن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يكن ليشتتم أحداً، حتى وإن كان يستحق الشتم، بل هو يعف عنه تكرباً، وترفعاً، وعملاً بمقتضى الحكمة.

وإنما أراد الإمام «عليه السلام» بتصريحه هذا: أن يلفت نظر الناس إلى أن هذا الأمر لم يحصل بالفعل..

لأن نفس أن يكون الإمام الحسن «عليه السلام» في مقام الرد على ابن الزبير يوهم بعض القاصرين: أنه قد قابل ابن الزبير بالمثل، فقابل الحجة بالحجة، والشتيمة بالشتيمة، وربما لا يدقق بعض من حضر هذا الخطاب، في هذا الأمر، بل هو يتوهم حصوله استناداً إلى هذا الارتكاز.

فأراد «عليه السلام» أن يخرج الناس من هذه الحالة، ويثير فيهم حب الاستطلاع والتدقيق بمضامين الكلام قبل إيراده، ليروا الفرق بين النهجين، وليأخذ بيدهم تدقيقهم هذا إلى تفهم أعمق للمضامين التي سيوردها «عليه السلام».

واللافت هنا: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد بين أن شتم الناس ليس بالأمر الصعب في نفسه، وأنهم عليهم السلام لا يتركون ذلك عجزاً، وإنما تكرماً وتنزهاً، وترفعاً عن مثل هذا الأمر حتى لمن يستحقه.

التمييز بين الفريقين:

وقد ذكر الإمام الحسن «عليه السلام»: أن علياً «عليه السلام» ومن معه لا يقاتلون أنصار عثمان ولكنهم ربما يقاتلون أتباع الجمل.. وذلك ليبين لهم، ولكل أحد: أن ثمة فرقاً بين هؤلاء وهؤلاء، فلا معنى لاستغلال أصحاب الجمل أنصار عثمان في تحقيق أغراضهم وأهوائهم، لأن لأصحاب الجمل أهدافاً ومرامي أخرى لا تلتقي مع ما يفكر به أنصار عثمان. فلا بد من أن يتحرز هؤلاء من الوقوع في شرك

أولئك..

ما تبجح به ابن الزبير:

وقد تبجح الزبير للناس: بأن الله تعالى قد ساق إليهم خيراً ما ساقه إلى قوم قط، فقد ساق إليهم:

1 - أمهم، وحرمة نبيهم.

2 - حواري رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وابن عمته، أعنى الزبير.

3 - من وقى رسول الله «صلى الله عليه وآله» بيده، وهو طلحة.

ولا يخفى: أن هذا كله لا يجديهم، ولا يجديهم نفعاً، وذلك لما يلي:

أمهم وحرمة نبيهم:

أما بالنسبة لكون عائشة أم المؤمنين، فإن الله تعالى قد حبا أهل المدينة بأم سلمة، وبغيرها من أمهات المؤمنين، وبعائشة نفسها، لأن المدينة موضع سكنى الجميع.. وحبا أهل المدينة أيضاً برسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبوصيه، وبأهل بيته، وبسائر أهل الفضل والكرامة من صحابته وقرابته، فما معنى قوله: إن هذا الخير قد ساقه الله إلى أهل البصرة، ولم يحظ بمثله قوم قط؟!!

كما أن المعيار في هذه الخيرية لهم لم يتضح، إذ لماذا كانت عائشة خيراً لهم، وهي تدعوهم لنقض عهدهم، ونكث بيعتهم، وقتال وصي نبيهم، والخروج على إمامهم، ومخالفة أحكام الشريعة.

ولم يكن الالتزام بخط الوفاء بالبيعة، ولزوم الطاعة للإمام، والعمل بأمر الله تعالى خيراً لهم؟!!

هذا فضلاً عما جرته عليهم أمهم من كوارث ونكبات، حيث قتلت منهم إلى تلك الساعة ست مئة قتيل، بلا ذنب أتوه، ولا جرم جنوه..

حواري رسول الله ﷺ:

وعن وصف ابن الزبير أباه: بأنه حواري رسول الله «صلى الله عليه وآله» وابن عمته نقول:

1 - روي عن الإمام الكاظم «عليه السلام» أنه قال: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين حواريو محمد بن عبد الله «صلى الله عليه وآله»، الذين لم ينقضوا العهد، ومضوا عليه؟! فيقوم سلمان، والمقداد، وأبو ذر إلخ..» (1).

(1) سفينة البحار ج 2 ص 194 عن رجال الكشي، وبحار الأنوار ج 34 ص 275 وج 22 ص 342 والإختصاص (ط النجف) ص 55 وروضة الواعظين (ط سنة 1386 هـ) ص 282 وراجع: شجرة طوبى ج 1 ص 78 ومستدرك سفينة البحار ج 2 ص 465 وتفسير نور الثقلين ج 5 ص 210 وإختيار معرفة الرجال ج 1 ص 41 وجامع الرواة للأردبيلي ج 1 ص 110 و 545 والدرجات الرفيعة = = ص 432 وطرائف المقال ج 2 ص 340 و 593 ومعجم رجال الحديث ج 4 ص 156 وج 9 ص 197 وج 20 ص 109 وتهذيب المقال ج 4 ص 200 والشيعه في أحاديث الفريقين ص 518.

2 - روى هشام بن زيد، عن أنس، قال: سألت النبي «صلى الله عليه وآله»: من حوارئك يا رسول الله؟! فقال: الأئمة بعدي اثنا عشر، من صلب علي وفاطمة «عليهما السلام». وهم حواريي، وأنصار ديني (1).

الزبير ابن عمة الرسول:

وذكر ابن الزبير - متبعاً: أن أباه ابن عمة الرسول «صلى الله عليه وآله»، وأن ذلك من الخير الذي حبا الله به أهل البصرة، دون سائر الأقوام..

ونقول:

1 - إنه إن كان الزبير ابن عمة النبي، فإن علياً «عليه السلام» ابن عمه أبي طالب، الذي عاش النبي «صلى الله عليه وآله» في كنفه، وعاش علي «عليه السلام» في كنف رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

فأين الزبير من علي «عليه السلام»، وأين أم الزبير، من أخيها أبي طالب.. وأين أبناء الزبير من سبطي الرسول وسيدي شباب أهل الجنة؟!

2 - إن القرابة وحدها لا تجدي إذا لم يصاحبها استقامة على جادة

(1) بحار الأنوار ج36 ص271 وص309 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص213 وكفاية الأثر ص69.

الحق. فأبو لهب كان عم رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وابن نوح ليس من أهل نوح «عليه وعلى نبيا وآله السلام».

وعلي «عليه السلام» مع الحق ومع القرآن، والحق والقرآن مع علي «عليه السلام» وهو وصي الرسول ونفسه، وزوج البتول. وهو الإمام الذي بايعه الزبير بأمر من الله ورسوله في يوم الغدير، ثم بايعه بعد قتل عثمان ونكث. وحنث بالإيمان الغلظة التي جاد بها.

أما الزبير، فقد عرفنا جانباً من موبقاته، ويكفيه قتله للسبابة الصالحين، ولشيعة علي «عليه السلام»، ولأهل المسجد في البصرة، ويكفيه أنه صان حليلته، وأخرج زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله» من بيتها الذي أمرها الله بالقرار فيه، لتعينه على حرب إمامه، ووصي رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

كما أنه لم يعبأ بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله» له عن علي «عليه السلام»: «ستقاتله وأنت له ظالم».

إصبع طلحة:

وأما تبجح ابن الزبير: بأن معهم طلحة الذي وقى رسول الله «صلى الله عليه وآله» بيده.. فهو غير سديد، ولا رشيد، ولا حميد.. وذلك لما يلي:

أولاً: إنهم يزعمون: أن طلحة قد أصيب في واقعة أحد بجراحات، فمسح النبي «صلى الله عليه وآله» على جسده ودعا له بالشفاء والقوة.

فرجع صحيحاً، وعاد إلى مبارزة العدو (1).

فلماذا بقيت إصبعه أو يده، أو إصبعاه شلاء ولم تشف إلى أن مات؟! (2) ولماذا أبرأ له النبي «صلى الله عليه وآله» سائر جراحاته واستثنى إصبعه؟! واستثنى إصبعه؟!

ثانياً: إن روايات ما جرى ليده متضاربة: فهل شلت يده أو إصبعه، أو إصبعاه؟! أو شلت يده وييسه، وأصيب خصره؟! وهل قطعت أو شلت؟! (3).

(1) تاريخ الخميس ج 1 ص 431 عن الرياض النضرة، عن الملا في سيرته. وراجع: حول جراحات طلحة وكثرتها، ومنها: أنه أصيب في أكله المصادر التالية: دلائل الصدق ج 3 ص 259: المستدرك للحاكم ج 3 ص 27 وفتح الباري ج 7 ص 66 وعمدة القاري ج 1 ص 265 وج 16 ص 277 وتحفة الأحوزي ج 5 ص 278 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 217 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 32 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 524 والسيرة الحلبية (طدار المعرفة) ج 2 ص 552 وشرح مسند أبي حنيفة ص 212 وتاريخ مدينة دمشق ج 25 ص 79.

(2) راجع: تاريخ الخميس ج 1 ص 431 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 375 وبحار الأنوار ج 32 ص 34 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 765 وكشف الغمة ج 1 ص 77 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 294 وج 2 ص 5 وج 4 ص 72.

(3) تاريخ الخمس ج 1 ص 431. وراجع: سير أعلام النبلاء ج 1 ص 27 وحلية الأولياء للأصبهاني ج 1 ص 87 ومسند أبي داود الطيالسي ص 3 وكنز

ثالثاً: قد علمنا: أن طلحة كان من الفارين (1)، وبقي النبي «صلى الله عليه وآله» وعلي «عليه السلام»، والذي صد كتائب المشركين عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو علي «عليه السلام»..

ولذلك استظهر الشيخ المظفر «رحمه الله»: أن شلل يد طلحة كان حين الفرار، أو لسبب آخر.

وربما يستظهر ذلك من كلام الشعبي، حيث قال: «وزعم أن طلحة وقى رسول الله بيده، فشلت» (2).

حيث إن التعبير بـ: «زعم» يدل على أنه يشك في صحة هذا الزعم.

العمال = = (ط مؤسسة الرسالة) ج 10 ص 424 - 426 وتفسير القرآن العظيم ج 1 ص 425 وتاريخ مدينة دمشق ج 25 ص 75 و 76 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 2 ص 191 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 4 ص 34 والوافي بالوفيات ج 16 ص 273 والسيرة النبوية لابن كثير ج 3 ص 58 وسبل الهدى والرشاد ج 4 ص 200.

وراجع: المستدرك للحاكم ج 3 ص 369 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 369 وعمدة القاري ج 1 ص 265 وتفسير الثعلبي ج 8 ص 24 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 217 والكامل في التاريخ ج 2 ص 158 وإمتاع الأسماع ج 1 ص 157.

(1) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج 6 ص 182 و 183 وص 175 فما بعدها..

(2) راجع: تاريخ الخميس ج 1 ص 431.

رابعاً: لنفترض: أن يد طلحة أو إصبعه أو.. أو.. قد شلت أو أصيبت يوم أحد.. وأن ذلك قد حصل في حال إقدامه، لا في حال فراره.. ولكن كيف يمكن إثبات إخلاصه وصحة نيته في تلك الحرب، وأنه لم يكن يحارب طمعاً بالمال والمقام؟! ومع أن قرائن الأحوال تشير إلى تعلقه بالدنيا، حيث إنه قد ارتكب الذنب العظيم بفراره عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

كما أن ما فعله بعثمان، ثم خروجه على علي «عليه السلام»، وإخراجه من أمرها الله تعالى بالمقام في بيتها.. وقتله مئات الناس في البصرة، وغير ذلك، يدل: على أن الأساس في سعيه هو الحصول على الدنيا.. وقد خاب سعيه، وطاشت سهامه. وقتل وهو يمارس معصية الله تعالى..

أحب الناس إلى الرسول ﷺ:

وأما سائر ما ادعاه ابن الزبير، من أن علياً «عليه السلام» غاصب للخلافة، وأنه يريد سفك دماء الناس، والتغلب على بلادهم، وغير ذلك.. فقد تحدثنا عنه أكثر من مرة.. فلا حاجة إلى الإعادة.

وأما شتمه لربيعة ومضر واليمن، فقد أجابه عنه خيران بن عبد الله، والأسود بن عوف. وقد بين له خيران:

أولاً: أن الناس كانوا يدركون تناقض مواقف الناكثين، واختلافها بين يوم وآخر..

ثانياً: إن دعوة الناكثين تقوم على أساس التفرقة بين الناس،

وإلقاء النزاعات بينهم.

ثالثاً: إن اللجوء إلى دعوة الجاهلية، وإثارة النعرات والعصبيات.. والتمييز بين الناس على أساس العرق، والقبيلة أو البلد سيف ذو حدين، لأن الأهواء والعصبيات والمصالح والغرائز هي التي تتحكم بذلك السيف، وتحركه في هذا الاتجاه تارة، وبذلك الاتجاه أخرى.

رابعاً: إن دعوة الناكثين تركز على الطلب من الناس: أن ينكثوا بيعتهم، ويخونوا عهدهم، ولا يستجيب إلى هذا الأمر إلا من لا يلتزم بالمعايير الدينية والأخلاقية، بل تقوده أهواؤه وعصبياته، وغرائزه هي التي تعود، وتهيمن عليه.

أما أصحاب القيم والمبادئ، وأهل الدين، وأهل العقل والحكمة، فإنهم لا يستجيبون لمثل هذا الطلب.. بل يكون حرصهم على حفظ العهود والمواثيق، وعلى الوفاء بالبيعة أشد وأقوى، لأنهم يدركون وبال النقض والنكث على الناس، في الدنيا والآخرة..

ولذلك وجد ابن الزبير من يخاطر بنفسه، ويعلن رفضه لمقولاته هذه كما رأينا.. رغم أن سيوف الناكثين كانت تقطر من دماء الناس.

عائشة وأبوها أحب الناس إلى النبي ﷺ:

وقد ادعى ابن الزبير: أن عائشة وأباها الصديق كانا أحب الناس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وهذا غير صحيح جزماً، فقد تقدم: أن الصديق هو علي وليس أبا بكر..

كما أن عائشة نفسها تقول: إن أحب الناس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو فاطمة من النساء، وزوجها علي «عليه السلام» من الرجال(1).

(1) راجع المصادر التالية: الرياض النضرة ج2 ص161 وذخائر العقبى ص63 وتاريخ الخطيب ج1 ص160 والمستدرك للحاكم ج3 ص154 و 155 و 157 و 167 و 168 وتلخيص المستدرك للذهبي، هامش نفس الصفحات المذكورة، والعقد الفريد ج4 ص123 والجامع الصحيح ج2 ص655 و 658 وخصائص الإمام علي للنسائي ص127 و 128 والسنن الكبرى للنسائي ج5 ص139 و 140.

الفصل الخامس:

الحشود.. والقتلى..

عدد الجيشين:

هناك أرقام متفاوتة، تذكر عن عدد الجيشين في حرب الجمل، فلاحظ ما يلي:

1. جيش علي عليه السلام:

اختلفوا في عدد من كان مع علي «عليه السلام»، كما يلي:

1 - يقول المفيد: إن جيش أمير المؤمنين «عليه السلام» كان ستة عشر ألفاً (1).

2 - وقيل: عشرون ألفاً (2).

-
- (1) الجمل للشيخ المفيد ص 323 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 172.
- (2) راجع: بحار الأنوار ج 32 ص 131 و 183 وكتاب الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 487 والفصول المهمة لابن الصباغ (ط النجف) ص 86 و (ط دار الحديث سنة 1422هـ) ج 1 ص 438 و 405 ومطالب السؤل ص 216 وعن تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 517 والفخري في الآداب السلطانية ص 87 وكشف الغمة ج 1 ص 243 وكشف اليقين ص 156 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 = 2 ق 2 ص 162 وعائشة والسياسة ص 175 والبداية

3 - اثنا عشر ألفاً كما عن سليم بن قيس والزهرى⁽¹⁾.. منهم عشرة آلاف، أو نحوها من الكوفة، وقيل: بل جاء منها اثنا عشر ألفاً⁽²⁾.. وقيل غير ذلك.

4 - اثنا عشر ألفاً إلا مئة - كما عن منذر الثوري، عن ابن

والنهاية ج 7 ص 267 وعمدة القاري ج 24 ص 205 وج 15 ص 49 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 249 ومناقب آل أبي طالب (ط الحيدرية - النجف) ج 2 ص 346 و (ط المطبعة العلمية - قم) ج 3 ص 162.

(1) راجع: كتاب سليم بن قيس (ط 1) ص 187 و (بتحقيق الأنصاري) ص 325 بحار الأنوار ج 32 ص 215 عنه، وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي - ط سنة 1416 هـ) ترجمة علي «عليه السلام» ص 172 و (ط مؤسسة الأعلمي سنة 1394 هـ) ص 230 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 250 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 503 و (ط دار الأعلمي) ج 3 ص 519 و راجع: أنساب الأشراف للبلاذري ص 262 و (ط سنة 1416) ص 139 ترجمة علي «عليه السلام»، والجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري - قم) ص 214 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 249 و راجع: مناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 337.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط دار الأعلمي) ج 3 ص 513 والكامل في التاريخ ج 3 ص 231 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 238 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 204 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 21 وقاموس الرجال للتستري ج 11 ص 382 وتاريخ الكوفة للبراق ص 309 وشرح إحقاق الحق = (الملحقات) ج 8 ص 87 وج 32 ص 474.

الحنفية(1).

5 - إن جيش علي «عليه السلام» كان بضعة عشر ألفاً(2).

الصحابة والبديون في جيش علي عليه السلام:

يقول الشعبي: من حدثك أنه شهد الجمل من أهل بدر غير أربعة فكذبه، [أو إن جاؤوا بخامس]: كان علي وعمار ناحية.. وطلحة والزبير ناحية..(3).

أو قال: لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من المهاجرين والأنصار غير علي وعمار، وطلحة والزبير، فإن جاؤوا بخامس فأنا كذاب(4).

(1) أنساب الأشراف ص145 وراجع ص141 و (ط مؤسسة الأعلمي سنة 1394هـ) ص261 و 262 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج2 ص337.

(2) وفيات الأعيان ج3 ص18 والمعارف لابن قتيبة ص208.

(3) العقد الفريد ج4 ص328 وتاريخ خليفة بن خياط ص139 والعثمانية للجاحظ ص176 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص509.

(4) تاريخ خليفة بن خياط ص186 و (ط دار الفكر - بيروت) ص139 والعثمانية للجاحظ ص176 والعقد الفريد لابن عبد ربه ج4 ص328 وشرح إحقاق = = الحق (الملحقات) ج32 ص509 وأنساب الأشراف للبلاذري ص177 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص267 والمصنف لابن أبي شيبة ج15 ص264 و (ط دار الفكر) ج8 ص710 والعلل لابن حنبل ج3

ونجد في المقابل ما يبيّن زيف هذا القول، ويكفي أن نلقي نظرة على أسماء من استشهدوا في حرب الجمل بما فيهم البديرون وغيرهم.. غير أننا نكتفي هنا بالإشارة إلى ما يلي:

قالوا: كان من البديريين في جيشه «عليه السلام» ثمانون [سبعون بديراً]، وممن بايع الشجرة مئتان وخمسون (زاد في بعض المصادر: وأربع مئة من المهاجرين). ومن الصحابة ألف وخمس مئة رجل (1).

وقيل: إن عدد الصحابة الذين شهدوا الجمل مع علي «عليه السلام»: من المدينة أربعة آلاف.

ومن الأنصار ثمان مئة.

ومن أهل بدر مئة وثلاثون رجلاً (وفي بعض المصادر: مئة وسبعون رجلاً). ومن أهل بيعة الرضوان سبع مئة رجل.. (2).

ص45 وتاريخ مدينة دمشق ج43 ص460 والفصول المختارة ص216
وراجع: تاريخ الإسلام للذهبي ج2 ص149 و (ط دار الكتاب العربي) ج3
ص484.

(1) مناقب آل أبي طالب ج3 ص162 و (ط المكتبة الحيدرية - النجف) ج2
ص346 وبحار الأنوار ج32 ص183 وراجع: البدء والتاريخ ج5
ص212. وراجع: تهذيب تاريخ دمشق ج6 ص14 وعن تاريخ دمشق
ج19 ص130 وعن الأمالي للطوسي ج2 المجلس 44.

(2) راجع: تاريخ خليفة بن خياط ص184 وتتممة المختصر لابن الوردي ج1

وعن عبد الرحمان بن أبي ليلى، قال: شهد مع علي يوم الجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمس مئة من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» (1).

وفي نص آخر: كان معه سبع مئة من الصحابة، ومعهم أربعة مئة من المهاجرين والأنصار، منهم سبعون بدرياً، وباقيهم من الصحابة (2).

وقال ابن الجوزي: أمر على المدينة قثم بن العباس، وتوجه في تسع مئة من الصحابة (3).

ص 209 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 439 وبحار الأنوار ج 32 ص 215 عن سليم بن قيس (ط النجف) ص 168 و (تحقيق الأنصاري) ص 325 وعمدة القاري ج 24 ص 205 وج 15 ص 49. وراجع: تعليقات سامي الغريزي على الفصول المهمة لابن الصباغ، والعقد الفريد ج 4 ص 313.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 196 والأمالى للطوسي ج 2 ص 90 و (ط دار الثقافة - قم) ص 726 وشرح الأخبار ج 1 ص 401 و 489 وفضائل أمير المؤمنين للكوفي ص 87 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 2 ص 149.

(2) مروج الذهب ج 2 ص 358 وبحار الأنوار ج 32 ص 211 والعدد القوية ص 54 وتاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 313 وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 16 ومختصر تاريخ دمشق ج 9 ص 146.

(3) تذكرة الخواص (ط الحيدرية - النجف) ص 66.

جيش علي عليه السلام اثنا عشر ألفاً:

وتقدم: أن هناك من يقول: إن جيش علي «عليه السلام» كان اثني عشر ألفاً..

وربما يكون هذا القول هو الأقرب والأصوب، وربما يزيدون قليلاً، بمقدار عدد من استشهد معه بدليل:

ما روي من أنه بعد انقضاء حرب الجمل دخل علي «عليه السلام» بيت مال البصرة، فرأى ما فيه، ثم قال:

اقسموه بين أصحابي ومن معي خمس مئة، خمس مئة..

ف فعلوا، فما نقص درهم واحد، ولا زاد درهم. كأنه كان يعرف مبلغه ومقداره. وكان ستة آلاف ألف درهم. والناس اثنا عشر ألفاً⁽¹⁾.

2. جيش عائشة:

أما بالنسبة لعدد جيش عائشة، فلم نجد إلا التصريح بقولين:

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 249 ومروج الذهب ج 2 ص 371 والجمل للشيخ المفيد ص 400 و 401 والعقد الفريد ج 4 ص 312 وحلية الأولياء ج 1 ص 81 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ مدينة دمشق (تحقيق المحمودي) ج 3 ص 229. وراجع: البداية والنهاية ج 7 ص 245 والمنتظم ج 5 ص 95 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 541 والدر النظيم ص 357.

أولهما: أن جيشها كان زيادة على مئة وعشرين ألفاً.. (1).

ثانيهما: إنه كان ثلاثين ألفاً أو يزيدون.. (2).

غير أن من الواضح: أن بعض الأقوال الآتية في عدد القتلى لا يتلاءم مع كون جيشها ثلاثين ألفاً، ولا سيما بملاحظة ما سيأتي، من أن ثلث جيشها قد قتل.. بل بعض الأقوال تتحدث عن قتل أربعين ألفاً من جيشها.

(1) كتاب سليم بن قيس (ط 1) ص 168 و (بتحقيق الأنصاري) ص 325 وبحار الأنوار ج 32 ص 215 عنه، ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 250.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 183 و 191 وكشف اليقين ص 156 وكتاب الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 487 وص 466 والفصول المهمة لابن الصباغ (ط النجف) ص 86 و (ط دار الحديث سنة 1422هـ) ج 1 ص 438 و 405 والفخري في الآداب السلطانية ص 87 وتاريخ الكوفة للبراق ص 231 ومناقب آل أبي طالب (ط الحيدرية - النجف) ج 2 ص 346 و (ط المطبعة العلمية - قم) ج 3 ص 162 ومطالب السؤول ص 216 وكشف الغمة ج 1 ص 243 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 505 و (ط دار الأعلمي) ج 3 ص 517 والكامل في التاريخ ج 2 ص 336 و (ط دار صادر) ج 3 ص 241 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 243 والبداية والنهاية ج 7 ص 267 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 162 والفتنة ووقعة الجمل ص 155 وعمدة القاري ج 24 ص 205 وج 15 ص 49 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 250 ووصول الأخبار إلى أصول الأخبار ص 81.

وكذا القول: بأن المقتولين كانوا ثلاثة وثلاثين ألفاً لا يمكن أن ينسجم مع هذا القول قطعاً، لأن معنى ذلك: أن يكون المقتولون من جيشها على القول الأول أزيد من عدد الجيش نفسه، أو أن جيشها كله قد أبيد ولم يبق أحد.. ولا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار قلة عدد من قتل من جيش علي «عليه السلام».

عدد القتلى:

أما الاختلاف في عدد القتلى فهو كبير ولافت.. وهو يدل على أن ثمة أغراضاً تدعو إلى تقليل عدد القتلى أو تكثيرهم. غير أن مما لا شك فيه:

- 1 - أن الاهتمام بتقليل عدد القتلى، وبالتالي تقليل عدد جيشها إنما جاء من أنصار الناكثين، لأنهم أرادوا التخفيف من حدة النقد الموجه إليهم باعتبارهم سبباً في قتل تلك الأعداد الهائلة من الناس الذين يعلنون الإسلام، وأنهم من أمة رسول الله «صلى الله عليه وآله»..
- 2 - إن الأمواج البشرية المتلاطمة التي خاضت غمار تلك الحرب، لم تخضع لإحصاء دقيق من أحد، فعبثت بها التخمينات والحدسيات، وربما كان المتصدون لتسجيل تلك الأحداث يفضلون تجاهل الإحصاءات الدقيقة لعدد الجيشين أيضاً فضلاً عن سعيهم لتجاهل عدد القتلى، لأنهم يريدون استبعاد ما يساعد على كشفها. كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

وقد ألمح المسعودي إلى ذلك حين قال: «وقد تنازع الناس في

مقدار من قتل من الفريقين، فمن مقل ومكثر، فالمقل يقول: قتل منهم سبعة آلاف. والمكثر يقول: عشرة آلاف، على حسب ميل الناس وأهوائهم إلى كل فريق منهم» (1).

3 - على أن من المحتمل أيضاً: أن يكون من أسباب تجاهل تلك الإحصاءات والدلالات عليها هو أنها تحمل معها دلالات على خصوصية علي «عليه السلام» في هذا الدين، من حيث أنها تحمل معها تسديداً إلهياً وخبراً غيبياً، يدل على إمامته «عليه السلام»، كما سنرى..

وبعد ما تقدم نقول:

ألف: هناك أقوال تتحدث عن مجموع القتلى من الجيشين، أعني جيش علي «عليه السلام» وجيش الناكثين من دون تحديد، فقد:

1 - قيل: إن مجموع ما قتل من الجيشين: أربعون ألفاً، فعن علي بن خالد، عن زيد بن الحسين (الحسن) عن جعفر بن نجيع، عن جندل بن واثق، عن محمد بن محمد بن عمر، عن أبي زيد الأنصاري، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب:

أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس عن علي «عليه السلام»، فقال له ابن عباس: إن علي بن أبي طالب صلى القبلتين، وبايع البيعتين، ولم يعبد صنماً، ولا وثناً، ولم يضرب على رأسه بزل، ولا قدح، ولد على

(1) مروج الذهب ج 2 ص 351.

الفطرة، ولم يشرك بالله طرفة عين.

فقال الرجل: إني لم أسألك عن هذه، إنما أسألك عن حمله سيفه على عاتقه يختال به حتى أتى البصرة، فقتل بها أربعين ألفاً، ثم سار إلى الشام، فلقي حواجب العرب إلخ..(1).

2 - قال الياضي وغيره: «بلغت القتلى يومئذ ثلاثة وثلاثين ألفاً، على ما ذكره أهل التواريخ»(2).

3 - وقال ابن واضح: قتل نيف وثلاثون ألفاً(3).

وقد يقال: إن هذا يلتقي مع سابقته، لأن النيف هو ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني.. وقيل: النيف الواحد إلى الثلاثة(4). ولكننا أفردناه لاحتمال مخالفته له في الزيادة أو النقيصة.

4 - وقيل: قتل من الفريقين عشرون ألفاً(5).

(1) بحار الأنوار ج32 ص349 و 350 والأمالى للمفيد ص146 و (ط دار المفيد) ص235 و 236 والأمالى للطوسي (ط مؤسسة البعثة) ج1 ص11 و 12 والدرجات الرفيعة ص126 وكشف الغمة ج2 ص5 وغاية المرام ج5 ص210.

(2) مرآة الجنان ج1 ص97 وشذرات الذهب ج1 ص42.

(3) تاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص183 و (ط النجف) ج2 ص172.

(4) محيط المحيط ص924.

(5) راجع: دول الإسلام ص20 وراجع: مناقب آل أبي طالب (ط العلوية - قم) ج3 ص162 و (ط المكتبة الحيدرية - النجف) ج2 ص346 وبحار

- 5 - وقيل: قتل في حرب الجمل اثنا عشر ألفاً(1).
- 6 - وقيل: المجموع عشرة آلاف(2).
- وقال اليافعي: «هذا خلاف لما تقدم من الأعلام»(3).
- 7 - وقيل: سبعة آلاف عن علي بن زيد(4).
- 8 - عن سعيد القطعي: إن قتل الجمل يزيدون على ستة آلاف(5).
- ب: هناك خلاف أيضاً في عدد المقتولين من جيش عائشة، فلاحظ ما يلي:
- 1 - قيل: قتل من جيش عائشة عشرون ألفاً(1)، قالوا: إنهم عدوهم

-
- الأنوار ج 32 ص 183 وتاريخ خليفة بن خياط ص 139 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 536 عن قتادة.
- (1) البدء والتاريخ ج 5 ص 216.
- (2) مروج الذهب ج 2 ص 351 والعبر للذهبي ج 1 ص 27 ومرآة الجنان ج 1 ص 99 عن بعض الأعلام، وتاريخ ابن خلدون المجلد الثاني قسم 2 ص 164 وعمدة القاري ج 24 ص 205 والفتنة ووقعة الجمل ص 179 وتاريخ خليفة بن خياط ص 140 وتاريخ الطبري (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 543 وكتاب الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 487.
- (3) مرآة الجنان ج 1 ص 99.
- (4) راجع: تاريخ خليفة بن خياط ص 186 و (ط دار الفكر) ص 140 ومروج الذهب ج 2 ص 351.
- (5) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 545.

بالقصب(2).

2 - قيل قتل منهم ثمانية عشر ألفاً(3).

3 - قيل: سبعة عشر ألفاً(4).

4 - قيل: قتل من جند عائشة ستة عشر ألفاً وسبع [وست] مئة وتسعون رجلاً(5).

5 - عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي: قتل من جيش عائشة حوالي ستة عشر ألفاً(6).

-
- (1) العقد الفريد (الطبعة القديمة) ج2 ص280 وج3 ص324 و (ط جديدة) ج4 ص326 وأنساب الأشراف للبلاذري ص265 و (ط سنة 1416 هـ ق) = = ص175 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص250 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص22 وتاريخ خليفة بن خياط ص186.
 - (2) تاريخ خليفة بن خياط ص186.
 - (3) تذكرة الخواص ج1 ص390.
 - (4) وفيات الأعيان ج3 ص19 ونبأ المفالة الفاطمية ص89 ومختصر التاريخ للكارزوني ص75 وراجع شذرات الذهب ج1 ص42 والعقد الفريد ج4 ص326.
 - (5) راجع: مطالب السؤول ص216 وكشف الغمة ج1 ص243 وبحار الأنوار ج32 ص191 وراجع ص183 وكشف اليقين ص156 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص438 وراجع: الجمل لابن شذقم ص143 وكشف اليقين ص156.
 - (6) كتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص487 - 488. وراجع: ومناقب آل أبي

وحسب نص ابن أعثم: ما مجموعه خمسة عشر ألفاً وتسع مائة وتسعون رجلاً⁽¹⁾.

6 - وقيل: والقائل هو خالد بن العاص قتل من جيش عائشة ثلاثة عشر ألف رجل⁽²⁾.

7 - وقيل: اثنا عشر ألفاً⁽³⁾.

8 - وقيل: عشرة آلاف⁽⁴⁾.

9 - وقيل: تسعة آلاف إلا تسعين رجلاً عن أبي مخنف،

طالب (ط الحيدرية - النجف) ج 2 ص 346 و 347 وبحار الأنوار ج 32 ص 183. وراجع: ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 250.
(1) راجع: الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 342 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 487 و 488.

(2) مروج الذهب ج 2 ص 351 و 371 والنص والاجتهاد ص 450 وعمدة القاري ج 15 ص 50 وج 24 ص 205 والدر النظيم ص 358 وبحار الأنوار ج 32 ص 211 والتنبيه والأشراف ص 255 وراجع: تاريخ خليفة بن خياط ص 186 و (ط دار الفكر) ص 140 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 506 عن رقم الحل في نظم الدول (ط وزارة الثقافة - دمشق) ص 74.

(3) تذكرة الخواص ج 1 ص 490

(4) تنمة المختصر لابن الوردي ج 1 ص 210 وراجع: عمدة القاري ج 24 ص 205 وج 15 ص 50 وراجع: شذرات الذهب ج 1 ص 42.

والكلبي (1).

10 - وقيل: ثمانية آلاف (2).

11 - وقيل: خمسة آلاف (3).

ج: أما الذين قتلوا من أصحاب علي «عليه السلام» فقد اختلفت الأقوال في عددهم أيضاً، فعدا ما ذكر على نحو الإجمال في الفقرة المتقدمة برقم: ألف، نقول:

1 - قيل: قتل من جيش علي «عليه السلام» خمسة آلاف (4).

2 - قيل: أربعة أو خمسة آلاف (1).

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 183 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 162
(2) وفيات الأعيان ج 3 ص 19 وعمدة القاري ج 15 ص 50 وج 24 ص 205
وبناء المقالة الفاطمية لابن طاووس ص 89 ومختصر التاريخ للكارزوني
ص 75.

(3) راجع المصادر التالية: تجارب الأمم (ط سنة 1422 هـ) ج 1 ص 507
المنتظم ج 5 ص 93 وعائشة والسياسة ص 220 وتاريخ الأمم والملوك ج 4
ص 539 (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 543 والفتنة ووقعة الجمل
ص 179 والكامل في التاريخ ج 2 ص 255 وراجع العدد القوية ص 54
والجمل لابن شدقم ص 143 وعمدة القاري ج 24 ص 205.

(4) تذكرة الخواص ج 1 ص 390 ومروج الذهب ج 2 ص 351 و 371 ورقم الحل
ص 74.

3 - قيل: قتل من أصحاب علي «عليه السلام» ألف وتسعمائة رجل (2).

4 - قيل: قتل من أصحابه «عليه السلام» ألف وسبعون [وتسعون] رجلاً (3).

وحسب تعبير الكلبي: قتل من أصحاب علي «عليه السلام» ألف راجل وسبعون فارساً (4).

5 - قيل: قتل نحو ألف رجل (5).

(1) راجع هامش ص 156 من كتاب كشف اليقين.

(2) راجع: مطالب السؤل ص 216 وكشف الغمة ج 1 ص 243 وبحار الأنوار ج 32 ص 191 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 487 وراجع ص 183 وكشف اليقين ص 156 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 438 وراجع: الجمل لابن شذقم ص 143.

(3) راجع: مطالب السؤل ص 216 وكشف الغمة ج 1 ص 243 وبحار الأنوار ج 32 ص 191 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 487 وراجع ص 183 وكشف اليقين ص 156 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 438 وراجع: الجمل لابن شذقم ص 143.

(4) مناقب آل أبي طالب (ط العلمية - قم) ج 3 ص 162 وبحار الأنوار ج 32 ص 183.

(5) التنبيه والأشراف ص 255 - 256 والدر النظيم ص 358 عنه، ووفيات الأعيان ج 3 ص 19 وعمدة القاري ج 15 ص 50 وج 24 ص 205 وبناء المقالة الفاطمية لابن طاووس ص 89 ومختصر التاريخ ص 75 وشذرات

6 - قيل: خمس مئة(1).

7 - وعن علي بن زيد: ما بين الأربع مئة إلى الخمس مئة(2).

د: أما المقتولون في حرب الجمل الأصغر، فهم - كما يقولون - خمسة آلاف(3).

ولم يستطع التاريخ أن يفصح لنا عن الأعداد من كلا الفريقين. لكن ظواهر الأمور تعطي: أن أكثر القتلى من هؤلاء كانوا من شيعة علي «عليه السلام»..

وبعدما تقدم نقول:

المقتولون أربعون ألفاً:

تقدم في رواية عن سعيد بن المسيب: أن رجلاً سأل عن علي «عليه السلام» الذي قُتلَ في حرب الجمل أربعين ألفاً..

الذهب ج 1 ص 42 وراجع: تذكرة الخواص ص 390 والوافي بالوفيات

ج 21 ص 184 وراجع: النص والاجتهاد ص 450.

(1) العقد الفريد ج 4 ص 326 و (الطبعة القديمة) ج 2 ص 280 و ج 3 ص 324

وراجع: تاريخ خليفة بن خياط ص 186 و (ط دار الفكر) ص 140 عن ابن أبي مليكة.

(2) تاريخ خليفة بن خياط ص 186.

(3) المنتظم ج 5 ص 93 ومصادر كثيرة.

ويؤيد هذا القول:

أولاً: ما تقدم عن سليم بن قيس من أن جيش عائشة كان زيادة على عشرين ومائة ألف.

ثانياً: إن ابن عباس لم يعترض على الرقم المذكور حين سألته عنه ذلك الرجل.

ثالثاً: روي أن علياً «عليه السلام» قال: «قد - والله - علمت أنها الراكبة الجمل، لا تحل عقدة، ولا تسير عقبة، ولا تنزل منزلاً إلا إلى معصية، حتى توردها نفسها ومن معها مورداً يقتل ثلثهم، ويهرب ثلثهم، ويرجع ثلثهم»⁽¹⁾..

رأي المفيد:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

وقد اختلفت الروايات في عدد القتلى بالبصرة، فقد جاء في بعضها: أنهم خمسة وعشرون ألفاً.

وروي عن عبد الله بن الزبير رواية شاذة: أنهم كانوا خمسة عشر ألفاً.

قيل: ويوشك أن يكون ابن الزبير أثبت.

(1) الإرشاد ج 1 ص 246 و 247 والكافئة للمفيد ص 20 وبحار الأنوار ج 32 ص 112 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 233 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 3 ص 331.

ولكن القول بذلك باطل لبعده عن جميع ما قاله أهل العلم به؛ فإن الأخبار عن عدد من قطعت يده يومئذ ورجله ثم قتل بعد ذلك مشهورة: أنهم كانوا نحواً من أربعة عشر ألف رجل(1).

وينبغي أن يكون قد قتل مثل هذا العدد أو أكثر منه في ساحة القتال المترامية.. بل يمكن عده من مؤيدات القول السابق، وهو أن المقتولين كانوا أربعين ألفاً.

المقتولون عشرون ألفاً:

وتقدم: أن هناك من يقول: إن الذين قتلوا كانوا عشرين ألفاً..

ويمكن تأييد هذا القول بما يلي:

ألف: روي أن أم أوفى العبدية دخلت على عائشة بعد حرب الجمل، فقالت: يا أم المؤمنين ما تقولين في امرأة قتلت ابناً لها صغيراً؟!

قالت: وجبت لها النار.

قالت: فما تقولين في امرأة قتلت من أولادها الأكابر عشرين ألفاً في صعيد واحد؟!

قالت: خذوا بيد عدوة الله(2).

(1) الجمل للشيخ المفيد ص419 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص223.

(2) ربيع الأبرار ج1 ص681 والعقد الفريد ج4 ص331 وبهج الصياغة ج6 ص387.

ب: روي أن امرأة دخلت على عائشة، فسألتها عن أم قتلت ولدها. فقالت: إنها من أهل النار، لقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فُجْرًاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا) (1).

فقالت: فما تقولين في أم قتل بسببها عشرون ألفاً من أولادها؟!
ففهمت عائشة ما أرادت المرأة، فقالت: نحوها عني، فإنها كوفية خبيثة (2).

وبعد.. فسواء أخذنا برواية أن القتلى كانوا أربعين ألفاً أو عشرين ألفاً، أو ثمانية عشر أو سبعة عشر ألفاً، أو غير ذلك، فإن عدد القتلى يبقى كبيراً وهائلاً..

ولا يمكن أن تجري الأمور بالبساطة والسهولة التي تحاول بعض الروايات أن توحى بها، حيث يظهر منها: أنه بمجرد انتهاء الحرب عادت المياه إلى مجاريها وقال علي لعائشة: يغفر الله لك، وقالت عائشة لعلي: يغفر الله لك، وكأن شيئاً لم يكن. وعفا الله بذلك عن القتلة، وهلك من هلك، وذهب إلى النار ودخل القتلة الجنة.. كما يدعيه بعض الناس..

بربك! هل هذا معقول أو مقبول.. حدث العاقل بما لا يليق له، فإن لاق له فلا عقل له..

(1) الآية 93 من سورة النساء.

(2) روضة المؤمنين ص 137 عن زهر الربيع للجزائري.

الفصل السادس:

اعتزال الأحنف في حرب الجمل..

بداية:

قد يتحير الناس في حقيقة موقف الأحنف من الناكثين، بسبب تضارب الروايات.

هل كان موقفه هذا بسبب تحيره وعدم وضوح الأمر له، حيث لم يعرف المحق من المبطل؟!!

أم أنه أراد تقديم خدمة لعلي «عليه السلام»؟!!

أو أنه لم يكن مهتماً للحق ولا للباطل؟! إذ كان يهتمه سلامة نفسه وقومه، فتصرف تصرف الأذكىء الأكياس، ورأى أنه هو الرابع على كل حال، إذ سيكون باستطاعته أن يقول لأي منهما: لو كنت وقومي مع الطرف الآخر لم تربح أنت الحرب..

إننا من أجل الإجابة على هذه الأسئلة سنحاول نحن في هذا الفصل أن نذكر بعض النصوص، التي تحدثت عن موقفه هذا، ثم نشير إلى بعض ما تحسن الإشارة إليه.. فنقول:

الأحنف:

الأحنف - واسمه الضحاك - رجل عرف بالحلم والسيادة، وكان

يهتم بشؤون قومه وقبيلته، ومسائرتهم، وإبعادهم عن الاخطار وعن الحروب.. ومات سنة 67(1)، وصلى عليه مصعب بن الزبير، ومشى في جنازته(2)، وكانت له صداقة معه، وكان معه في مسيره إلى الكوفة(3).

وكانت له منزلة حسنة عند معاوية(4).

-
- (1) تاريخ خليفة بن خياط ص 203 وتاريخ مدينة دمشق ج 24 ص 301 و 302 وسير أعلام النبلاء ج 4 ص 96 والأنساب للسمعاني ج 3 ص 255 وراجع: الغارات للثقفى ج 2 ص 753 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 5 ص 345 وإكليل المنهج للكرباسي ص 566 ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص 142.
- (2) البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 8 ص 361 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 716 وإكليل المنهج للكرباسي ص 566 وطبقات خليفة بن خياط ص 334 والثقات لابن حبان ج 4 ص 56 ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص 142 وتاريخ مدينة دمشق ج 24 ص 301 و 355.
- (3) الطبقات الكبرى لابن سعد ج 7 ص 97 وتاريخ الأمم والملوك ج 6 ص 95 وتاريخ مدينة دمشق ج 24 ص 301 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 716 وطبقات خليفة بن خياط ص 334.
- (4) سير أعلام النبلاء ج 4 ص 95 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 5 ص 352 ووفيات الأعيان ج 2 ص 503 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 8 ص 361.

الأحنف في طاعة علي عليه السلام:

ولعل هذا الذي أشرنا إليه آنفاً قد شجع بعض الناس على بذل المحاولة للتشكيك في موقف الأحنف من أمير المؤمنين «عليه السلام» في حرب الجمل، ويدعي أنه لم يكن راضياً عن تلك الحرب، وأن امتناعه عن المشاركة فيها كان لأجل عدم وضوح الأمر له، وعدم موافقته على سياسة أمير المؤمنين «عليه السلام» فيها..

غير أننا نقول:

إنه بالرغم من صداقة الأحنف لبعض أعداء أمير المؤمنين كمصعب بن الزبير ومن أنه كانت له منزله حسنة عند معاوية، فإنه كان ظاهر الميل والطاعة لعلي «عليه السلام».

وحين قرأ ابن عباس كتاب علي «عليه السلام» إلى أهل البصرة يدعوهم إلى قتال معاوية، قام الأحنف فقال: «نعم والله، لنجيبنك، ولنخرجن معك على العسر واليسر، والرضا والكره، نحتسب في ذلك الخير، ونأمل من الله العظيم من الاجر»⁽¹⁾.

كما أن الأحنف لم يكن يرضى بالنيل من أمير المؤمنين «عليه

(1) صفين للمنقري ص116 وبحار الأنوار ج32 ص407 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص187 والدرجات الرفيعة ص110 ومستدركات علم رجال الحديث ج1 ص520 وأعيان الشيعة ج1 ص475 وج7 ص384.

السلام»، وكان يثني عليه، ويُظهرُ تعظيمه حتى عند معاوية(1).

وكان من قادة جيش علي «عليه السلام» في صفين(2).

وعرض على أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يكون هو الموكل عنه في قضية التحكيم، ولكن خوارج أهل العراق فرضوا أبا موسى الأشعري(3).

الناكثون.. والأحنف:

قال ابن أعثم:

«ثم إنهم بعثوا إلى الأحنف بن قيس، فدعوه، وقالوا: إنا نريد منك

(1) راجع: العقد الفريد ج 3 ص 87 ووفيات الأعيان ج 2 ص 504 و 505 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 231 ونهاية الإرب ج 7 ص 237 والغدير ج 10 ص 261.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج 24 ص 299 وسير أعلام النبلاء ج 4 ص 87 وصفين للمنقري ص 117 و 205 وتاريخ خليفة بن الخياط ص 146 وأنساب الأشراف ص 295 وأعيان الشيعة ج 1 ص 475 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 559 والكامل في التاريخ ج 4 ص 268.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 319 وبحار الأنوار ج 32 ص 541 وصفين للمنقري ص 501 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 52 والأخبار الطوال ص 193 ونهج السعادة ج 2 ص 264 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 230 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 484 و 485.

أن تنصرنا على دم عثمان بن عفان، فإنه قتل مظلوماً.

قال: فالتفت الأحنف إلى عائشة، وقال: يا أم المؤمنين، أنشدك الله، أما قلت لي (لعل الصحيح: لك) ذلك اليوم: إن قتل عثمان فمن أبياع؟!!

قلت: علي بن أبي طالب؟!!

فقالت عائشة: قد كان ذلك يا أحنف. ولكن ها هنا أمور نحن بها أعلم منك.

فقال الأحنف: لا والله، لا أقاتل علي بن أبي طالب أبداً، وهو أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وابن عمه، وزوج ابنته، وأبو سبطيه. وقد بايعه المهاجرون والأنصار.

قال: ثم وثب الأحنف حتى صار إلى ديار قومه من بني تميم، ثم نادى فيهم، فاجتمع إليه أربعة آلاف رجل، فسار بهم حتى نزل بهم على فرسخين من البصرة»⁽¹⁾.

ونقول:

في هذا النص أمور عديدة ينبغي التوقف عندها، وهي التالية:

آراء عائشة وتقلباتها:

قد أظهر هذا النص: أن عائشة لم يكن لها رأي واحد في أمر

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص289 و (ط دار الأضواء) ج2 ص458 و 459.

الخلافة بعد عثمان، فهي تقول للأحنف قبل قتل عثمان. إن قتل عثمان بايع علياً.. ثم تنتفض ضد علي «عليه السلام» بمجرد علمها بالبيعة له، ثم تقود العساكر لحربه.. فكيف نفسر ذلك؟!..

وقد يجاب عن ذلك بملاحظة المثال التالي:

إن بعض النساء إذا ذكر لها زوجها: أنه يريد أن يتزوج بامرأة أخرى فإنها تظهر له التجلد، وتكابر على نفسها، وترغم أن ذلك لا يهملها. ولكنها بمجرد أن تحس بجدية هذا الكلام تثور وتنتفض، ولا يقر لها قرار، فإذا صدق القول بالفعل، فإن ثورتها تصير أشد، وهيجانها يصبح أقوى وأعظم.. ولعل عائشة قد استهانت بالأمر أولاً، فلما تحقق ذلك بالفعل ثارت ثائرتها..

ولكننا نقول:

إن هذا الجواب لا يكفي لتبرير فعل عائشة، فإن سؤال الأحنف لها لم يكن يدعوها للتجلد ولا للمكابرة.

وقد يكون الأصح في الجواب هو أنها كانت قبل قتل عثمان تدبر الأمور لمصلحة طلحة بهدوء. وكانت تريد أن لا تشيع ذلك بين الناس خوفاً من تحرك بني هاشم، وتحاشياً لانتقاض بني أمية ضد طلحة، كما أنها كانت تريد صرف همة الأمويين إلى مناوأة علي «عليه السلام»..

ولعلها كانت أيضاً تريد بتبريرها هذا: تطمين الأحنف إلى أن الأمور تسير بالاتجاه الذي يحبه.

ولعلها لم تكن تريد أن تظهر أنها خلاف الاتجاه العام الذي ظهر فيه الإجماع على البيعة لعلي «عليه السلام» فتمت بالشكل الذي رأيناه، وهو ما لم يحدث لغيره أبداً.

لأن إظهار نواياها الحقيقية في ذلك الوقت سيحبط كل مساعيها وخططها وسيضعف موقفها ويشل حركتها.

فلذلك وجهت نظر الأحنف بذلك الاتجاه، ثقة منها بأن البيعة لو تمت لطلحة، فإن الأحنف الذي هو من أهل البصرة لن يشكل خطراً في ذلك، بل هو سيتابع أهل المدينة، ويبايع من بايعوه.

الإحالة على مجهول:

1 - وقد اعترفت عائشة بصحة ما ذكره الأحنف، ربما لأنها وجدت أن إنكارها له من شأنه أن يذهب بثقة الأحنف بها.. وهي إنما تسعى لكسبها، وتأكيداً.. وقد كانت مصيبة وموفقة في اعترافها هذا.

2 - ولكنها أخطأت حين أحالت الأحنف على مجهول، فما مثل الأحنف يرضى بمثل هذه الإحالة.. وإنما تنفع أمثال هذه الإحالات، مع الناس البسطاء، السذج، الذين لا رأي لهم. ولم يكن الأحنف من هؤلاء قطعاً..

3 - أضف إلى ذلك: أن الأحنف لم يكن يرى لعائشة ولاية عليه ولا على غيره، وإنما هو يحترمها إكراماً لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

كما أنه لا يرضى بأن يفكر أحد عنه، ويقرر له، ثم يكون هو مجرد آلة تنفذ قرارات الآخرين. ولم يكن يرضى من عائشة أن تعتبر معرفتها ببعض الأمور مبرراً لإصدار الأوامر العمياء لغيرها، بل عليها أن تعرض ما تعرفه عليه، ثم يكون هو الذي يقرر الإقدام أو الإحجام، فإن معرفة أمر دون الناس لا يعطي الولاية للعارف بذلك على أحد من الناس..

مضافاً إلى أن هذه المعرفة لا تعني سلامة التفكير وصحة النتائج المستندة إليها، فكم من الناس من عرفوا بعض الأمور، وقرروا على ضوئها، ثم ظهر أن قراراتهم كانت خاطئة.. وربما كانت قرارات كارثية، لأن القرار ربما تأثر بعوامل أخرى غير تلك المعرفة المزعومة..

ولعل للعواطف والأطماع والطموحات غير المشروعة، والحب والبغض التابع للأهواء والشهوات الدنيوية الرخيصة تأثيراً في تلك القرارات، فلماذا يتحمل الآخرون أوزارها، ويعرضون أنفسهم لأضرارها؟!

بصيرة الأحنف:

وبملاحظة هذا الذي قدمناه، رفض الأحنف أن يعطي قياده لامرأة تتناقض في مواقفها ثم تبرر هذا التناقض بالإحالة على مجهول، ثم تنصب نفسها ولياً على الناس، فإن هذا القبول منها والانقياد لها دخول في الشبهة، واقتحام للمجهول من دون مبرر، فآثر

أن يمضي على بصيرته ويقيه المستند إلى مسلمات لا مرء فيها.
فأولاً: إن علياً «عليه السلام» أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد اختاره الرسول نفسه لهذه الأخوة، وهو لا ينطق عن الهوى..

فدل ذلك على أن له «عليه السلام» منزلة خاصة ليست لأحد سواه، فما معنى التعرض للإساءة إليه، والمشاركة في الحرب عليه..
ثانياً: إن حربه «عليه السلام» معناها الإساءة إلى النبي «صلى الله عليه وآله» في ابن عمه وصهره، والإساءة للزهراء وللحسنين «عليهم السلام».

ومن ذا الذي يتجرأ على الإساءة لهؤلاء، إلا من حرم رضا الله، وباء بسخط الله ورسوله وأوليائه؟!

ثالثاً: ومن المنطلق الإيماني والإسلامي والشرعي العام فإنه «عليه السلام» قد بويع بيعة شرعية صحيحة، فقد بايعه المهاجرون والأنصار، فأصبح الخروج عليه خروجاً على الإمام، وهو من أعظم الموبقات في الاسلام.

ولم تجد عائشة ولا غيرها ما تجيب به الأحنف، أو ما يجعله يتردد في اتخاذ قراره الحازم والحاسم..

غير أن الظاهر: هو أن الأحنف لم يكن قد بلغ في معرفته للإمام الحد المطلوب، أو فقل: المأمول من مثله، فهو لم يستدل مثلاً ببيعة الغدير، وبنصب النبي «صلى الله عليه وآله» له، وبأقواله فيه في

المواقع المختلفة، ولو بمثل قوله «صلى الله عليه وآله»: علي مع الحق والحق مع علي، أو بقوله له: أنت مني بمنزلة هارون من موسى. وبغير ذلك مما تواتر عنه «صلى الله عليه وآله» في حقه «عليه السلام». أو على الأقل لم ينقل لنا أنه استدل بذلك، وربما أراد أن يفهمها: أنه لو لم يكن فيه إلا هذه الأمور لكفى فضلاً عما سوى ذلك.

وعلى كل حال، فإن الأحنف ليس بالمعصوم.

تدبير الأحنف:

إن الأحنف قد رضي لقومه ما رضي لنفسه، فقد استطاع أن يبعد أربعة آلاف منهم كما ورد في هذا النص، أو ستة آلاف كما ورد في غيره⁽¹⁾، عن دائرة البغي على الإمام. وهذا إنجاز مهم يحمد ويشكر عليه الأحنف رحمه الله تعالى.

الأحنف لعائشة: إذن ما ذنبنا؟!

عن الحسن البصري: أن الأحنف بن قيس قال لعائشة يوم الجمل: يا أم المؤمنين، هل عهد عليك (لعل الصحيح: إليك) رسول الله «صلى الله عليه وآله» هذا المسير؟!

(1) راجع: الغارات للثقي ج 2 ص 754 ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 338 وبحار الأنوار ج 32 ص 120 وأنساب الأشراف ص 237 والبداية والنهاية ج 7 ص 267 ومستدركات علم رجال الحديث ج 1 ص 521.

قالت: اللهم لا.

قال: فهل وجدته في شيء من كتاب الله جل ذكره؟!

قالت: ما نقرأ إلا ما تقرأون.

قال: فهل رأيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» استعان بشيء من نسائه، إذا كان في قلة، والمشركون في كثرة.

قالت: اللهم لا.

قال الأحنف: فإذا ما هو ذنبنا(1).

ونقول:

رحم الله الأحنف، فقد سد جميع الطرق أمام عائشة، بإيضاحه لها:

1 - أن الحروب فيها قتل النفوس وقطع الأعضاء، وفيها يُتَم، وترمل نساء، وعداوات، وثورات، وكوارث لا تطاق، وفيها سؤال في الآخرة، وثواب وعقاب.

2 - إذا أمكن غض النظر عن الخسائر في الدنيا، فلا يمكن لأحد أن يقدم على ما يخسر به في الدنيا والآخرة معاً، إلا إذا فرض أنه مصاب في عقله.

ولذلك سأل الأحنف عائشة عن جميع الاحتمالات التي يمكن

(1) المحاسن والمساوي ص49 و (ط أخرى) ج1 ص35 والنص والإجتهاد = = ص439 وأعيان الشيعة ج7 ص384.

تصورها لليقين بالنجاة في الآخرة، وقد ظهر: أن أياً من تلك الإحتمالات لا وجود له.. فرسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يعهد إليها بهذا المسير، بل عهد إليها بعدمه.

وكتاب الله لا يتضمن أي شيء يبيح لها أن تقدم على هذا الأمر، بل فيه ما يدل على لزوم مكثها في بيتها، وفيه أيضاً: ما يدل على حرمة نكث البيعة، وحرمة الخروج على الإمام العادل..

كما أنه ليس في سيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما يحتمل أن يستفاد منه لتبرير هذا التصرف منها، فإنه «صلى الله عليه وآله» لم يستعن بنسائه في أي من الموارد، حتى حينما كان في قلة، وبأمس الحاجة إلى الناصر والمعين.

3 - إن هذا يعني: أن تصبح المقامرة بدماء الناس، وإلقاؤهم في المهالك والأخطار بلا مبرر.. ومع فقد المبررات الشرعية، لا يبقى أي احتمال لتبرير الإقدام على أمر كهذا، إلا أن يكون على سبيل العقوبة للناس على ذنب صدر منهم. ليكون ذلك من قبيل أمر الله بني إسرائيل أن يقتلوا أنفسهم عقوبة لهم.

ولم يجد الأحنف أن الناس قد ارتكبوا مثل ذنب بني إسرائيل، ليتمكن تعريضهم لمثل هذه العقوبة.

رواية سيف لموقف الأحنف:

1 - ذكر الطبري: أن السري كتب إليه، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالوا: «خرج إليه [أي إلى علي «عليه السلام»]

الأحنف بن قيس وبنو سعد مشمرين، قد منعوا حرقوص بن زهير، ولا يرون القتال مع علي بن أبي طالب، فقال: يا علي، إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غداً أنك تقتل رجالهم، وتسبي نساءهم؟! نساءهم؟!!

فقال: ما مثلي يخاف هذا منه، وهل يحل هذا إلا ممن تولى وكفر؟! وكفر؟!!

ألم تسمع إلى قول الله عز وجل: (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ)؟!!. وهم قوم مسلمون؟! هل أنت مغن عني قومك؟

قال: نعم، واختر مني واحدة من ثنتين، إما أن أكون آتيك فأكون معك بنفسي، وإما أن أكف عنك عشرة آلاف سيف.

فرجع إلى الناس فدعاهم إلى القعود وقد بدأ فقال: يال خندف، فأجابه ناس.

ثم نادى: يال تميم، فأجابه ناس.

ثم نادى: يال سعد، فلم يبق سعدي إلا أجابه.

فاعتزل بهم، ثم نظر ما يصنع الناس، فلما وقع القتال وظفر علي جاؤوا وافرین، فدخلوا فيما دخل فيه الناس»⁽¹⁾.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 509 والكامل في التاريخ ج 3 ص 238 والفتنة ووقعة الجمل ص 152 وأعيان الشيعة ج 1 ص 455.

رواية المحدثين:

2 - قال الطبري أيضاً:

وأما الذي يرويه المحدثون من أمر الأحنف فغير ما رواه سيف
عمن ذكر من شيوخه. والذي يرويه المحدثون، من ذلك ما حدثني
يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن إدريس، قال: سمعت حصيناً يذكر
عن عمرو بن جأوان، عن الأحنف بن قيس، قال:

قدمنا المدينة ونحن نريد الحج، فإنا لبمنازلنا نضع رحالنا إذ أتانا
آت، فقال: قد فزعوا، وقد اجتمعوا في المسجد.

فانطلقنا، فإذا الناس مجتمعون على نفر في وسط المسجد، وإذا
علي، والزبير، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص.

وإنا كذلك إذ جاء عثمان بن عفان، فقليل: هذا عثمان قد جاء
وعليه مليئة له صفراء قد قنع بها رأسه، فقال: أهنا علي؟!

قالوا: نعم.

قال: أهنا الزبير.

قالوا: نعم.

قال: أهنا طلحة.

قالوا: نعم.

قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون أن رسول الله صلى
الله عليه [وآله] وسلم قال: «من يبتع مربد بني فلان غفر الله له

فابتعته بعشرين أو بخمسة وعشرين ألفاً، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله قد ابتعته». قال: اجعله في مسجدنا وأجره لك؟! قالوا: اللهم نعم. وذكر أشياء من هذا النوع.

(قال الأحنف) فلقيت طلحة والزبير، فقلت: من تأمراني به وترضيانه لي فإني لا أرى هذا الرجل إلا مقتولاً؟! قالوا: علي. قلت: أتأمراني به، وترضيانه لي. قالوا: نعم.

فانطلقت حتى قدمت مكة، فبينما نحن بها إذ أتانا قتل عثمان «رضي الله عنه»، وبها عائشة أم المؤمنين «رضي الله عنها»، فلقيتها، فقلت: من تأمريني أن أبايع؟! قالت: علي.

قلت: تأمريني به، وترضيانه لي؟! قالت: نعم. فمررت على علي بالمدينة فبايعته، ثم رجعت إلى أهل البصرة، ولا أرى الأمر إلا قد استقام.

قال: فبينما أنا كذلك إذ أتاني آت.. فقال: هذه عائشة وطلحة والزبير قد نزلوا جانب الخريبة.

فقلت: ما جاء بهم؟!

قالوا: أرسلوا إليك يدعونك، يستنصرون بك على دم عثمان «رضي الله عنه»، فأتاني أفضع أمر أتاني قط.

فقلت: إن خذلاني هؤلاء، ومعهم أم المؤمنين، وحواري رسول الله «صلى الله عليه وآله» لشديد، وإن قتالي رجلاً ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله» - قد أمروني ببيعته - لشديد.

فلما أتيتهم قالوا: جئنا لنستنصر على دم عثمان «رضي الله عنه»، قتل مظلوماً.

فقلت: يا أم المؤمنين، أنشدك بالله، أقلت لك: من تأمريني به؟!

فقلت: علي.

فقلت: أتأمريني به، وترضينه لي؟!

قلت: نعم؟!

قالت: نعم، ولكنه بدل.

فقلت: يا زبير، يا حواري رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يا طلحة، أنشدكما الله أقلت لكما: ما تأمراني؟!

فقلتما: علي؟!

[فقلت:] أتأمراني به وترضيانه لي؟!

فقلتما: نعم.

قالا: نعم، ولكنه بدل.

فقلت: والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين، وحواري رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا أقاتل رجلاً ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أمرتموني ببيعته.

اختاروا مني واحدة من ثلاث خصال: إما أن تفتحوا لي الجسر، فألحق بأرض الأعاجم حتى يقضى الله عز وجل من أمره ما قضى. أو ألحق بمكة، فأكون فيها حتى يقضى الله عز وجل من أمره ما قضى. أو أعتزل فأكون قريباً.

قالوا: إنا نأتمر ثم نرسل إليك، فانتتمروا فقالوا: نفتح له الجسر ويخبرهم بأخباركم، ليس ذاكم برأي، اجعلوه ههنا قريباً حيث تطأون على صماخه، وتنتظرون إليه. فاعتزل بالجلحاء من البصرة على فرسخين، فاعتزل معه زهاء على ستة آلاف.

ثم التقى القوم فكان أول قتيل طلحة «رضي الله عنه»، وكعب بن سور معه المصحف، يذكر هؤلاء وهؤلاء، حتى قتل من قتل منهم. ولحق الزبير بسفوان من البصرة كمكان القادسية منكم، فلقه النعر رجل من مجاشع، فقال: أين تذهب يا حواري رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! إلي، فأنت في ذمتي لا يوصل إليك. فأقبل معه..

فأتى الأحنف، فقليل: ذاك الزبير قد لقي بسفوان فما تأمر؟!

قال: جمع بين المسلمين حتى ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيوف، ثم يلحق ببيته!!

فسمعه عمير [الصحيح عمرو] بن جرموز، وفضالة بن حابس، ونفيح، فركبوا في طلبه، فلقوه مع النعر.

فأتاه عمير بن جرموز من خلفه، وهو على فرس له ضعيفة، فطعنه طعنة خفيفة، وحمل عليه الزبير وهو على فرس له يقال له: ذو الخمار حتى إذا ظن أنه قاتله نادى عمير بن جرموز، يا نافع، يا فضالة، فحملوا عليه فقتلوه.

حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا معتمر بن سليمان، قال: حدثني أبي، عن حصين، قال: حدثنا عمرو بن جأوان رجل من بني تميم، وذاك أني قلت له: رأيت اعتزال الأحنف ما كان؟! فقال سمعت الأحنف يقول: أتيت المدينة وأنا حاج.. فذكر نحوه، الحمد لله على ما قضى وحكم. (1)

من أحاديث سيف مرة أخرى:

3 - وقال الطبري أيضاً:

(كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن الضريس البجلي،

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 510 و 511 وراجع: الكامل في التاريخ ج 3 ص 238 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 265 وج 8 ص 714 وسنن النسائي ج 6 ص 233 والسنن الكبرى للنسائي ج 4 ص 95 وسنن الدارقطني ج 4 ص 121 و 122 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 15 و 16.

عن ابن يعمر، قال: لما رجع الأحنف بن قيس من عند علي، لقيه هلال بن وكيع بن مالك بن عمرو، فقال: ما رأيك؟!

قال: الاعتزال، فما رأيك؟

قال: مكانة أم المؤمنين، أفقدنا وأنت سيدنا؟!

قال: إنما أكون سيدكم غداً إذا قتلت، وبقيت أنا.

فقال هلال: هذا وأنت شيخنا؟

فقال: أنا الشيخ المعصي، وأنت الشاب المطاع.

فاتبعت بنو سعد الأحنف، فاعتزل بهم إلى وادي السباع.

واتبعت بنو حنظلة هلالاً، وتابعت بنو عمر وأبا الجرباء

فقاتلوا(1).

4 - (كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن محمد، عن

أبي عثمان قال: لما أقبل الأحنف، نادى: يال زيد اعتزلوا هذا الأمر، وولوا هذين الفريقين كيسه، وعجزه.

فقام المنجاب بن راشد، فقال: يال الرباب، لا تعتزلوا واشهدوا

هذا الأمر، وتولوا كيسه، ففارقوا.

فلما قال: يال تميم، اعتزلوا، وولوا هذين الفريقين كيسه وعجزه،

قام أبو الجرباء وهو من بني عثمان بن مالك بن عمرو بن تميم، فقال:

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص516 والفتنة ووقعة الجمل

يال عمرو، لا تعتزلوا هذا الأمر، وتولوا كيسه.

فكان أبو الجرباء على بني عمرو بن تميم، والمنجاب بن راشد على بني ضبة.

فلما قال: يال زيد مناة، اعتزلوا هذا الأمر، وولوا هذين الفريقين كيسه وعجزه، قال هلال بن وكيع: لا تعتزلوا هذا الأمر.

ونادى: يال حنظلة تولوا كيسه، فكان هلال على حنظلة، وطاوعت سعد الأحنف، واعتزلوا إلى وادي السباع(1).

سيف يخالف المحدثين:

وقد اعترف الطبري كما تقدم في أول هذا الفصل: بأن ما يرويه المحدثون عن موقف الأحنف يخالف رواية سيف.

وهذا من شأنه: أن يزيد من وهن رواية سيف المعروف بالكذب، والمتهم بالزندقة، ولكنه لا يقوي من رواية المحدثين، لأن رواياتهم تختلف وتتفاوت، وفيها ما لا يمكن قبوله، بسبب ما فيه من هنات وإشكالات، وما ظهرت عليه علائم التحيز لفريق بعينه، والسعي لتضعيف أمر الفريق الآخر، انسياقاً مع عصبيات، وإحن ومذهبيات، وغيرها..

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 516 والفتنة ووقعة الجمل ص 154.

الكذاب قد يصدق:

وحيث إنه لا يمكن لأحد ترويح الأكاذيب المحضة، فإن الكذاب قد يعتمد إلى خلط الحق بالباطل، ليتمكن من ترويح باطله، أو يشكك في الحق.. على أقل تقدير..

وهذا يكون على أنحاء:

أحدها: أن يروي الرواية المزيفة إلى جانب الرواية الصحيحة.

الثاني: أن يدس في الرواية الصحيحة عبارات مكذوبة، ويضيف إليها عناصر مختلفة، مع حرصه على عدم ظهور أي تناقض بين المكذوب وغيره، وربما يحاول الحذف من النص، من دون أن يستبدل المحذوف بشيء آخر.

الثالث: أن يتصرف في نفس العبارات بما يخرجها عن مسارها، ويُغير معانيها، إما بالزيادة أو بالنقصان في الكلمات، أو بتبديل بعضها بغيرها مما يغير معناه..

من أجل ذلك نقول:

إننا قد نجد بعض اللوحات الصحيحة في روايات بعض الكذابين، ولعلها تكون من بقايا الصحيح الذي تصرفوا فيه بالزيادة والنقصان، وهذا يدعونا إلى محاولة إلقاء بعض الأضواء على مضامين بعض العناصر والعبارات التي تحويها روايات المتهمين بالكذب، إذا لم نجد فيها ما يوجب ردّها، أو ما يوجب الشك في صحتها..

حرقوص في رواية سيف:

إن الرواية رقم [1] هي من روايات سيف المعروف بالكذب والمتهم بالزندقة، ونلاحظ: أنه قبل أن يذكر أي شيء عما دار بين علي والأحنف، يشير إلى أن بني سعد قد منعوا حرقوص بن زهير، وحرقوص هذا كان من زعماء الخوارج الذين حاربوا علياً «عليه السلام»..

وكأنه يريد التذكير باتهام حرقوص بأنه من قتلة عثمان، وأن الأحنف زعيم الذين منعوا الناكثين من قتل حرقوص، كان يميل إلى قتلة عثمان، وإن لم يكن من حزب علي «عليه الصلاة والسلام» بصورة حاسمة..

ثم هو يسعى لإشاعة الشك والشبهة في موقف علي «عليه السلام»، عن طريق التشكيك بموقف الأحنف، وإظهار أنه لم يكن متأكداً من أن الحق كان مع علي «عليه السلام».

وهذه سياسة إعلامية خبيثة ترمي إلى تكثير الشاكين، لأن ذلك يقوي من موقف الناكثين، ويجعل لهم شركاء، ويجعل علياً «عليه السلام» وموقعه في موضع الشك والريب، وليس فوق الشبهات..

الشائعات المسمومة:

وقد لوحظ في النص المتقدم - وهو من روايات سيف أيضاً -: أن الأحنف يقول لعلي: «إن أهل البصرة يزعمون أنه إن ظفر بهم، فإنه

يقتل رجالهم ويسبي نساءهم»..

وهذا معناه: أنه «عليه السلام» كان يتعرض لحملة إعلامية شرسة، تهدف إلى دفع الناس إلى بذل كل ما في وسعهم لمنع النصر عنه، كما أنّ تلك الشائعات تريد أن تبعد عائشة وطلحة والزبير عن الواجهة، وأن لا يعتبر الناس: أن جهدهم يبذل من أجل غيرهم، ممن قد يتهم بأنه يجر الناس إلى قرصه، بل هم يدافعون عن أنفسهم ولحفظ أعراضهم، وبذلك تصبح الحرب مصيرية، وحرب دفاع عن النفس بالنسبة لكل فرد منهم..

وما أشبه هذا بقول فرعون لقومه، وهو يحرضهم على موسى: (يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ) (1) .. أو (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفُسَادَ).. (2).

ولكن موسى «عليه السلام» قد بادر إلى انتزاع هذا البرقع عن وجه فرعون، حين ألجأه إلى الاقرار بأنه يريد أن يستفيد من غيره للوصول إلى مآربه فقال: لموسى «عليه السلام»: (لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَجَعَلْتُكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) ..

كما أن هذه الشائعات تسقط عظمة علي «عليه السلام» من النفوس وتحوله من انسان إلهي قائد، وهاد ورائد، وعالم وزاهد،

(1) الآية 11 من سورة الاعراف، والآية 35 من سورة الشعراء.

(2) الآية 26 من سورة غافر.

ومتق وعابد، إلى سفاح ظالم، ومتغطرس غاشم، وقاتل آثم، يسفك دماء الناس بغير حق، ويهتك الحرمات، ويسبي الاطفال والنساء..

وهذه المصارحة من الأحنف لعلي «عليه السلام» بما يقوله الناس عنه - إذا لوحظت مع سائر مواقفه - لا تعدو كونها استدراجاً للجواب لكي يسمعه الناس منه «عليه السلام» مباشرة.. وليفهمهم: أنه «عليه السلام» ينطلق من شرع ودين، ومبادئ وقيم..

وليعرفهم: أنه «عليه السلام» ليس ممن يتوهم في حقه ذلك، فليس هو رجل نكرة، بل هو رجل يعرف الناس حياته وسيرته، وخلقه، ودينه، ومبادئه.. فمن اطلق هذه الشائعات كان على درجة من السذاجة، وعدم الانصاف.. وهي تشبه الشائعات التي كانت تطلق في جيش معاوية من أن علياً «عليه السلام» لا يصلي.. (1).

موقف الأحنف في حرب البصرة:

أما موقف الأحنف في حرب البصرة فنوضحه فيما يلي:
أولاً: إن عائشة قد طلبت منه أن يلتحق بها، فلم يجبها كما تقدم

(1) راجع: المعيار والموازنة ص 160 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 30 والكامل في التاريخ ج 3 ص 313 ووقعة صفين للمنقري ص 354 وبحار الأنوار ج 33 ص 36 والغدير ج 9 ص 122 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 752.

عن الطبري (1).

ثانياً: إنه بعث إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» رسولاً يقول له:
«إني مقيم على طاعتك في قومي، فإن شئت أتيتك في مئتين من
أهل بيتي فعلت، وإن شئت حبست عنك أربعة آلاف سيف من بني
سعد».

فأرسل إليه علي «عليه السلام»: بل احبس وكف.

فجمع الأحنف قومه، فقال:

«يا بني سعد، كفوا عن هذه الفتنة، واقعدوا في بيوتكم، فإن ظهر
أهل البصرة، فهم إخوانكم، لم يهيجوكم، وإن ظهر علي سلمتم».

فكفوا وتركوا القتال (2).

ويفهم من هذا ومن غيره: أن الذين كانوا من أهل البصرة
يميلون للقتال إلى جنب عائشة، كانوا أسرع إلى ذلك من الذين
يرغبون في نصره علي «عليه السلام»، وفاء منهم ببيعتهم له.

ثالثاً: روى الطبري عن عمرو بن شبة، عن أبي الحسن، عن
مسلمة بن محارب، عن قتادة: أن الأحنف أرسل إلى علي «عليه

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص510 و 511 وراجع: الكامل في

التاريخ = ج3 ص238 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص265 وج8

ص714 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص15 و 16.

(2) الجمل للشيخ المفيد ص295 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص158.

السلام»: إن شئت أتيتك، وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف.

فأرسل إليه علي: كيف بما أعطيت أصحابك من الاعتزال؟!

قال: إن من الوفاء لله عز وجل قتالهم.

فأرسل: كف من قدرت على كفه(1).

رابعاً: إن معاوية قد عيره بتخذيله الناس عن عائشة، وبنصرته علياً «عليه السلام» في صفين، فلم يعتذر من أي من الأمرين، بل قال له: إن السيوف التي قاتلناك بها على عواتقنا، والقلوب التي أبغضناك بين جوانحناء، والله لا تمد إلينا شبراً من غدر إلا مددنا إليك ذراعاً من ختر إلخ..(2).

والختر يشبه الغدر والخديعة، بل قيل: هو أسوأ الغدر وأقبحه(3).

-
- (1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 500 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 513 وراجع: الجمل للشيخ المفيد ص 295 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 158 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 2 ص 463 وفتح الباري ج 13 ص 30 وأنساب الأشراف للبلاذري ص 237 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 67 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 91.
- (2) راجع: تاريخ مدينة دمشق ج 24 ص 326 وعن عيون الأخبار لابن قتيبة ج 2 ص 230 وعن العقد الفريد ج 3 ص 86 وراجع: تاريخ الاسلام للذهبي ج 5 ص 351 ووفيات الأعيان ج 2 ص 500 وأعيان الشيعة ج 7 ص 385.
- (3) لسان العرب ج 4 ص 229.

المعتزلون مع الأحنف:

ونذكر النص المتقدم: أن الذين اعتزلوا مع الأحنف كانوا أربعة آلاف (1)..

ولكن بعض النصوص تذكر أرقاماً أخرى، وبعضها تزيد عليه، والروايات التي في أول هذا الفصل ذكرت: أن عددهم ستة آلاف، وقد تحدثنا عن ذلك في موضع آخر، فليراجع ما ذكرناه هناك..

الأحنف ومناشدات عثمان:

ذكرت الرواية المذكورة في أول هذا الفصل برقم [2]: أن الأحنف يروي مناشدة عثمان لعلي وطلحة والزبير بمآثر له وأنهم كانوا يصدقون ما يدعيه عثمان، وكنا قد فندناها كلها في فصول هذا الكتاب، ومنها:

1- أن عثمان سألهم حين جاء إلى المسجد: أفيكم علي؟! أفيكم طلحة؟! أفيكم الزبير؟! مع أن عثمان كان صحيح العينين، ولن يخفى عليه مكان علي وطلحة والزبير وغيرهم إذا كانوا في المسجد.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص500 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص513 = والجمل للشيخ المفيد ص295 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص158 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج2 ص463 وفتح الباري ج13 ص30 وأنساب الأشراف للبلاذري ص237 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص67 و (تحقيق الشيري) ج1 ص91.

كما أن الأحنف نفسه - وهو راوي هذا الحديث حسب زعمهم - قد عرف علياً «عليه السلام» والزبير وطلحة، وسعداً، حين رأى الناس محدقين بهم.. بمجرد دخوله إلى المسجد.. فهل عرفهم الأحنف ورآهم، وجهلهم عثمان ولم يرهم؟!

2 - إن عثمان قد سأل عن هؤلاء الثلاثة وناشدهم بمآثره، فلماذا لم يسأل عن غيرهم، مثل: سعد بن أبي وقاص، أو عمار بن ياسر، أو سلمان، أو غيرهم؟!

أم أن المطلوب هو الإيحاء باتهام هؤلاء دون سواهم بدمه، والحال: أن علياً «عليه السلام» كان قد بذل جهده في حل الإشكال بين عثمان وبين الناس، وردهم عنه أكثر من مرة، وأوصل إليه الماء حال الحصار، وأرسل ولديه لمحاولة المنع عن قتله؟! فكيف يساوي عثمان بينه وبين طلحة والزبير، اللذين كانا من أشد الناس في التأليب عليه، وكان لطلحة اليد الطولى في المكر به، وإيصال الأذى إليه.. حتى انتهى الأمر بقتله؟!

3 - صرحت الرواية بمجيء عثمان إلى المسجد، ثم صرحت: بأن ذلك كان قبيل موسم الحج، وكان الأحنف وصحبه في طريقهم من البصرة إلى مكة..

ثم صرحت: بأن عثمان ما لبث أن قتل، فبلغ الأحنف وصحبه قتله، وهم في مكة.. مع أن حصار عثمان كان قد بدأ قبل موسم الحج بعشرات الأيام، ولعله بدأ في أوائل شوال، فلم يكن عثمان قادراً على

الخروج من بيته في كل تلك الفترة، بل كان غير قادر على الحصول على الماء، لولا أن علياً «عليه السلام» كان يخترق حصارهم له، ويرسل إليه الماء، رغم صعوبة ذلك..

فكيف جاء عثمان إلى المسجد، وناشدهم بفضائله؟!

4 - قول الرواية: إن عثمان ناشدهم فأقروا له بابتياعه مربد بني فلان - غفر الله له - بعشرين أو خمس وعشرين ألفاً، فزاده النبي «صلى الله عليه وآله» في المسجد.. فيه الكثير من الأسئلة، فإننا لا ندري لماذا لم يذكر لنا عثمان، أو الراوي اسم صاحب المربد، رغم أنه قد دعا له بالمغفرة؟!

كما أنه لم يحدد لنا أيضاً ما هي هذه الألوف التي دفعها له، أهى من الدراهم؟! أم من الدنانير؟!

وهل كانت عشرين ألفاً، أو خمسة وعشرين ألفاً؟!

يضاف إلى ذلك: أننا لم نكن نعلم أن قيمة المربد في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كانت قد بلغت هذه المقادير الضخمة جداً.. ولم يذكر الراوي سائر ما ناشد به عثمان هؤلاء الثلاثة.. ولعل منها بئر رومة وتجهيز جيش العسرة، وما إلى ذلك.. مما أثبتنا في كتابنا هذا عدم صحته من الأساس.

ولا ندري أيضاً لماذا ردد الأمر بين العشرين والخمس وعشرين ألفاً، فإن من يدفع مالا وينال الجنة به لا ينسى مقداره مهما طال الزمن؟!

وإن كان الأحنف هو الذي ابتلي بنسيان هذا وذاك وذلك، فسؤالنا هو: لماذا خائته ذاكرته في خصوص هذه الموارد، وأسعفته فيما عداها، حتى ذكر أدق التفاصيل، والخصوصيات؟!

5 - ويبقى هنا سؤال يقول: إن هذه المناشدات وتصديقتها لا يجدي في تبرئة عثمان مما كان الناس يدّعون عليه، وعلى عماله من تجاوزات.

فلا يبرؤه ذلك من تعدياته، بالضرب، والإهانة، لعمار بن ياسر، ولابن مسعود، وأبي ذر، ولكثيرين آخرين..

ولا يبرئه من هباته أموال بيت المال لأقاربه، إلى كثير آخر من المخالفات والمؤاخذات التي صدرت منه وعنه..

كما أن هذه المآثر لا تبرر سكوته عن عماله في تعدياتهم على أموال بيت المال، وعلى كرامات الناس، وظلمهم لهم، وغير ذلك مما يعرفه كل أحد..

ونعتقد: أن حديث هذه المناشدات قد دس في خبر الأحنف، بهدف إجهاض آثار وصية عائشة وطلحة والزبير له بالبيعة لعلي «عليه السلام»، إن حدث بعثمان حدث.. فلاحظ ما نذكره فيما يلي:

الناكثان يأمران الأحنف بالبيعة لعلي عليه السلام:

ونذكر الأحنف: أن طلحة والزبير أمراه بالبيعة لعلي «عليه السلام» بعد قتل عثمان..

ونقول:

إن هذا هو المتوقع منهما في تلك الفترة، لأنهما كانا يعلمان: أن الناس لا يلتفتون لغير علي «عليه السلام»، ولا يعدلون به أحداً، في علمه، وزهده، وتقواه، وملازمته للكتاب والسنة..

ويرون: أن كل صفات الخير، التي وجدوها في رسول الله «صلى الله عليه وآله» متجسدة فيه «عليه السلام»، وليس لأحد سواه هذه المكانة، ولا هذه الخصوصية.. فإنه بقي على العهد، لم يغير ولم يبدل، كما صنع غيره..

فمن أراد منافسته بصورة ظاهرة، فإنه سيفشل بلا ريب.. وقد تحدثنا حول هذا الموضوع في فصول البيعة لعلي «عليه السلام»، فلترجع..

ما الذي بدله علي عليه السلام؟!

تقدم في أول الفصل في الرواية رقم [2]: أن عائشة وطلحة والزبير، قد أمروا الأحنف بالبيعة لعلي «عليه السلام» إن قتل عثمان..

فلما قتل عثمان بايعوا، ثم نكثوا البيعة، وخرجوا لقتال علي «عليه السلام»، فلما سألهم الأحنف عن ذلك ادعوا للأحنف: أنه «عليه السلام» قد بدل..

والسؤال هو: ما الذي بدله علي «عليه السلام»؟!

ونجيب:

بأن البعض قد يبادر إلى الإجابة: بأن جميع النصوص، والشواهد - وما أكثرها - تدل على أنه «عليه السلام» لم يغير ولم يبدل، وأن هذه الدعوى باطلة من أساسها، وإنما أراد الناكثون التعمية بها على الأحنف، وإلقاء التهمة بصورة غائمة، ثقة منهم بأن الأحنف وسائر الناس لا يظنون بهم إلا الخير، وأنهم سيقبلون كل ما يقولونه لهم من دون أي نقاش..

غير أننا نقول:

إن هذه الإجابة غير كافية، وهناك إجابة أخرى أوضح دلالة، وأقرب مأخذاً، ولها شواهد كثيرة..

وملخصها: أن الناكثين قد صدّقوا فيما ادعوه على علي «عليه السلام» من التغيير والتبديل، ولكن لا لسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولأحكام الله تعالى، ولا لسياسات نبيه الأكرم «صلى الله عليه وآله».. وإنما بدل سنة العمرين، وعدل عن سياستهما إلى سياسة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وألغى الكثير من الأحكام الباطلة التي أشاعوها، أو أجروها في الناس وعلى الناس..

ولعل أول تبديل أجراه: هو إلغاء دواوين العطاء التي أقيمت على التمييز العرقي والقبلي، والعودة إلى سنة المساواة بين الناس، التي كانت في عهد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

ثم تبع ذلك الكثير الكثير من التصحيح للأحكام والسياسات التي

خالف فيها السابقون السنة والكتاب.

ومراجعة كتب الفقه، والحديث والتاريخ، والتدقيق في سيرة علي «عليه السلام» وأحكامه، ومقارنتها بسيرة غيره كاف في إثبات هذا الأمر..

واعتبار الناكثين هذا النوع من التبديل ذنباً يوجب المبادرة إلى نكت البيعة، والخروج عليه، أمر له دلالاته الخطيرة، وآثاره الكبيرة على مختلف الصعد، وفي الكثير من المجالات. ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك..

الأحنف يخير الناكثين بين ثلاث:

وذكرت الرواية التي في أول هذا الفصل برقم [2]: أن الأحنف قد خير الناكثين بين ثلاث خصال: أن يفتحوا له الجسر، فيلحق بأرض الأعاجم، أو يلحق بمكة، حتى يقضي الله، أو يعتزل فيكون قريباً منهم..

فأتمروا بينهم، فلم يرق لهم: أن يفتحوا له الجسر، خوفاً من أن يخبر العجم بأخبارهم. وقرروا أن يجعلوه قريباً منهم حتى يطلأوا على صماخه. فاعتزل بالجلحاء على فرسخين من البصرة ومعه ستة آلاف.

ونقول:

إن معالجة هذه الفقرة تكون كما يلي:

أولاً: لو أنهم اختاروا له أن يسير إلى مكة، لكان سار مع نفر

يسير من أهله وقومه وبقي سائرهم في البصرة، وربما انخرط كثير منهم في القتال إلى جانبهم ضد علي «عليه السلام»..

فلماذا لم يأخذوا بهذا الخيار يا ترى؟!

ويلاحظ: أنهم حين انتمروا بينهم لم يشيروا إلى سلبية السماح للأحنف بالذهاب إلى مكة، بل أبقوا الأمر مبهماً ومهملاً.

إلا أن يُدعى: أن الفقرة التي ترتبط بذلك قد سقطت من الرواية..

ثانياً: قالت الرواية: إن الأحنف قد اعتزل بالجلحاء.. مع أنه سيأتي: أنه اعتزل في وادي السباع، وهو الموضع الذي قتل فيه الزبير، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الجلحاء: - كما قالوا -: هو موضع العقبة والقاع، وهي تبعد عن القاع ستة أميال(1).

القاع: منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة(2).

فالآتي من مكة يمر على زباله، ثم القاع، ثم الجلحاء، ثم العقبة، ثم واقصة، ثم القرعاء في الزبيدية، ثم المغيثة، ثم القادسية(3).

وبين زباله والقاع 24 ميلاً، وبين العقبة وواقصة 39 ميلاً،

(1) معجم البلدان ج 2 ص 150.

(2) معجم البلدان ج 4 ص 298.

(3) راجع: معجم البلدان ج 4 ص 325 وتاريخ الكوفة للسيد البراقبي ص 175

عن الأعلام النفيسة لابن رسته ص 175 - 176.

وقيل: ثمانية فراسخ، وبين واقصة والقرعاء ثمانية فراسخ، وبين القرعاء والمغيثية 32 ميلاً، وبين المغيثية والقادسية 30 ميلاً.

مع أنهم يقولون: إن وادي السباع تبعد عن البصرة خمسة أميال، وهو بين البصرة ومكة(1).

يضاف إلى ذلك: تصريح الرواية: بأن الجلحاء كانت على بعد فرسخين..

ثالثاً: يبدو لنا: أن الأحنف كان التقى بعائشة وطلحة والزبير، وأعطاهم وعداً بأن يكف عنهم ولا يقاتلهم مع علي «عليه السلام»، فلما قدم علي «عليه السلام» عرض عليه الأحنف أن يأتيه، أو يكف عنه أربعة آلاف.

فقال له علي «عليه السلام»: كيف بما أعطيت أصحابك من الاعتزال؟!!

قال: إن من الوفاء لله عز وجل قتالهم.

فأرسل: كف من قدرت على كفه(2).

رابعاً: إن أرض الأعاجم فتحت في عهد عمر بن الخطاب. ولم

(1) راجع: تاريخ الكوفة للسيد البراقبي ص175 عن الأعلام النفيسة لابن رسته ص175 - 176.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص513 وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص239 وإمتاع الأسماع ج13 ص242.

يكن للأعاجم في عهد أمير المؤمنين «عليه السلام» حكومة ولا دولة، ولا ملك ولا أمير يمكنه أن يستفيد من اخبار الناكثين فيما يضرهم..

الرواية الأقرب والأصوب:

والرواية الصحيحة هي تلك التي ذكرها الشيخ المفيد «رحمه الله»، فقد قال:

«فبلغ طلحة والزبير ما فعله الأحنف وقاله فبعثنا إليه يستميلانه، ويرومان أن يدخل في طاعتهما، فقال: اختاروا مني احدى ثلاث خصال:

إما أن أقيم في بيتي، وأكف بنفسي [نفسي] ولا أكون معكما، ولا عليكما.

وإما أن ألحق بعلي بن أبي طالب.

وإما أن آتي إلى الأهواز فأقيم بها.

فقالا: ننظر في ذلك.

ثم استشارا من حضرهما، فقالوا لهما: أما علي فعذوكم، ولا حظ له في أن يكون معه الأحنف.

وأما الأهواز، فإنه إن أتاها يلحق به كل من لا يريد القتال معكما.

ولكن فليكن قريباً منكما، فإن تحرك وطأتما على صماخه.

فأمراه بالقيود..

فأتى وادي السباع، فأقام به»(1).

وهذا هو النص المعقول الذي حتمَّ على الناكثين اختيار قبول اعتزاله بالقرب منهم.

ويبدو لنا: أن الراوي لم يكن يطيق أن يذكر الخصلة الثالثة التي اقترحها الأحنف، وهي أن يلتحق بعلي «عليه السلام»، فابديلها بما لا يسمن، ولا يغني من جوع، وحذفها، ثم اضطرب أمره في الفقرات الأخرى كما رأينا..

قتل الزبير:

وقد حاولت الرواية رقم [2]: أن تعطي الزبير دوراً قتالياً، وأن ثلاثة رجال اشتركوا في قتله.. مع أن الروايات الأخرى تقول: إن ابن جرموز قد أوهمه أنه من أصحابه، وصلى خلفه، ثم قتله غدراً..

(1) الجمل ص 295 و 296 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 159 وأشار في هامشه (الطبعة الأولى) إلى: المصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 538 والإمامة والسياسة ج 1 ص 71 وأنساب الأشراف ص 237 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 498 و 499 و 504 والعقد الفريد ج 4 ص 320 وتجارب الأمم ج 1 ص 322 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 152 والكامل في التاريخ ج 3 ص 238 و 239. وراجع: جواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 16.

وسياتي الحديث عن ذلك، وسياتي أيضاً: رواية الشيخ المفيد حول ما جرى بين ابن جرموز وبين الزبير، وذلك حين التعرض لقتل الزبير في حرب الجمل (1).

مصحف كعب بن سور:

وذكرت الرواية رقم [2]: أن أول قتيل كان طلحة، «وكعب بن سور، معه المصحف، يذكر هؤلاء، وهؤلاء»..

ونلاحظ هنا:

1- أن هؤلاء يريدون إظهار كعب بن سور بصورة الرجل المتقي، الحريص على مصلحة الأمة، وغير المتحيز لأي من الفريقين، الساعي لدفع الفتنة..

وقد قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب: إن الأمر لم يكن كذلك، وإن هذه الصورة مفتعلة ومسمومة، وأريد بها تشويه الواقع، وفيها الكثير من التجني على الحق وأهله، ولا سيما أمير المؤمنين «عليه السلام»..

ويكفي أن نذكر: أن عائشة قد قصدته إلى بيته، وطلبت منه أن يخرج معها، وبكت له، وطلبت منه أن يكون هو الآخذ بخطام جملها،

(1) الجمل للمفيد ص 390 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 208 و 209 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 111 وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 69 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 94.

فرضي وخرج معها، وعلق المصحف بعنقه(1).

وكان هو الآخذ بخطام الجمل(2).

فكعب بن سور لم يكن منصفاً ولا محايداً، بل كان من أعلام جيش الناكثين، مناصراً لهم على باطلهم.

2 - بيّن علي «عليه السلام»: أنه كان مخالفاً له حين مر عليه وهو قتيل، فقال: أجلسوه، فأجلسوه، فقال: يا كعب بن سور، قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً؟! (3)

3 - لو كان ابن سور محايداً، فلماذا لم نره في جيش أمير

-
- (1) الجمل للشيخ المفيد ص 322 و 323 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 173.
 - (2) الجمل للمفيد ص 347 و 348 و 338 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 173 و 186 وأخبار القضاة لابن حيان ج 1 ص 282 وتاريخ خليفة بن خياط ص 138 وكتاب الكنى، جزء من التاريخ الكبير للبخاري ص 18 والجرح والتعديل للرازي ج 9 ص 353 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 485 وأعيان الشيعة ج 1 ص 457 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 72 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 97 وكتاب الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 2 ص 479.
 - (3) الجمل للمفيد ص 392 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 210 والجمل لابن شذقم ص 157 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 256 والفصول المختارة ص 141 وبحار الأنوار ج 6 ص 254 وج 32 ص 209 والكافئة للمفيد ص 26 وتصحيح اعتقادات الإمامية ص 93.

المؤمنين، ولو ساعة واحدة.. بل كان دائماً في جيش الناكثين؟!!

4 - إن ما زعمته الرواية من أنه قد قتل ومعه المصحف، يحتاج إلى الإجابة على العديد من الأسئلة، فهل كان معه المصحف فقط؟! أم كان معه المصحف والسلاح أيضاً؟! وهل كان في وسط المعركة مقاتلاً؟ أم مجرد واعظ؟!..

وإن كان مجرد واعظ: وقد أرسل علي «عليه السلام» شاباً ومعه مصحف، يدعو جيش عائشة إلى العمل بما فيه، فلماذا لم يستجب له ابن سور، ولم يكن معه وإلى جانبه؟! ولماذا لم يدافع عنه حين قتله الناكثون؟!!

5 - هل المطلوب هو أن يجعل مصحف كعب بن سور مقابل ذلك الشاب الذي جاء بالمصحف من قبل علي «عليه السلام»؟!!

ولماذا تريد هذه الرواية: أن تساوي بين الناكثين الظالمين، وبين أهل الحق المظلومين؟! في أن كلا منهما لا يستجيب للدعوة إلى القرآن!!

بل إذا كان فريق كعب هو الباغي، والناكث للبيعة والقاتل للمئات من المؤمنين الصالحين، والخارج على إمام زمانه، والمخالف لأوامر الرسول في عدم خروج وإخراج نسائه من بيته «صلى الله عليه وآله»، وفي عدم قتال علي «عليه السلام»، وعدم التعرض لنباح كلاب الحوآب، فإن هؤلاء هم الأولى بالدعوة إلى المصحف وما فيه.. أما المظلومون، والمبغى عليهم، فلا كلام لكعب ولا لغيره معهم،

لأنهم لم يخالفوا كتاب الله ولا سنة رسوله «صلى الله عليه وآله» في شيء.

الأحنف لم يجب الإمام الحسين عليه السلام:

وقال ابن قتيبة: «عن السكن: كتب الحسين بن علي «رضي الله عنهما» إلى الأحنف، يدعوه إلى نفسه، فلم يردّ الجواب، وقال: قد جربنا آل أبي الحسن، فلم نجد عندهم إيالة للملك، ولا جمعاً للمال، ولا مكيدة في الحرب» (1).

والإيالة: هي السياسة (2).

قال العلامة الأحمدي «رحمه الله»: «إن صح هذا - أي عدم استجابته لدعوة الإمام «عليه السلام»، فهو دليل على ركونه إلى الدنيا، وتزعزع عقيدته» (3).

غير أننا نقول:

إننا لا نعرف أسباب عدم إجابته، فهل كان مراقباً من قبل عامل يزيد، ومن الأخطبوط الأموي، الذي لم يكن يرحم أحداً، ولا يرفع

(1) عيون الأخبار ج 1 ص 211 وغريب الحديث لابن قتيبة ج 2 ص 217 والفايق في غريب الحديث ج 1 ص 60.

(2) النهاية في اللغة ج 1 ص 85 ولسان العرب ج 11 ص 34 وغريب الحديث لابن قتيبة ج 2 ص 217.

(3) مكاتيب الإمام علي «عليه السلام» ج 1 ص 525.

لأحد حرمة ولا كرامة؟! أم كان مريضاً؟! أو أن الرسالة لم تصل إليه في الوقت المناسب؟! أم ماذا؟!!

على أن ثمة ما يدل على أن الأحنف كان مرضياً عند أمير المؤمنين «عليه السلام»، وكان يسرع إلى ما يحب.. فلاحظ ما يلي:

1 - روى الشيخ المفيد «رحمه الله»: أنه لما جاء رسول الأحنف - وقد قدم علي «عليه السلام» - بما بذل له من كف قومه عنه، قال رجل: يا أمير المؤمنين، من هذا؟!!

قال: «هذا أدهى العرب، وخيرهم لقومه».

فقال علي «عليه السلام»: «كذلك هو، وإنني لأمئل بينه وبين المغيرة بن شعبة، لزم الطائف فأقام بها، ينتظر على من تستقيم الأمة. فقال الرجل: إنني لأحسب أن الأحنف لأسرع إلى ما تحب من المغيرة.

فقال علي «عليه السلام»: أجل، ما يبالي المغيرة أي لواء رفع، لواء ضلالة، أو لواء هدى» (1).

وإنما يتحدث «عليه السلام» عن المغيرة بهذه الصراحة، لأن المغيرة كان معلناً بهذا الأمر، متجاهراً بهذا السلوك، ومن كان كذلك فإنه يجوز ذكره في ما هو متجاهر به.

(1) الجمل ص 296 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 159 وقاموس الرجال للتستري ج 10 ص 200.

كما أن هذا الحديث يدل على دقة معرفته «عليه السلام» بأحوال الناس، وبخيرهم وشرهم، وبنفسياتهم، وباهتماماتهم فرداً فرداً. ولولا ذلك لم يطلق «عليه السلام» حكمه بهذا القدر من الدقة والتحديد والجزم..

2 - وتقدم: أن الأحنف كان يرى قتال الناكثين، وفاء بعهد الله، وأن ذلك يسوغ له نقض العهد الذي أعطاهم إياه بعدم محاربتهم⁽¹⁾. فإن دلّ هذا على شيء، فهو يدلّ على وفور عقل الأحنف، وعلى أنه يزن الأمور بموازين صحيحة.. وما أوضح انسجام موقفه هذا مع قول علي «عليه السلام»: «الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله، والغدر بأهل الغدر وفاء عند الله»⁽²⁾.

3 - تقدم أيضاً: أنه عرض أن يكون هو الذي يتولى التحكيم.

-
- (1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 513 وراجع: الكامل في التاريخ ج 3 ص 239 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 242.
- (2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 57 وبحار الأنوار ج 72 ص 97 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 316 و ج 19 ص 102 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 162 وغرر الحكم ج 1 ص 60 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 22 وج 12 ص 207 ومستدرك الوسائل ج 11 ص 47 وروض الأخيار ص 111 وربيع الأبرار ج 3 ص 375 وغرر الخصائص الواضحة ص 59 ومصادر نهج البلاغة ج 4 ص 4 و 401 عن بعض من تقدم.

4 - تقدم أيضاً: أنه قد أجاب علياً «عليه السلام» وشارك في حرب صفين، وقال: «نحتسب في ذلك الخير، ونأمل من الله العظيم من الأجر..».

فمن كان هذا حاله، فإنه يبعد أن لا يجيب الإمام الحسين «عليه السلام» من غير مانع منعه من ذلك.

الفصل السابع:

المعتزلون.. والمخذلون..

تخذيّل عمران بن الحصين أيضاً:

1 - روى الطبري عن سيف، عن محمد وطلحة قالوا: فأرسل عمران بن حصين في الناس يخذل من الفريقين جميعاً كما صنع الأحنف. وأرسل إلى بني عدي فيمن أرسل، فأقبل رسوله حتى نادى على باب مسجدهم: ألا إن أبا نجيد عمران بن الحصين يقرئكم السلام ويقول لكم:

والله، لأن أكون في جبل حصين، مع أعنز خضر وضأن، أجز أصوافها، وأشرب ألبانها، أحب إلي من أن أرمى في شيء من هذين الصفيين بسهم.

فقال بنو عدي جميعاً بصوت واحد: إنا والله لا ندع ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لشيء. يعنون أم المؤمنين.

2 - حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا أبو نعامه العدوي، عن حجير بن الربيع، قال: قال لي عمران بن حصين:

سر إلى قومك أجمع ما يكونون، فقم فيهم قائماً، فقل:

أرسلني إليكم عمران بن حصين صاحب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، يقرأ عليكم السلام ورحمة الله، ويحلف بالله الذي لا إله إلا هو لأن يكون عبداً، حبشياً، مجدعاً، يرعى أعزراً حصينات في رأس جبل حتى يدركه الموت، أحب إليه من أن يرمى بسهم واحد بين الفريقين.

قال: فرفع شيوخ الحي رؤوسهم إليه فقالوا: إنا لا ندع ثقل رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لشيء أبداً.

ونقول:

ولنا مع النصوص المتقدمة وقفات عديدة، نفتصر على بعضها، زعماء منا: أن ذلك يكفي ليدل على ما سواه..

التركيز على التخذيل والمخذلين:

إن من الطبيعي: أن يجد الباحث نفسه خاضعاً لرقابة وجدانية صارمة، ومسؤولية شرعية دائمة، تفرض عليه أن يصارح الآخرين بما يجول في خاطره من أفكار وحيثيات، ومعانٍ، وأمور تلمسها بوجدانه، وشعوره المرهف في الحنايا والخبايا والزوايا التي رصدتها، وأطل عليها، ومارسها، وأثقلته بدلالاتها، وإيحاءاتها، ولفقاتها، وإيماءاتها..

وسيعطيه القارئ الحق في التصريح بما يدور بخلده، ما دام أنه يريد أن يريه إياه، ويعرضه أمام عينيه، لا أن يفرضه عليه..

وليسمح لي القارئ الكريم بأن أعرض عليه خاطرة راودتني

هنا، وهي أنني حين أقرأ النصوص التي رواها الطبري لنا، عن توزع الناس بين الفريقين في حرب الجمل أشعر أن ثمة تعمداً لإبراز ما يسمى بالتخذيل. ويبدو لي: أن ذلك جاء عفو الخاطر، أو من خلال السعي لتوصيف الواقع كما هو، بل جاء ليعلم فريقاً بعينه، ويكون جزءاً من إعلام مسموم، لم يستطع أن يخفي ملامح الكيد السياسي والإعلام التضليلي الخبيث.

وبعبارة أوضح وأصرح:

أولاً: إنهم يريدون فرض معادلة المساواة بين علي «عليه السلام» ومن معه من جهة.. وبين عائشة وحزبها من جهة أخرى، واعتبار أن هناك شبهات تفرض نفسها على الناس، وأن الناس كانوا يحاولون تجنبها.

والهدف الحقيقي من وراء ذلك: هو أن ينسى الناس أن فريق عائشة هو الذي أوغل في قتل عثمان، ثم هو الذي جاء يدعي: أنه بصدد الأخذ بثأره.

ثانياً: إن ذلك يأتي في سياق التأسيس لخطوة أكثر جرأة وتقدماً، وهي تبرئة فريق عائشة، من تبعة نكث العهد، ونقض البيعة، والخروج على الإمام، وإثارة الفتنة، وقتل الألوفا من المؤمنين والمسلمين، وانتهاك بيت مالهم.. وما إلى ذلك من مآخذ.

كما أن ذلك يبعد شبح اتهام الناكثين بأنهم طلاب دنيا، وبغاة سلطان، وبغاة على الإمام. وما إلى ذلك..

ثالثاً: إن ذلك يفسح المجال للوصول إلى ما هو أكبر وأخطر، وهو أن يتمكن الناكثون، ومحبوهم من التلبس على الناس إلى حد يتمكنون معه من التسويق لفرية عظمى تقول: إن علياً «عليه السلام» هو الذي افتعل هذه الحرب، وأن الناكثين هم ضحايا بطش علي، وعدم تبصره في الأمور.. وبُعده عن أية معرفة أو بصيرة في سياسة العباد، والبلاد..

رابعاً: ثم إنهم يتصدقون على علي «عليه السلام» بفتات يلقونه إليه مع كثير من التعنيف، واللوم، والتشكي والتظلم، حين يدخلونه الجنة مع الناكثين تفضلاً وتكرماً منهم، وإن كان هو لا يستحق ذلك!!

وبعد ما تقدم يتضح لنا: أن سبب الإصرار على تقديم عمران بن حصين والأحنف بن قيس في صورة المخذل الذي ينصح الناس بعدم مساعدة الفريقين، إنما جاء لإيهام الناس أن الحق لم يكن واضحاً ولا بَيِّناً حتى لمن يعد من الأكياس والدهاة في العرب، من أمثال الأحنف، وكذلك لم يكن واضحاً لأمثال هذا الصحابي المعروف، أعني عمران بن الحصين.

وكذلك الحال بالنسبة لكل من: جليد بن زهير الجشمي صاحب خراسان، وعبد الله بن عامر التميمي كما سنرى.

عمران بن الحصين:

قد يقال: إن الكلمات المنقولة عن عمران بن الحصين تسيء إلى الحق وأهله، حيث إنها تريد أن تلقي في روع الناس تساوي الفريقين

من حيث أن لكل منهما حرمة، وأنه لا يجوز انتهاك تلك الحرمة..
مع أن من البديهي: أن الناكث للبيعة، والناقض لعهد، والحانت
 بأيمانه، والمخالف لأوامر رسول الله «صلى الله عليه وآله»،
 والمتصدي لما ليس له بحق، والخارج على إمامه، والقاتل لمئات
 الأبرياء والصلحاء في البصرة، والذي يسطو على بيت مال المسلمين
 ليس له حرمة الإمام العادل، والمبغى عليه، والمظلوم، بل لا بد من
 التصدي له، ومنعه من مواصلة بغيه، وتمكين الإمام منه، ليعاقبه على
 أفاعيله، وفق شرع الله تعالى..

ومن هنا نقول:

إن كلام الأحنف في دعوته قومه لاعتزال الفريقين كان أدق
 وأصوب من كلام عمران بن الحصين الذي تأخر إسلامه إلى ست
 من الهجرة أي عام خيبر (1).

ويبدو: أن موقفه من حرب الجمل لم يكن على ما يرام، فقد
 ذكروا: أنه جاء إلى عائشة، فقال لها: قد كان لك يا عائشة في إختوك
 عبرة وفي أمثالك من أمهات المؤمنين أسوة، أما سمعت الله عز وجل

(1) الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1208 وأسد الغابة ج 4 ص 137
 وتهذيب الكمال ج 22 ص 319 و 320 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 17
 ص 132 والأعلام للزركلي ج 5 ص 70 وغريب الحديث لابن سلام ج 4
 ص 286 وعمدة القاري ج 4 ص 26 وتقريب التهذيب ج 1 ص 750
 وتهذيب التهذيب ج 8 ص 111 والبداية والنهاية ج 8 ص 66.

يقول: (وَقَرْنِ فِي بُيُوتِكُنَّ)، فلو اتبعت أمر الله كان خيراً لك.

فقالت له: يا عمران، قد كان ما كان، فهل عندك عون لنا، وإلا فاحبس عنا لسانك.

قال: أعتزلك وأعتزل علياً.

قالت: رضيت بذلك منك(1).

قال ابن أبي الحديد: «روي أن عمران بن الحصين كان من المنحرفين عنه «عليه السلام»، وأن علياً سيره إلى المدائن، وذلك أنه كان يقول: إن مات علي، فلا أدري ما موته، وإن قتل فعسى أني إن قتل رجوت له. ومن الناس من يجعل عمران في الشيعة»(2).

وربما يكون عمران متقلب الأحوال، مضطرب المواقف، بسبب ذلك. فاختلفت الآراء فيه.

لا يتركون ثقل رسول الله ﷺ:

تقدم قول القائلين: إنهم لا يتركون ثقل رسول الله «صلى الله عليه وآله» لشيء أبداً.

ونحن وإن كنا نوافقهم على لزوم حفظ ثقل رسول الله «صلى الله عليه وآله».

(1) الجمل للشيخ المفيد 310 - 311 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص166 -

167 والمغني لعبد الجبار ج20 ق2 ص81.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص77 وبحار الأنوار ج34 ص289.

ولكننا نقول:

إن حفظ ثقل رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يعني نكث البيعة، والدخول في حرب مع الامام العادل، ولا يعني أن نأتمر بكل ما يأمرنا به ثقل رسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى لو أمرنا بالمعاصي، وبقتل الأنفس المؤمنة والصالحة، وإزهاق الأرواح البريئة، وتمزيق شمل الأمة، وإسقاط نظامها.. بل يعني أن ندفع عنه الظلم، وأن نمنعه هو من أن يظلم غيره، وأن نصرَّ عليه بالالتزام بشرع الله، وبأوامر الله ورسوله «صلى الله عليه وآله»..

وهذا على حد الحديث الشريف الذي يقول: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

فلما سئل «عليه الصلاة والسلام» عن معنى نصرته ظالماً، أجاب: «تمنعه عن الظلم»⁽¹⁾.

(1) راجع: مسند أحمد ج 3 ص 201 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 8 ص 59 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 94 وعمدة القاري ج 24 ص 107 ومنتخب مسند عبد بن حميد ص 411 وبغية الباحث ص 241 ومسند أبي يعلى ج 6 ص 449 ومقدمة ابن الصلاح ص 226 ورياض الصالحين ص 170 والعهود المحمدية ص 386 و 793 وكشف الخفاء ج 1 ص 209 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 280 والجامع لأحكام القرآن ج 10 ص 170 وتاريخ مدينة دمشق ج 5 ص 83 وج 15 ص 252 وذيل تاريخ بغداد ج 1 ص 106 ومطالب السؤل ص 111.

عائشة: تُشجّع على اعتزال الحرب:

وروى إسرائفيل بن يونس، عن أبي إسحاق الهمداني قال: جاء جليد بن زهير الجشمي، وعبد الله بن عامر التميمي، فدخلوا على عائشة فسلموا عليها. فقالت: من هذان الرجلان؟! فقيل لها: هذا جليد بن زهير صاحب خراسان، وهذا عبد الله بن عامر التميمي.

فقالت: هما معنا أم علينا؟!

فقالا: لا معك ولا عليك، حتى يستبين لنا الأمر.

فقالت: كفى بالاعتزال نصرة⁽¹⁾.

وهذا النص يظهر:

أولاً: أن عائشة لم تحاول إقناع هذين الرجلين بلزوم نصرتها، بل بادرت إلى مطالبتهما باعتزال الطرفين، وكأنها كانت تعلم أنها لا تستطيع إقناعهما بما تحب..

والظاهر: أن سبب ذلك: هو أنها كانت تعرف أن حجتها قاصرة أمام المنطق وأهله، وقد جربت حظها في إقناع الآخرين، فلم تفلح كثيراً..

وقد عرفنا نتيجة جهدها مع الأحنف، وعمران بن الحصين، ومع

(1) الجمل للمفيد ص310 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص166.

أبي الأسود وغيرهم، لأنها تعرف بأنها لا تستطيع مقاومة حجج علي «عليه السلام».. لا سيما وأن هذين الرجلين سوف يستمعان لكلا الفريقين، وسينظران في الأمر بعين البصيرة والعقل، ولن تستطيع عائشة في هذه الحالة أن تقنعهما بشيء، لأن ما تملكه من رصيد يتمثل بسذاجة، وغفلة، وانسياق مع المشاعر والعواطف التي تنطلق من عناوين مبهمة وغائمة، ككونها زوجة الرسول، وابنة أبي بكر.. وادعاء الأخذ بثارات عثمان.. ونحو ذلك..

وأمثال هذه الأمور تتبخر وتتلاشى، وتصبح هباءً منثوراً بأدنى نظر وتبصر، فإن المعيار هو العمل والممارسة الموافق للحق والعدل، لا الزوجية، ولا البنية ولا غير ذلك..

كما أن أبناء عثمان هم الذين يطالبون بدمه. وليس من أمرها الله بالقرار في بيتها، وحدّرها رسوله «صلى الله عليه وآله» من الخروج على علي «عليه السلام»، ومن أن تكون التي تنبجها كلاب الحوآب..

ثانياً: قد صرحت عائشة بأنها ترى: أن اعتزال الحرب يعد خدمة ونصرة لها. وربما يكون السبب في ذلك:

ألف: أنها قد تعتبر: أن الاعتزال يعد خطوة على طريق التخلي عن بيعتهم لعلي «عليه السلام»..

ب: إنها في نفس الوقت الذي كانت تعلم فيه أنها لن تستطيع أن تجتذب هؤلاء الناس إلى نصرتها والحرب إلى جانبها. فإنها تعتبر أن حرمان علي «عليه السلام» من نصرتهم يعد نصراً ومعونة لها، لأنه

يوفر عليها جهداً في رد عاديّتهم، وتحمل الخسائر التي سيتعرض لها أنصارها من قبل هؤلاء إذا حاربوهم إلى جانب علي «عليه السلام».

الحسن البصري يعتزل الحرب:

عن ابن عباس «رضي الله عنه» قال: لما فرغ أمير المؤمنين «عليه السلام» من قتال أهل البصرة وضع قتباً على قتب، ثم صعد عليه فخطب، فحمد الله وأثنى عليه، فقال:

يا أهل البصرة، يا أهل المؤتفكة، يا أهل الداء العضال، يا أتباع البهيمة، يا جند المرأة.. رغا فأجبتكم، وعقر فهربتم، مأؤكم زعاق، ودينكم نفاق، وأحلامكم دقاق.

ثم نزل يمشي بعد فراغه من خطبته، فمشينا معه، فمرّ بالحسن البصري وهو يتوضأ، فقال: يا حسن أسبغ الوضوء..

فقال: يا أمير المؤمنين، لقد قتلت بالأمس أناساً يشهدون أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، يصلّون الخمس ويسبغون الوضوء.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: قد كان ما رأيت؛ فما منعك أن تعين علينا عدونا؟!!

فقال: والله لأصدقنك يا أمير المؤمنين، لقد خرجت في أول يوم فاغتسلت، وصببت عليّ سلاحي، وأنا لا أشك في أنّ التخلف عن أمّ المؤمنين عائشة هو الكفر، فلما انتهيت إلى موضع الخريبة نادى

مناد: يا حسن ارجع، فإن القاتل والمقتول في النار.

فرجعت ذعراً، وجلست في بيتي. فلما كان اليوم الثاني لم أشك أن التخلّف عن أم المؤمنين عائشة هو الكفر، فتحطّطت، وصيبت عليّ سلاحاً، وخرجت أريد القتال، حتى انتهيت إلى موضع من الخريبة، فناداني مناد من خلفي: يا حسن، إلى أين مرة بعد أخرى، فإن القاتل والمقتول في النار.

فقال عليّ: صدقت. أفندري من ذاك المنادي؟!

قال: لا.

قال: ذاك أخوك إبليس، وصدقك أنّ القاتل والمقتول في النار.

فقال الحسن البصري: الآن عرفت يا أمير المؤمنين أن القوم هلكى (1).

لا زلت مسوءاً:

ذكرت الروايات: أن الحسن بن أبي الحسن البصري - أبا سعيد - كان منحرفاً عن علي «عليه السلام»، فقد روي: أن علياً «عليه السلام» رآه وهو يتوضأ للصلاة - وكان ذا وسوسة - فصب على أعضائه ماءً كثيراً، فقال له: أرقت ماءً كثيراً يا حسن!

فقال: ما أراق أمير المؤمنين من دماء المسلمين أكثر.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 225 و 226 عن الإحتجاج ج 1 ص 170 و 171.

قال: أوساءك ذلك؟!

قال: نعم.

قال: فلا زلت مسوءاً.

قالوا: فما زال الحسن عابساً، قاطباً، مهموماً إلى أن مات..(1).

وفي نص آخر عنه قال: «لما قدم علينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» البصرة مرَّ بي، وأنا أتوضأ، فقال: يا غلام أحسن وضوءك يحسن الله لك. ثم جازني. فأقبلت أقفو أثره.. فحانت منه التفاتة، فنظر إلي، فقال: يا غلام، ألك حاجة؟!

قلت: نعم، علمني كلاماً ينفعني الخ..»(2).

فيلاحظ: أنه يذكر كلام علي «عليه الصلاة والسلام» له، ولا يذكر ما أجابه هو به.. لكنه يحاول أن يذكر لنفسه فضيلة تبعد عنه شبهة انحرافه عن علي «عليه السلام».

وقد ولد الحسن البصري لسنتين بقيتا من خلافة عمر(3).

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص95 وقاموس الرجال ج3 ص197 عنه.

(2) الأمالي للشيخ المفيد ص119 وبحار الأنوار ج77 ص424 و 310 وتيسير المطالب ص177 و 178.

(3) وفيات الأعيان (ط سنة 1310هـ) ج1 ص129.

وقد قتل عمر في سلخ ذي الحجة، ودفن هلال شهر محرم سنة أربع وعشرين⁽¹⁾.

ونقول:

إن هذه الرواية تضمنت أموراً هامة، نذكر منها ما يلي:

ما نريده من هذا النص:

كان ينبغي أن نذكر هذا النص بعد الانتهاء من ذكر أحداث حرب الجمل، ولكننا آثرنا ذكره هنا، لأجل أنه يتحدث عن اعتزال شخصية معروفة لحرب الجمل، وعن سبب اعتزاله.

وهذا هو نفس موضوع الحديث في هذا الفصل.. كما أننا سوف نرجئ الحديث عن خطبة أمير المؤمنين التي ذكرنا آنفاً شطراً منها إلى موقعه الطبيعي، فنذكره في سياق بيان ما جرى بعد انتهاء الحرب إن شاء الله تعالى..

نكتفي هنا بذكر بعض النقاط، مع مراعاة الاختصار، والاقتصار على ما نرى ضرورة التعرض له، فنقول:

الحسن البصري منحرف عن علي عليه السلام:

قال المحمودي - المعلق على كتاب البحار عن الحديث المرتبط بوضوء الحسن، والحديث عن سبب اعتزاله الحرب - ما يلي:

(1) تاريخ ابن الوردي ج 1 ص 199.

«والحديثان مرسلان لم يعلم حال رواتهما - كحديث آخر بعد الحديث الثاني ذكره في الاحتجاج أيضاً. فلا يمكن - بلا قرينة قطعية على صدقهما أو كذبهما - الاستدلال بهما على إثبات شيء أو نفيه كما تحقق في علم الأصول.

إذاً فلا يمكن جعلهما دليلاً على انحراف الحسن البصري، لا سيما مع قيام شواهد كثيرة على حسن حاله، وأنه كان يدافع عن علي «عليه السلام»، ويذكر خصائصه، وأنه كان على الحق، ومن خالفه كان على الباطل. والحق أن الرجل لم يكن من المنحرفين عن أهل البيت «عليهم السلام»، وإن لم يكن من حواريتهم أيضاً»⁽¹⁾.

وهذا الكلام غير صحيح، فإن من الممكن أن يكون الحسن انحرف عن علي زماناً، ثم ظهر له الحق.

كما أن نفس رواية فضائل علي «عليه السلام» قد تكون لأسباب شتى، وقد يرويها حتى المنحرف عنه «عليه السلام»..

وعلى كل حال نقول:

هناك نصوص كثيرة تؤكد انحراف الحسن البصري عن علي «عليه السلام»، أو هي توجب الشك والشبهة في ولائه، ومن ذلك: ما رواه البعض، من أن أمير المؤمنين «عليه السلام» أخرجه من

(1) راجع: بحار الأنوار ج32 هامش ص225.

المسجد، ونهاه عن التكلم.. (1).

كما أنه كان إذا جلس، فتمكن في مجلسه ذكر عثمان، فترحم عليه ثلاثاً، ولعن قتلته ثلاثاً، ويقول: لو لم نلعنهم للْعَنَّا.

ثم يذكر علياً، فيقول: لم يزل أمير المؤمنين «صلوات الله عليه» مظفراً مؤيداً حتى حُكِّم، ثم يقول: ولم تحكّم والحق معك؟! ألا تمضي قدماً لا أبا لك؟! (2).

فليتأمل المتأمل في جراته هذه على أمير المؤمنين، وسيد الوصيين «عليه السلام»!!

بل لقد كان بغضه لأمر المؤمنين «عليه السلام» مشتهراً بين الناس، حتى لقد جاء رجل إليه، فقال له: «أبا سعيد، إنهم يزعمون [أو إن الشيعة يزعمون] أنك تبغض علياً»؟!

فبكى.. ثم تذكر الرواية تبرئته لنفسه من ذلك، ومدحه لأمر المؤمنين «عليه السلام» (3).

وفي نص آخر: أن ذلك الرجل قال له: «بلغنا أنك تقول: لو كان علي بالمدينة يأكل من حشفها لكان خيراً له مما صنع..

(1) راجع: التراتيب الإدارية ج 2 ص 272.

(2) العقد الفريد ج 2 ص 235 والكامل للمبرد ج 3 ص 216.

(3) العقد الفريد ج 2 ص 229 وفي هامشه عن الأمالي ج 3 ص 194.

فقال له الحسن: إلخ..»(1).

وروي عن حماد بن سلمة: أن الحسن كان من المخذلين عن نصرته علي «عليه السلام»(2).

وقال المعتزلي: وممن قيل عنه: إنه كان يبغض علياً «عليه السلام» ويذمه، الحسن البصري(3).

وروي أن أمير المؤمنين «عليه السلام» أخرجه من المسجد، ونهاه عن التكلم(4).

شراسة وجراءة الحسن البصري:

إننا نرى في الحديث الذي تضمن أمر علي «عليه السلام» للحسن البصري بأن يسبغ الوضوء: أن الحسن يبادر إلى مهاجمة علي «عليه السلام» بشراسة وجراءة، لمجرد أنه «عليه السلام» أرشده إلى لزوم رعاية حكم شرعي، لم يكن الحسن يراعيه رغم بداهته ووضوحه..

(1) البيان والتبيين ج 1 ص 108 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 95 وقاموس الرجال ج 3 ص 197 عنه.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 95 وقاموس الرجال ج 3 ص 197 عنه.

(3) راجع: الهامش السابق.

(4) التراتيب الإدارية ج 2 ص 272.

وتبرز أماننا عدة أسئلة:

أولاً: عن سبب هذه الجراءة..

ثانياً: عن مبررات هذه الشراسة الظاهرة والهجوم العنيف على إمام مبسوط اليد، خرج لتوه من حرب هائلة، طحنت عشرات الألوف من الناس. إذ يفترض في أي كان من الناس أن لا يثير الشجون، ولا يعبت بالمشاعر لدى أصحاب الإمام «عليه السلام»، لأنها ستكون - بطبيعة الحال - متشنجة، وبالغة الحساسية، وربما يؤدي تهيجها إلى ما لا تحمد عقباه..

ثالثاً: هل يعقل أن يكون مثل الحسن، الذي يعدونه من أهل العلم والفقه: أن يجهل هذا الحكم البديهي والواضح؟!

ونجيب:

1 - بالنسبة لجراءة الحسن البصري على أبي الحسن «عليه السلام»، نقول:

إن سببها هو: أنهم عرفوه فأمنوه.. لقد عرفوا دينه، وموازينه ومبادئه، وأنه لا يتخلى عنها مهما كان الثمن.

ولو أن أحداً ادعى أنه لم يبلغه الكثير من سيرة علي «عليه السلام»، وما يدل على نهجه، فإن أحداً لا يستطيع أن يدعي أنه لم يبلغه ما جرى عليه، وعلى زوجته فاطمة الزهراء «عليهما السلام»، حين استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنها ضربت، وأسقط جنينها، وهوجم بيتها، وأرادوا إحراقه بمن فيه.. وفيه علي

وزوجته فاطمة بنت الرسول، والحسنان «صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين».

وقد أثبت بصبره الهائل على كل هذه المصائب: أن ما يهيمه هو حفظ الدين وأهله، وصيانة جهود رسول الله «صلى الله عليه وآله» وجميع الأنبياء والأوصياء من الضياع والبوار..

2 - بالنسبة لشراسة الحسن في مواجهة علي «عليه السلام» - بالرغم من أنه «عليه السلام» قد أحسن إليه بإرشاده إلى حكم شرعي لا بد له من مراعاته - نقول:

لعل سببه:

ألف: شعوره بأنه تلقى ضربة قاصمة، حيث ظهر جهله بأبسط وأوضح الأحكام، التي يمارس تطبيقها في كل يوم عدة مرات.. وهو حكم لا يمكن أن يجهل أحد وجه الصواب فيه، وفي كيفية تطبيقه العملي.. لأنه مطلوب من جميع الناس على اختلاف أحوالهم، وصفاتهم، ومواقفهم..

ب: لعل شدة انحرافه عن علي «عليه السلام»، وبغضه له قد كان هو الداعي له إلى إظهار هذه الشراسة غير المتوقعة..

ج: يبدو: أنه كان يدين الله تعالى بتكفير علي «عليه السلام» - والعياذ بالله - لأنه إذا كان يرى أن التخلف عن نصره عائشة هو الكفر، فهل ترى أنه سيرى أن من يقاتلها مؤمن أو مسلم؟!

د: لعل نزق الشباب، وعدم تقدير الأمور، والرعوننة الناشئة عن

الطيش والهوى، والجهل المطبق بالحقائق كان مؤثراً في اندفاعه غير المعقول ولا المقبول..

3 - أما الإجابة على السؤال الثالث والأخير، فهي أننا لا نتوقع أن يكون الحسن البصري آنئذ عالماً ولا فقيهاً، فإن عمره كان أقل من خمسة عشر عاماً، لأنه ولد قبل قتل عمر بن الخطاب بسنتين كما تقدم.. ولا نتوقع أن يكون لديه في هذا السن الكثير من العلم، ولعله كان يجهل حتى بأبسط الأشياء. وقد قرأنا أن الناس الذين ساروا إلى فتح بعض بلاد فارس، بقيادة أبي موسى الأشعري في عهد عمر، كانوا لا يعرفون أن الحدث يوجب الوضوء، فأرسل أبو موسى من ينادي في ذلك الجيش: أن الوضوء على من أحدث..

ومن يراجع كتب التراجم، مثل تذكرة الحفاظ وغيره، يلاحظ في ترجمة أعيان العلماء: ما يشير إلى ذلك، حيث نقرأ فيها: أن العالم الفلاني كان عنده عشرة أحاديث، أو ثلاثون، أو عشرون، أو ستون حديثاً، أو نحو ذلك.. مع أنك تراهم يبالغون في علمه، ويصفونه بأوصاف باهرة، وكبيرة، ويثنون عليه بما لا مزيد عليه..

ما منعك؟!:

وحين أفرغ الحسن البصري ما في جعبته من تجنيات على علي «عليه السلام» ظن أنها تمثل إدانة له، حيث ادعى أنه قتل عدواناً بالأمس أناساً يشهدون الشهادتين، ويعملون بأحكام الشريعة.

لم يجبه «عليه السلام»: بأن عليك أن تسأل عائشة وطلحة

والزبير نفس هذا السؤال.. مع أنه سؤال وجيه جداً.. فأجابه «عليه السلام» بالسؤال الصاعق، الذي بين له: أن هذا يمثل إدانة للسائل نفسه، إذ لو كان الأمر كما يقول، فقد كان عليه أن لا يقف على الحياد، بل يكون مع الطرف الآخر، فإن الحياد في هذا الموقع خيانة ومعصية، فلماذا خان وعصى؟!

الحسن.. وإبليس:

وجاء جواب الحسن البصري على شكل رواية تقول: إنه خرج في أول يوم متسلحاً مغتسلاً، قاصداً نصرة الناكثين، لأنه ظن أن التخلف عن عائشة هو الكفر.. فسمع من الخربة نادياً ينادي: ارجع، فإن القاتل والمقتول في النار، فرجع..

ثم تكرر هذا الأمر معه مرة أخرى في اليوم الثاني.. الخ..

وهو جواب لا يسمن ولا يغني من جوع:

فأولاً: كيف صار التخلف عن عائشة كفراً.. والحال أن عائشة تقود جيش الناكثين.. وهي عاصية - بخروجها - أمر الله ورسوله.. كما أنها تدعو إلى نكث بيعة إمام أجمعت الأمة، واجتمعت عليه. كما أن عائشة نفسها كانت قد أمرت بقتل طائفة كبيرة من المؤمنين في البصرة قبل حرب الجمل الأكبر.

ثانياً: هناك مفاجأة أخرى سجلها «عليه السلام» حين أخبر أن الذي نادى الحسن من الخريبة هو إبليس.

وربما كان هدف الحسن من إيراد هذا الحديث هو الإيحاء بأن له مقاماً محموداً عند الله، إلى حد أن الكرامات تظهر له، والملائكة تسمعه صوته، وتحل له المشكلات.. وإذ به يفاجأ بأن الذي كان يحدثه ويناديه هو إبليس لا الملك، فتبخرت الأحلام بإنتاج القداسة من خلال هكذا ادعاءات..

ثالثاً: ومما زاد الطين بلة: أنه «عليه السلام» حين صرح باسم إبليس قال للحسن: ذلك أخوك إبليس. فإن دل هذا على شيء فلا بد أن يدل على أن ثمة قواسم مشتركة جعلت صحة اعتبار هذا أخاً لذلك..

رابعاً: والأهم من ذلك: أنه «عليه السلام» قد بيّن للحسن: أنه لم يفهم معنى كلام إبليس: «القاتل والمقتول في النار»، فإنه يحتمل فيه معنيان:

أحدهما: التسوية بين القاتل الظالم والمظلوم المقتول. وهذا غير معقول ولا مقبول، فإن من غير الممكن أن يكون الظالم والمظلوم سواء عند الله، فإن ذلك يناقض أبده البديهة، وهو يخالف الكثير الكثير من الآيات الصريحة، والأحاديث المتواترة، ويسقط حكم العقل والوجدان، وقضاء الفطرة..

الثاني: أن يكون المراد: أن القاتل والمقتول من الظالمين والناكثين والمعتدين في النار. وهذا المعنى منسجم مع الموازين الصحيحة والمعايير الواضحة والصريحة، وليس فيه أي تأويل، أو صرف عن الظاهر، بل ليس فيه مجاز ولا كناية ولا غير ذلك.

فلماذا يصرف النظر عنه إلى معنى يتناقض مع الثوابت، ويوقع في مخالفة أبده البديهيات الشرعية والعقلية والوجدانية والفطرية؟!

أرقت ماء كثيراً يا حسن:

وقد ذكرت الرواية الأولى: أن علياً «عليه السلام» أخذ على الحسن البصري الإسراف في الماء وهو يتوضأ.. وهذا يدل على تشدد الإسلام في أمر الإسراف، فلا يرضى به حتى لو كان في صب الماء في الوضوء..

وهذا يعني: أنه لا بد من رعاية التوازن والتقدير في مختلف الأمور، وفي جميع الأحوال.. ويريد الله سبحانه أن يكون ذلك جزءاً من وعي الناس، وفي صلب تفكيرهم، إلى حد أن تصبح الممارسة على أساسه ومن خلاله عفوية وطبيعية..

وفي هذا تخطئة ضمنية للنظرة التي تجعل من توفر الكثرة سبيلاً للتساهل وعدم المبالاة في رعاية حالة التوازن في الممارسة.. ولكن الإسلام يقول: إن الإسراف ممقوت في حد ذاته، فحتى إذا كان الماء أنهاراً وبحاراً، فإن ذلك لا يبرر الهدر والإسراف فيه..

لا زلت مسوءاً:

وقد جاءت كلمة الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للحسن البصري: لا زلت مسوءاً، على سبيل الدعاء عليه، وصرحت الرواية بأن الله تعالى قد استجاب هذا الدعاء فيه: فما زال الحسن مسوءاً

مهموماً حتى مات..

وما نريد لفت النظر إليه في هذا المورد هو ما يلي:

1 - إن الحسن البصري قد أخذ على أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنه أكثر من إراقة دماء المسلمين.. فإن كان قد أراقها ظالماً معتدياً فقد كان على الحسن أن يكون في جملة المتصددين له..

وإن لم يكن ظالماً، فيجب أن يكون في جملة أنصاره الراضين بفعله، ولا يعد ذلك من المؤاخذات عليه.

وإن كان يرى أن كلا الفريقين في النار، فكان يجب عليه أن يعترض على الفريق الآخر أيضاً بمثل ما اعترض به على علي «عليه السلام».

على أنه إن كان الفريقان في النار، فلماذا يستاء الحسن من إراقة دمائهم، ويجعل ذلك من المآخذ على أمير المؤمنين «عليه السلام»؟!

2 - إن من لا يعرف أبسط الأحكام الشرعية، التي يحتاج إليها ويمارسها في كل يوم عدة مرات، والتي لا يجهلها عامة الناس، كيف يعرض صدره لإبداء الرأي في قضية خطيرة تعني الأمة بأسرها، مع أنه قد يترتب على هذا الرأي هتك حرمت، ويلامس مصير جيل عظيم من الناس؟!

3 - إن من يسوءه ويحزنه إراقة دماء الناكثين للبيعة، ومثيري الفتنة في الأمة، والقتلة لألوف الناس بلا ذنب، حتى قبل أن يصل إليهم علي «عليه السلام» - إن من يسوءه قتل هؤلاء - ينبغي أن يظل

مسوءاً بما يراه من نكبات تحل بالظالمين والمعتدين على الأمة والناكثين للعهود..

ولعل هذا هو ما قصده علي «عليه السلام» بدعائه على الحسن بقوله: «فلا زلت مسوءاً».

4 - إن احتياط الحسن البصري الذي تجلى بصب الماء الكثير على أعضائه كان ينبغي أن يسري إلى القضايا الكبرى التي تمس الدين ومستقبل الأمة بأسرها أيضاً، فيدقق فيها، ليعرف المحق من المبطل، وعليه أن ينظر: هل كان يجوز لـ علي «عليه السلام»، ولغيره أن يتركوهم ليعيثوا فساداً في الأمة، ويعبثوا بأمنها، ويعرضوها للخطر الشديد والأكيد؟!

التحوير والتزوير:

وبعدما تقدم نقول:

إن أهل الباطل لم يتركوا الأمور تجري على طبيعتها، بل حاولوا أن يمارسوا التزوير حتى في أبده البديهيّات، وأوضح الواضحات، فحوروا هذه الرواية بالذات، وزعموا: أن المقصود بالحسن هو الحسن بن علي «عليه السلام»، لا الحسن البصري.

وبناءً على ذلك، زعموا: أن الحسن بن علي «عليه السلام» كان عثمانياً..

وقد بينا في كتابنا هذا: أن هذا كلام باطل بلا ريب.. غير أن تذكير القارئ الكريم ببعض ما ينبغي تذكّره، لن يكون بغير فائدة أو

عائدة، فنقول:

قالوا عن الإمام الحسن «عليه السلام»: إنه «كان عثمانياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة».

وقالوا: «وربما غلا في عثمانيته حتى قال لأبيه ذات يوم ما لا يحب إلخ...».

فقد روى البلاذري: أنه «عليه السلام» مر بابنه الحسن، وهو يتوضأ، فقال له: اسبغ الوضوء، يا حسن.

فأجابه الحسن بهذه الكلمة المرة لقد قتلتكم - قتلت - بالأمس رجلاً كان يسبغ الوضوء.

فلم يزد على أن قال: لقد أطال الله حزنك على عثمان (1).

ونذكر هنا ما يلي:

أولاً: إن من نزلت في حقه آية التطهير، ويكون سيد شباب أهل الجنة لا يمكن أن يكون ممن لا يحسن الوضوء..

ثانياً: إن الإمام الحسن «عليه السلام» كان ابن علي «عليه السلام» وابن النبي المصطفى «صلى الله عليه وآله»، وقد عاش معهما وفي كنفهما، ومع الإمام الحسين والزهراء «عليهما السلام»،

(1) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 12 وج 5 ص 81 والفتنة الكبرى (علي وبنوه) ص 176. وراجع: الإمام الحسن لآل يس ص 50 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 543.

وسائر أهل البيت وغيرهم. فمن كان كذلك، هل يعقل أن يكون أمره مخفياً على الناس، وحتى على هؤلاء الصفوة، فلم ير أحد منهم الإمام الحسن «عليه السلام» يتوضأ طيلة أكثر من ثلاثين سنة، ليرى خطأ يرشده إلى خطئه الذي هو واقع فيه؟!

وهل يعقل: أن يكون الإمام الحسن نفسه لم ير وضوء النبي «صلى الله عليه وآله» ولا وضوء علي وفاطمة «عليهما السلام» وغيرهم ليتعلم منهم الوضوء الصحيح؟!

ثالثاً: خلو هذا الأسلوب من أدب التعاطي مع الأمور، ولا سيما للابن مع أبيه، ولا سيما إذا كان الابن هو الحسن، والأب هو علي «عليهما السلام»، فلا يمكن أن يكون خالياً من الأدب الرسالي كما تريد هذه الرواية المزعومة أن توحى به، وذلك واضح..

رابعاً: ألم يكن علي «عليه السلام» هو الذي أرسل الإمام الحسن «عليه السلام» ليكون هو والحسين «عليه السلام» على باب عثمان، ويدفعا عنه المهاجمين؟!

خامساً: ألم يكن الإمام الحسن «عليه السلام» يعرف أن أباه مع الحق ومع القرآن، والقرآن والحق معه. فكيف يتهمه بقتل الناس، وظلمهم، حتى الذين كانوا من أهل الدين ويهتمون بمراعاة أحكام الشرع في عباداتهم وغيرها؟!

الفصل الثامن:

ما أفلح قوم وليتهم امرأة..

عائشة هي الأساس:

إن من يراجع أحداث حرب الجمل يخرج بنتيجة مفادها: أن عائشة كانت هي المحور والأساس في التصميم والقرار، وهي المؤثر الأكبر في جمع الناس، وفي إثارة حماسهم، واندفاعهم إلى المشاركة، وخوض اللجج، وبذل المهج في حرب الجمل.. أما طلحة والزبير فقد شكلا عنصراً رئيسياً في التنفيذ والتنظيم والإجراء..

وقد ساعدها على بلوغ هذا المقام شدة طاعة الناس لها، لأجل سياسة أبي بكر وعمر تجاهها، حيث كانت تحظى بكل رعاية، وعناية دون غيرها من أمهات المؤمنين، لا سيما بملاحظة ما روجته هي عن نفسها، وساعدها عليه محبوبها: من حب النبي لها، وما كان لها من منزلة خاصة عنده.. بالإضافة إلى ما كانت تدلُّ به على الناس من أمومتها للمؤمنين، وهي الصفة التي كانت تستند إليها في مساعيها لجلب التأييد وحشد الناس للحرب.

فلاحظ كتابها لزيد بن صوحان وكلامها مع كعب بن سور، ومع

غيرهما، فإنها ما فتئت تدلُّ بأمومتها وتتججج بها، مع أن هذه الأمومة إنما توجب حرمة الزوج بها، وتوجب حفظها إكراماً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا توجب طاعتها في حرب إمامها، ولا الرضا منها بخروجها من بيتها مخالفة للقرآن ولأمر النبي «صلى الله عليه وآله»..

ويدلنا على شدة تأثيرها في الناس: أنها أطلقت شعار الأخذ بثار عثمان، بالرغم من أنها هي التي أمرت بقتله..

وهي التي تتهم علياً «عليه السلام» بالتأليب على عثمان، وينقاد الناس لها، ويصدقونها في هذه التهمة، مع أنها أعرف الناس ببراءة علي «عليه السلام» من هذه التهمة، حتى أن ابن سيرين يقول: ما علمت أن علياً «عليه السلام» اتهم بدم عثمان حتى بويع، فلما بويع اتهمه الناس(1).

ثم دعت الناس إلى قتل قتلة عثمان، بعد أن أعلنت أن علياً «عليه السلام» ومن معه هم الذين فعلوا ذلك.

ثم إنها أعطت أتباعها والناس مبرراً لنكت بيعة علي «عليه السلام» حين ادعت أنه «عليه السلام» ابتز الناس أمرهم، وأن الناس بايعوه من غير مشورة من الجماعة. مما يعني: أنها إنما تدعو الناس إلى نكت بيعته، ثم إلى حربه، وتجمع الناس حولها، وتشكل منهم قوة

(1) العقد الفريد ج4 ص305.

ضاربة ومحاربة.

ثم جعلت طلحة والزبير قائدين ميدانيين لها، بالرغم من أنهما كانا من أشد المحرضين على عثمان، والعاملين على قتله.. وكانت كتبهما التي تدعو الناس إلى قتل عثمان حاضرة ومتداولة في أيدي الناس، كما قاله عبد الله بن حكيم لطلحة..

ثم أمعنت في تكريس الأمر لصالح طلحة والزبير، حين لم تقتصر على إبطال خلافة علي «عليه السلام»، بل أعادت الأمر شورى بين «الرهط الذين اختارهم عمر».

ومن الواضح: أن علياً «عليه السلام» إذا خلع - وكان ابن عوف قد مات قبل ذلك، ولم يبق إلا سعد وطلحة والزبير وعلي «عليه السلام» - فإن الأمر ينحصر بطلحة والزبير، لأن علياً «عليه السلام» متهم بدم عثمان، وسعد إن خالف، فلا جدوى من مخالفته، لأنه واحد في مقابل اثنين، هما: طلحة والزبير..

يضاف إلى ذلك كله: أننا قد رأينا كيف أن جملها كان راية الحرب للجيش الذي تقوده، ولم يكن لهم علم غيره⁽¹⁾. كما أن رجوع الزبير عن الحرب وقتله، وقتل طلحة وابنه محمد بن طلحة، وسقوط عبد الله بن الزبير سريعاً وخروجه من دائرة التأثير لم يوقف تلك الحرب، ولم ينهزم الجيش بسبب ذلك، بل تواصل القتال بكل شدة

(1) شذرات الذهب ج 1 ص 42 والعقد الفريد ج 4 ص 326.

وحدة بقيادة عائشة إلى أن عقر الجمل وسقط، فهرب الناس حينئذ..

يضاف إلى جميع ما تقدم: أن عائشة كانت تتصرف على أساس أن زمام الأمور بيدها، وأن لها هي دون سواها الحل والعقد، واتخاذ القرارات الصعبة والمصيرية بدءاً من أمرها بقتل عثمان بن حنيف، وانتهاء بالهزيمة الشنعاء التي حصلت لها في حرب الجمل.. كما أنها حين حلت مشكلة تنازع طلحة والزبير على الصلاة، قد قررت: أنها إذا انتصرت في الحرب، تستخلف من شاءت، وبذلك حسمت الخلاف الذي أثاره مروان بين طلحة والزبير فيما يرتبط بمن يسلم عليه بالأمرة..

ولا ننسى أيضاً: أنها هي التي حلت مشكلة السيطرة على بيت المال وختمه..

وهي التي أمرت بقتل أسارى البصرة في حرب الجمل الأصغر.
وهي التي أمرت الزبير على الحرب..

إلى آخر ما هنالك مما يراه المتتبع البصير، والناقد الخبير، ولا نرى حاجة إلى استقصائه..

دليل أبي بكر:

عن الحسن: إن عائشة أرسلت إلى أبي بكر فقال: إنك لأم، وإن حقك لعظيم، ولكن سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: لن

يفلح قوم تملكهم امرأة(1).

وروى الشعبي عن مسلم بن أبي بكرة، عن أبيه قال: لما قدم طلحة والزبير البصرة تقلدت سيفي وأنا أريد نصرهما، فدخلت على عائشة، وإذا هي تأمر وتنهى، وإذا الأمر أمرها، فذكرت حديثاً كنت سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «لن يفلح قوم يدبر أمرهم امرأة».

فانصرفوا واعتزلتهم.

وقد روي هذا الخبر على صورة أخرى: أن قوماً يخرجون بعدي في فئة رأسها امرأة لا يفلحون أبداً(2).

وروى البخاري عن أبي بكرة، قال: لقد نفعتني الله بكلمة سمعتها من رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيام الجمل، بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل، فأقاتل معهم. قال: لما بلغ رسول الله «صلى

(1) فتح الباري ج 13 ص 56 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج 5 ص 207 عنه. وراجع حول ولاية المرأة: بحار الأنوار ج 74 ص 138 وج 101 ص 275 وج 15 ص 212 وج 100 ص 254 وتحف العقول ص 35 والخرائج والجرائح ج 1 ص 79.

وهناك نصوص أخرى تدل على ذلك، فراجع: بحار الأنوار ج 52 ص 257 - 259 عن الكافي في الروضة، وج 101 ص 275 ومستدرك سفينة البحار

ج 10 ص 51 وج 4 ص 15

(2) راجع: بحار الأنوار ج 32 ص 212 و 213.

الله عليه وآله» أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة⁽¹⁾.

قال سبط بن الجوزي: «قلت: هذه بنت كسرى اسمها بوران، فإن أمور الناس اختلت لما وليتهم. فكذا كل امرأة تولت أمراً يحتاج إلى الاستئثار والرأي. ولهذا لا تلي المرأة الإمارة ولا القضاء ولا الإمامة ولا نحو ذلك»⁽²⁾.

ولكن أبا بكره اعتزل الفريقين يوم الجمل وصفين⁽³⁾.

(1) صحيح البخاري ج 9 ص 70 و (ط دار الفكر) ج 5 ص 136 و ج 8 ص 97 والمستدرک للحاکم ج 4 ص 291 و 524 و 525 وتذكرة الخواص ج 1 ص 369 والسنن الكبرى للبيهقي ج 3 ص 90 و ج 10 ص 117 ومجمع الزوائد ج 7 = = ص 234 وفتح الباري ج 8 ص 97 وعمدة القاري ج 18 ص 58 و ج 24 ص 204 وتحفة الأحوذى ج 6 ص 447 وكشف الخفاء ج 2 ص 150 وقاموس الرجال للتستري ج 11 ص 240 والبدایة والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج 6 ص 237 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 231 والعمدة لابن البطريق ص 455 وبحار الأنوار ج 32 ص 194 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 227 و سنن النسائي ج 4 ص 305 والترمذي، أبواب الفتن ج 9 ص 119 ومسند أحمد ج 5 ص 38 و 43 و 47 و 51.

(2) تذكرة الخواص ج 1 ص 370.

(3) خلاصة تذهيب تذهيب الكمال ص 404 والأعلام للزركلي ج 8 ص 44 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 4 ص 1531 وقاموس الرجال ج 10 ص 401 عنه، وعمدة القاري ج 13 ص 208 و ج 17 ص 305 وتذهيب

وروى جابر عن الإمام الباقر «عليه السلام»: «ولا تولي المرأة القضاء ولا الإمارة» (1).

ونقول:

1 - لعل النبي «صلى الله عليه وآله» كرر هذا القول عن المرأة، فأورده تارة على سبيل ضرب القاعدة في ولاية المرأة، والآخر على سبيل الإخبار بالغيب عن عائشة وما يكون منها من تولي أمور الناكثين في حرب الجمل..

2 - إن أبا بكر هو أحد الذين شهدوا على المغيرة بالزنا، وكانوا أربعة، ولكن زياد بن أبيه قد لجلج في شهادته، ووصف ما جرى، ولم يصل إلى حد التصريح، لأنه لمس حرصاً قوياً على المغيرة، وعرف أن المطلوب هو أن لا يصل الأمر إلى الحد الأقصى، فنتج عن ذلك جلد الشهود الثلاثة الآخرين، ومنهم أبو بكر هذا..

الكمال ج 30 ص 9 وراجع: الإصابة ج 4 ص 586 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 546 والوافي بالوفيات ج 27 ص 101 والبداية والنهاية ج 8 ص 63.

(1) الخصال (ط جماعة المدرسين) ص 585 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 220 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 162 وبحار الأنوار ج 100 ص 254 ومستند الشيعة للنراقي ج 2 ص 519 ومستدرك الوسائل ج 8 ص 347 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 323 ومستدرك سفينة البحار ج 4 ص 15 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 3 ص 342.

3 - إن أبا بكر في كلامه هذا يعترف لعائشة بأمومتها، التزاماً منه بمنطق القرآن: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)⁽¹⁾، ولكنه لم يحدد معنى الأمومة الذي يؤمن به.. وقد قلنا: إن المراد بالآية هو أن لها أحكام الأم من حيث حرمة الزواج بها بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ويدلنا على ذلك:

أولاً: إن هذه الآية قد نزلت للرد على طلحة وأضرابه ممن آذوا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حيث قالوا: إنهم سوف يتزوجون نساءه من بعده.

ثانياً: إن من المعلوم: أنه لا يجوز النظر إلى شعر زوجة الرسول «صلى الله عليه وآله»، ولا مصافحتها، ولا يرثها المؤمنون ولا ترثهم..

3 - لعل مراد أبي بكر من «حق عائشة العظيم»:

أولاً: من حيث لزوم إكرامها وحفظها ورعايتها، إكراماً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو لأنه يرى أنها تستحق ذلك، لأنها كانت تشاركه البغض لعلي «عليه السلام» كما يدل عليه بعض ما نقل عنه⁽²⁾.

(1) الآية 6 من سورة الأحزاب.

(2) أنساب الأشراف ج 1 ص 490 و 494.

وتقدم: أنه اعتزل الفريقين في الجمل وصفين.. ربما لأنه كان يساوي بينهما، ولا يفرق بين الحق والباطل، وربما لأنه كان يخاف من القتل بسيف علي «عليه السلام» إن شارك مع مناوئيه، أو من القتل بسيف غيره إن كان معه، ولا يحب أن يكون معه..

ثانياً: لعله يرى حق الإسلام، فإن للمسلم على المسلم حقاً بل حقوقاً كثيرة. وهي حقوق عظيمة أيضاً.. لو روعيت من قبل الطرفين أو الأطراف..

4 - لعل أبا بكره إما قد أدرك أن ما تريده عائشة من تحركها ضد علي «عليه السلام» هو الزعامة والولاية والإمامة.. أو أنه وجد نفسه أمام أمر واقع، وكأنه من المسلمات، وهو أنها كانت هي التي تأمر وتنهى، وأن الناس بما فيهم طلحة والزبير ومروان وغيرهم قد سلموا وانقادوا لها، وولوها الأمر، ولم يعد لها منازع، ولا عن ممارسة ولايتها رادع أو مانع.. وأبو بكره كان يبحث عن الرابع ليكون معه، ونفسه لا تطاوعه لأن يكون مع علي «عليه السلام»، فاعتزل الفريقين.

5 - إن أبا بكره كان يريد إرضاء بني أمية وعدم إغضاب علي «عليه السلام»، فوجد في الكلمة التي سمعها من رسول الله «صلى الله عليه وآله» حول ولاية المرأة مخرجاً له، فتشبت به، ولكنه أرضى خصوم علي «عليه السلام» باعتزاله إياه، ولكن من دون تقديم مبرر لهذا الاعتزال، لأنه يعرف أن علياً «عليه السلام» لا

يجازيه على هذا الاعتزال.

النص الذي رواه ابوبكرة:

وعلينا أن لا نغفل عن: أن هذا النص الذي رواه ابو بكرة عن النبي «صلى الله عليه وآله» قد جاء بكلمة «لن» التي قال الزمخشري: إنها تفيد تأييد النفي (1).. وتوكيده (2) ووافقه على ذلك الحفيد (3) وابن عطية (4).

وناقش بعضهم في ذلك:

أولاً: بأن هذه دعاوى بلا دليل (5).

ثانياً: لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (فلن أكلّم اليوم

(1) عن الأنموذج للزمخشري كما في مغني اللبيب (شرح الأمير) ج 1 ص 221 وراجع شرح الأشموني على الألفية ج 3 ص 278 وجمع الهوامع ج 2 ص 4 وشرح التصريح ج 2 ص 229 وشرح الفاكهي على القطر (بهامش حاشية يس) ج 1 ص 102 وحاشية العدوى على شذور الذهب ج 2 ص 71 والحدائق الندية ص 194.

(2) المغني (بشرح الأمير) ج 1 ص 221 عن الزمخشري في الكشف، وشرح الأشموني ج 3 ص 278 وشرح التصريح ج 2 ص 229 والحدائق الندية ص 194 عن الكشف والمفصل، والفاكهي على قطر الندى (بهامش حاشية يس) ج 1 ص 102 وحاشية العدوى ج 2 ص 71.

(3) حاشية يس على مجيب النداء ج 1 ص 102.

(4) جمع الهوامع ج 2 ص 4.

(5) المغني (بشرح الأمير) ج 1 ص 221.

إنسيّاً(1)، لأن هذا التقييد يوجب التناقض(2).

ثالثاً: لو كانت للتأبيد لكان ذكر الأبد في (وَلَا يَتَمَوَّنُهُ أَبَدًا)(3)، تكراراً، والأصل عدمه(4).

ونقول:

أولاً: إن ظاهر قولهم: إن كلمة «لن» تفيد نفي وقوع مدخولها في الاستقبال، هو إفادة التأبيد، فإنه إذا نفي المدخول في الاستقبال، وإذا لم يحدد غاية لهذا النفي دل ذلك على استغراق جميع آتات المستقبل، إذ لو حصل مدخولها في أيّ من آتات الاستقبال لم يتحقق النفي..

وهذا هو ما يتجلى في قوله تعالى: (لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا)(5) حيث أطلق ولم يقيد بغاية، فدل على تأبيد النفي..

ولكن إذا فرض وجود قرينة تحدد حجم الزمان الذي انصب نفي

(1) الآية 26 من سورة مريم.

(2) المغني (بشرح الأمير) ج 1 ص 221 وحاشية الصبان على الأشموني ج 3 ص 278 وشرح التصريح ج 2 ص 229 وحاشية العدوى على شذور الذهب ج 2 ص 71 وجمع الهوامع ج 2 ص 4.

(3) الآية 7 من سورة الجمعة.

(4) المغني (بشرح الأمير) ج 1 ص 221 وحاشية الصبان على الأشموني ج 3 ص 278 وشرح التصريح ج 3 ص 229 وحاشية العدوى على شذور الذهب ج 2 ص 71 وجمع الهوامع ج 2 ص 4.

(5) الآية 73 من سورة الحج.

مدخولها عليه، وأوجب حصر النفي فيه. كقول بني إسرائيل: (لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (1).

وكقول مريم عليها السلام: (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَاءً) (2).. غاية الأمر أن القرينة الموجبة للتحديد ربما تكون حالية، وقد تكون مقالية..

ثانياً: إن كان التأبيد الذي قاله الزمخشري دعوى بلا دليل، فإن تخصيص النفي بحصة زمانية معينة هو الآخر دعوى بلا دليل.. بل هو دعوى تحتاج إلى إثبات حدود الزمان التي انتهت النفي إليها في كل مورد، أو إعطاء ضابطة يمكن الرجوع إليها في الموارد كلها..

وقد ادعى بعضهم: أن استفادة التأبيد من قوله تعالى: (لَنْ يَخْلُقُوا ثُبَابًا) ليست من كلمة دون «لن»، بل لأمر خارجي، وهو كونه محالاً، والمحالية لا تختص بزمان دون زمان. وكذا الحال في قوله تعالى: (وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ) (3) «(4).

ونقول:

أولاً: إن ادعاء أن الدلالة على التأبيد ليست من كلمة «لن» دعوى بلا دليل.

(1) الآية 91 من سورة طه.

(2) الآية 26 من سورة مريم.

(3) الآية 47 من سورة الحج.

(4) راجع: شرح التصريح ج 2 ص 229 وحاشية العدوى على شذور الذهب

ج 2 ص 70 و 71 عنه، وهمع الهوامع ج 2 ص 4.

ثانياً: إن الله تعالى إنما يخاطب الكافرين بهذه الآية، وهم يرون أن لمعبوداتهم من دون الله نفس القدرات والخصائص الإلهية، ولا يرون محالية صدور الخلق ولو بصورة خفيفة من معبوداتهم تلك..

كما أن الله تعالى لم يصرح بهذه الآية بالمحالية بل بادر إلى نفي وقوع ذلك على وجه التأييد لتستفاد المحالية من هذا النفي بـ «لن»، حيث ثبت صحته بظهور عجزهم.

أما بالنسبة للزوم التناقض بين التأييد والتقيد باليوم أو بالشهر ونحوه، فيرد عليه:

أولاً: إن القائل بالتأييد إنما يقول به عند إطلاق منفيها، وخلوه عن المقيّدات (1).

ثانياً: إنه إذا كان معنى كلمة «لن» هو نفي التأييد، وثبت ذلك بالنقل الصحيح، فإن ذلك يجعل إستعمالها في غير معناها الحقيقي من الاستعمال المجازي، ولا يجعله غلطاً.. وليكن هذا منه.

ثالثاً: إن التقيد لا ينافي التأييد، بل هو دليل عليه، إذ لولا التقيد، لدلت على التأييد، ولذلك يصح التطويل والتقصير في الأزمان، فيقال: لن تفعله سنة أو عشر سنين أو مئة سنة.

وأما بالنسبة للزوم التكرار، فيجاب عنه:

أولاً: إن هذا ليس تكراراً للفظ نفسه، ولا بمرادفه، لأن الأبد اسم،

(1) المنصف من الكلام ج 2 ص 68 والحدائق الندية للسيد علي خان ص 194.

وهو لا يرادف الحرف وهو لن، ليكون تكراراً.

ثانياً: التأبيد هو نفس معنى أبدأ بالمطابقة، ولكنه جزء معنى «لن»، فتدل عليه بالدلالة التضمنية، لأن كلمة «لن» تدل على الاستقبال، وعلى النفي معاً، وكلمة أبدأ تدل على الأبد بالمطابقة، ولا تدل على النفي أصلاً. وقد يكون الداعي إلى التأكيد هو نفي استبعاد مدخول «لن» على جهة التأبيد.. فتأتي كلمة أبدأ لتؤكد هذا التأبيد للنفي (1).

ثالثاً: لو سلم أن كلمة لن لها نفس معنى أبدأ، فلا مانع من التأكيد بالمرادف، ولا سيما إذا احتمل السامع أن تكون لن لمجرد النفي في المستقبل الأعم من المحدود كقوله تعالى: (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (2). والمطلق المؤبد، كما في قوله تعالى: (لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً) (3).

التجني على الزمخشري:

وزعم ابن مالك: أن الحامل للزمخشري على ادعاء «أن لن

(1) راجع: المنصف من الكلام ج2 ص68 والحدائق الندية للسيد علي خان ص194.

(2) الآية 91 من سورة طه.

(3) الآية 19 من سورة الجاثية.

لتأبيد النفي: اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة»(1).
وقد قال تعالى: (لَنْ تَرَانِي)(2)، فإذا كانت كلمة «لن» للتأبيد، فإن
مذهبه هذا يتأيد بها.

وقالوا في جوابه: إن هذا باطل فقد ثبت في الحديث المتواتر: أن
أهل الجنة يرونه تعالى(3).

ويرد عليهم:

أولاً: أن الزمخشري لغوي، يتحدث عن معنى هذه الكلمة وتلك
في لغة العرب، وليس للاعتقادات دخل في الأوضاع اللغوية. وهو
ثقة في النقل(4).

ثانياً: لماذا لا نعكس الأمر فنقول: إن دعوى عدم دلالة كلمة لن
على تأبيد النفي تهدف إلى الفرار من دلالة الآية المباركة على نفي
الرؤية على سبيل التأبيد..

ثالثاً: إن استحالة رؤيته تعالى ظاهرة عند العقل والعقلاء لأجل
لزوم محاذير عقلية كثيرة..

(1) الحقائق الندية للسيد علي خان ص 194 ومجيب الندا على القطر (مطبوع
بهامش حاشية يس) ج 1 ص 103 وهمع الهوامع ج 2 ص 4 وراجع حاشية
الأمير على المغني ج 1 ص 221 والكواكب الدرية للأهدل ج 2 ص 61.

(2) الآية 150 من سورة الأعراف.

(3) الكواكب الدرية للأهدل ج 2 ص 61.

(4) حاشية يس على مجيب الندا ج 1 ص 103.

وإن الحديث إذا خالف صريح العقل، فلا بد من رده على من رواه..

ومن المعلوم: أن الرؤية سواء أكانت في الدنيا أو في الآخر تقتضي أن يكون المرئي في مكان، وفي جهة، ومحدوداً، والله تعالى لا متناه، وغير محدود، ليس في جهة، ولا في مكان. ولا يفرق في ذلك بين الدنيا والآخرة..

القضية حقيقية:

1 - وبعد.. فإن قوله «صلى الله عليه وآله»: لن يفلح قوم تملكهم امرأة.. قد جاء على نحو القضية الحقيقية، لا الخارجية، إذ لم يكن هناك قوم تملكهم امرأة، ويريد «صلى الله عليه وآله» أن يرشدهم إلى عدم صحة وسلامة هذا الواقع، بل هو «صلى الله عليه وآله» يورد كلامه على سبيل ضرب القاعدة التي يفترض مراعاتها في كل زمان ومكان..

2 - إن كون القضية واردة على سبيل ضرب القاعدة يؤيد أيضاً ما ذكرناه آنفاً من أن كلمة «لن» تفيد تأييد النفي، كما هو ظاهر..

تملكهم امرأة:

وقد لفت نظرنا التعبير بكلمة «تملكهم امرأة»، فإنها أكثر صراحة من كلمة وليتهم أو «ولوا أمرهم امرأة» مثلاً، لأنها تشير إلى شدة تسلطها عليهم حتى تصير بمثابة المالك الذي يتصرف بما يملكه

من موقع مالكيته كيف يشاء.

أما تولي الأمور فيدل على مجرد التصرف التدبيري، وتصريف الشؤون في نطاق ما يصلحهم، أو يرفع من شأنهم..

كما أنه «صلى الله عليه وآله» قد عدى كلمة «تملك» إلى الضمير الدال على نفس ذواتهم، فقال: تملكهم، ولم يقل: تملك أمرهم أو أمورهم. وملك المرأة لذوات أولئك الناس فيه إمعان في التسلط عليهم، ويظهر المزيد من الضعف والوهن فيهم.. كما أنه لا يخلو عن تحريض مبطن على رفض هذا الواقع، والعمل على الخروج منه..

ولاية المرأة وفلاح الأمة:

وبعد.. فقد تحدثنا في موضع سابق من هذا الكتاب عن أن المرأة محجوبة عن بعض المقامات والمناصب، ومنها: مقام النبوة والإمامة، ومنصب القضاء، وإمامة جماعة الرجال في الصلاة، وتولي السلطة. وغير ذلك..

وقد أظهر التعبير السابق بكلمة «يفلح»: أنه «صلى الله عليه وآله» بصدد بيان ما ستكون عليه حركة الواقع، من حيث إن المرأة ليست هي التي تستطيع الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى الفلاح والنجاح، بل أنها إن تولت أمره سيبقى على حالة المراوحة في مكانه، إن لم ينته الأمر به إلى الفشل الذريع والخيبة القاتلة.. وهذا إخبار غيبي صادق، وليس مجرد حكم تكليفي ينتج عن مخالفته الإثم، والبعد عن الله سبحانه، بغض النظر عن الحالة الواقعية للأمة، واحتمالات النجاح والفشل في

مسيرتها نحو أهدافها..

ويبقى هنا السؤال عن الأسباب والعوامل التي كرسَتْ هذا الفشل وتلك الخيبة وحرمت الأمة من الفلاح والنجاح في ظل مالكية المرأة لها، وهيمنتها عليها.

وإذا كنا نعلم أن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى توفر تام، وجهد مستقل، فلا محيص عن الاكتفاء بالقليل، والاقتصار على ما نرى أنه العامل الأهم، والسبب الأقوى في ذلك، فنقول باختصار شديد:

إن حاكم الأمة هو أهم عامل في الفلاح والنجاح للأمة، وفي حجبها عنها وتعريضها للفشل والخيبة، فإنه يطبع الأمة بطابعه. ويؤثر في روحها وفي طموحها، وفي دوافعها ومحفزاتها، وفي أهدافها وغاياتها، وحتى في ثقافتها، وفي التزاماتها، وفي روحها ومشاعرها، ومواقفها وسلوكها، ثم في حيويتها وفي نشاطها، وفي خمولها وتراخيها، وفي جدها ولعبها، وفي نجاحها وفشلها.. ثم في سمو وواقعية وفي صياغة وتفاهة وسطحية نظرتها.. وكل ما يرتبط بالالتزام والسلوك، وطريقة الحياة، وطبيعة النظرة إلى الأمور، والتعامل معها..

وقد أشار النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة الطاهرون «عليهم السلام» إلى ذلك في كلماتهم، مثل: ما روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أنه قال: «صنفان من أمتي إذا صلحا صلحت

أمتي، وإذا فسد أمتي.

قيل: يا رسول الله، ومن هما؟!!

قال: الفقهاء والأمراء.

وفي نص آخر ذكر القراء بدل الفقهاء (1).

أما إذا كان الوالي على الناس هو المرأة، فإن احتمالات الفشل تزداد إلى حد يصبح معه الفشل أمراً واقعاً، لا خلاص منه، ولا محيص عنه..

ونحن نعلم: أن اهتمامات النساء تختلف عن اهتمامات الرجال، ولقد روي عن أمير المؤمنين «عليه السلام» أنه قال: «عقول النساء في جمالهن، وجمال الرجال في عقولهن» (2).

وتقدم قوله في كلام له «عليه السلام»: إنهن ناقصات العقول، وروي نحوه في حديث خلقة آدم وحواء (3).. وذكرنا بعض ما يرتبط بهذا الأمر في موضع سابق فلا حاجة إلى الإعادة.

(1) بحار الأنوار ج 72 ص 336 و 340 وج 74 ص 154 وج 2 ص 49 والأُمالي للصدوق ص 448. والخصال ج 1 ص 36 و 37 وعن الإمامة والتبصرة، وعن نوادر الراوندي ص 27.

(2) الأُمالي للصدوق ص 298 ومعاني الأخبار ص 234 و بحار الأنوار ج 1 ص 82.

(3) راجع هذا الحديث في مستدرك سفينة البحار ج 10 ص 51.

وروي عن علي «عليه السلام» أنه قال: «معاشر الناس، لا تطيعوا النساء على حال، ولا تأمنوهن على مال، ولا تذروهن يدبرن أمر العيال، فإنهن إن تركن وما أردن أوردن المهالك، وعدون أمر المالك إلخ..(1).

وعنه «عليه السلام»: اتقوا شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حذر، إن أمرنكم بالمعروف فخالفوهن، كي لا يطمعن منكم في المنكر(2).

وروي عنهم «عليهم السلام»: ما للنساء والرأي والقول(3).
وروي أيضاً عن النبي «صلى الله عليه وآله» قوله: أربع مفسدة للقلوب: الخلوة بالنساء، والاستماع منهن، والأخذ برأيهن..(4).

-
- (1) بحار الأنوار ج100 ص223 والأمالي للصدوق ص275 وعلل الشرائع ج2 ص513 ومن لا يحضره الفقيه ج3 ص554 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج20 ص180 و (ط مؤسسة آل البيت) ج20 ص180 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص230.
- (2) بحار الأنوار ج88 ص255 بحار الأنوار ج100 ص224 وجامع أحاديث الشيعة ج20 ص257 ومستدرك سفينة البحار ج10 ص44.
- (3) إختيار معرفة الرجال ج1 ص393 ومستدرك سفينة البحار ج4 ص15 = والتحرير الطاووسي ص496 وقاموس الرجال للتستري ج9 ص578.
- (4) بحار الأنوار ج1 ص203 وج100 ص226 وج71 ص192 والأمالي للشيخ المفيد ص315 والأمالي للطوسي ص83 وجامع أحاديث الشيعة

وروي أيضاً: لا تعملوا برأي نساءكم (1).

وفي وصية أمير المؤمنين «عليه السلام» للإمام الحسن «عليه السلام»: «وإياك ومشاورة النساء، فإن رأيهن إلى أفن، وعزمهن إلى وهن..»

إلى أن قال: ولا تملك المرأة من أمرها ما جاوزها نفسها» (2).

ج 14 ص 434 وج 16 ص 86 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 266 ووسائل الشيعة (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 507 ومستدرك الوسائل ج 8 ص 348 وج 12 ص 311 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 86 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 571 وموسوعة أحاديث أهل البيت ج 3 ص 339 وج 10 ص 143 ونهج السعادة ج 7 ص 36.

(1) بحار الأنوار ج 75 ص 452 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 84 وج 4 ص 15 عن الكشي.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 56 (الرسائل) الرسالة رقم 31 والكافي ج 5 ص 338 وتحف العقول ص 86 وخصائص الأئمة ص 117 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 65 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 41 = ومستدرك الوسائل ج 14 ص 183 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 218 وعيون الحكم والمواعظ ص 100 وكشف المحجة ص 171 وبحار الأنوار ج 74 ص 213 وبحار الأنوار ج 74 ص 232 وج 100 ص 252 و 253 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 177 وج 10 ص 48 ونهج السعادة ج 4 ص 329 وج 7 ص 401 ونزهة الناظر وتنبيه الخاطر للحلواني ص 60 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16

والأحاديث في هذا الاتجاه كثيرة..

نظرة في هذه الأحاديث:

وهذه الأحاديث تعطي ما يلي:

أولاً: إن للمرأة اهتمامات ورغبات لا تتلاءم مع طموحات واهتمامات المجتمعات ورغباتها في مسيرتها العامة وفي أهدافها الكبرى، فهي - مثلاً - تستغرق في أمورها الذاتية، والسطحية التي تعطي الأولوية للمظاهر في صيغها الجمالية في خصوص ذاتها، دون كل شيء آخر، وفي اتجاه بعينه دون سائر الاتجاهات، أي في اتجاه المستغرق في الشخص، ولا يرى ما حوله، فضلاً عن أن يفكر فيه..

ثانياً: إن القيادة تحتاج إلى توفر عناصر معينة، مثل:

1 - قوة وحصافة الرأي. ولكن رأي المرأة ينتهي إلى الضعف فيه.

2 - تحتاج إلى العزم والإرادة. وعزم النساء عادة إلى وهن وتراجع، وينتهي إلى إحجام بعد إقدام، وأين عزمتهن من عزمات الرجال؟!

3 - تفتقر إلى عنصر الشجاعة، وليس لدى المرأة من الشجاعة ما يكفي لذلك، بل هي تشعر بالحاجة إلى الرجل ليحميها، وإن حظيت

ص122 وج20 ص313 ونظم درر السمطين ص168 وكنز العمال
(مؤسسة الرسالة) ج16 ص182 وأعلام الدين للدليمي ص288.

بعضهن بطرف من الشجاعة، فإنها ستقودها إلى الإغراق والتهور، والاعتساف..

3 - تحتاج إلى رجاحة العقل وقوته، والنساء ناقصات العقول.

4 - وإلى القوة.. والنساء ضعيفات، ويحتجن إلى من يرعى شؤونهن ويقوي من ضعفهن ويحفظهن..

5 - وإلى الكرم والسخاء، وبسط اليد. وكرم النساء ينتهي إلى التبذير والإسراف، وسخاؤهن تضييع وخروج عن القيود والحدود المعقولة، والمقبولة..

ثالثاً: إذا كان صلاح الأمة مرهوناً بصلاح أمرائها وحكامها.. وفسادها يكون بفسادهم. فإن فساد النساء يحمل معه دلائل فساد وإفساد الرجال في أكثر الأحيان.. وليس بالضرورة أن يكون فساد الرجال مستتبطناً لفساد العائلة، ولذلك نلاحظ: أنه يكون في عوائل الرجال الفاسدين صلاح والتزام بالقيم، فإن هذا الصلاح كما يمكن أن يكون بقرار من أصحاب العلاقة، منفصل عن قرار رب العائلة.. كذلك يمكن أن يكون بقرار من رب العائلة نفسه، الذي رضي بالفساد لنفسه، ولم يرضه لعائلته لسبب أو لآخر، كالغيرة، أو الشعور بالكرامة أو سعياً لطيب السمعة، أو شدة حبه وتعلقه بهم ومحبته لهم التي تمنعه من التفريط بهم..

وبذلك يظهر: أن فساد وإفساد الرجل قد يبقى محدوداً، ولكن فساد وإفساد النساء للمجتمعات والعوائل قد يكون بلا حدود، أو هو على الأقل

يمكن أن يكون أشر وأضر من فساد وإفساد الرجل. ولو من بعض النواحي..

المعصوم هو الحاكم:

وقد أظهرت النصوص المروية عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وعن أهل بيته «عليهم السلام»: أن موقع الحاكم من رعيته هو موقع الأب الرحيم من أبنائه..

وتوضيح ذلك:

أن الإنسان في مرحلة الطفولة عاجز عن تلبية حاجاته بنفسه، أو غير قادر على معرفة الأصلح من الأمور ليختاره، فيكون أبواه هما اللذان يدبران أموره، ويضبطان حركته، ويوجهانه نحو الأصلح..

بل إن الأسرة الأكثر سعادة، والأبعد عن العقد والمشكلات هي تلك التي يحكمها، ويهيمن على مسيرتها، ويشرف على شؤونها راع واحد، يكون هو المدبر والمقرر، والقائم باحتياجاتها، والحامي لها من العوادي، والمتغيرات التي قد تلم بها..

وإذا كان الأب هو هذا الراعي، فإن الأمور تكون أكثر يسراً، وأقرب إلى الانتظام، وإلى نيل الأهداف المتوخاة لها في مسيرتها في الحياة، وذلك لتوفر العناصر الضرورية المطلوبة لتحقيقها، وذلك لما يتمتع به الرجل - في الأكثر - من حكمة، وتعقل واتزان.. بالإضافة إلى قدر كاف من العاطفة التي تدعوه للمبادرة والسعي في حفظ مصالح الأسرة وتحقيق السعادة لها، ورفدها بما تحتاج إليه من

مقومات التنامي المطرد لها في صراط الخير والسعادة، والسكينة والطمأنينة، ومواصلة الإسهام في إعمار الكون وفق الأهداف الإلهية السامية.

كما أن هذه العاطفة هي الضمانة من التعدي والحيث، ومن التساهل والتفريط بأمورها، واللامبالاة بمشاكلها..

وطبيعي أن يكون هذا الأب هو الأعراف بأحوال تلك الأسرة، وبالظروف المحيطة، بما يصلحها ويسعددها، وهو الذي يملك الحافز على توفيره لها، من دون أن يتسبب لها بأية متاعب..

فإذا تنامت الأسرة وكثرت، فربما تضعف قدراته أمام حاجاتها، كما أن الرافد العاطفي، قد لا يبقى على حاله، من حيث التوهج والقدرة على التحريك، والفعالية في تحقيق الربط والشد، لا سيما إذا كثرت الفروع، وتشعبت وتعددت الوسائط.

ويتأكد هذا الضعف إذا وجد هذا الراعي في بعض هؤلاء أو أولئك ما يسكن توجهه العاطفي، فكيف إذا وجد عقوقاً أو لامبالاة يسهم في تأكيد صدوده عن بذل المزيد من الجهد، أو يدعوه إلى تقديم مصلحة بعض أفراد الأسرة على مصلحة البعض الآخر..

وربما تتكاثر وتتوالى العوامل المضعفة له للقيام بما ينبغي له القيام به، كما نراه في المجتمعات الغربية، والمجتمعات التي تأثرت بها، وسارت على منهاجها.

فإذا تعدت مسؤوليته حدود الأسرة لتتناول العشيرة، أو البلد، أو

المنطقة، أو الدولة، أو الدول، فإن ضعف الإحساس بالمسؤولية سيزداد، والاندفاع للقيام بما يجب القيام به سيتلاشى وينتهي إلى درجة، أو درجات كبيرة وخطيرة.. لا تحمد عقباها..

مع أن سعة منطقة النفوذ، تقضي بتعميق وترسيخ الملكات التي تمثل حصانة من الوقوع في الخطأ، أو من الحيف أو التقصير. كما أنها تحتاج إلى قدرات أكبر، بل هي تقضي بمضاعفة القدرات الذاتية لتتمكن من مواجهة الحاجات الكثيرة، والمسؤوليات الكبيرة، والمشكلات الخطيرة، علماً بأن العوائق والعراقيل أمامه ستتكتف، وتزداد قوة، من حيث إن الناس - ولا سيما أهل المال والجاه - لا يمكنون الحاكم من القيام بواجباته، إلا ما كان منها يخدم مصالحهم الشخصية، ويلبي لهم متطلباتهم، ظالمة كانت أو عادلة، ويعطيهم الحرية لممارسة شهواتهم، والانطلاق مع أهوائهم، وإلا فإنهم سيؤذونه، ويحاربونه.

من أجل ذلك: جعل الله تعالى الأنبياء والأئمة «عليهم السلام» هم الولاة والحكام على الناس والمدبرين لأموارهم، وقد تعرضوا لأعظم الأذى، حتى لقد روي عنه «صلى الله عليه وآله» أنه قال: «ما أؤذي بني ما أؤذيت». أو نحو ذلك⁽¹⁾.. بالرغم من أن نبينا الأعظم «صلى

(1) كنوز الحقائق (بهامش الجامع الصغير) ج 2 ص 82 و 83 والجامع الصغير ج 2 ص 144 و (ط دار الفكر) ج 2 ص 488. ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 42 وبحار الأنوار ج 39 ص 56 ومستدرك سفينة البحار

الله عليه وآله» كانت نفسه تذهب حسرات على أمته، فقد قال تعالى:
(لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ
بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)(1).

وقال: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ
أَسَفًا)(2).

ج 1 ص 102 وكشف الغمة ج 3 ص 346 وشرح منهاج الكرامة ص 265
وراجع: جواهر المطالب = ج 2 ص 320 وكشف الخفاء ج 2 ص 180
وتهذيب الكمال ج 25 ص 314 وكنز العمال ج 3 ص 130 الحديث رقم:
(5817 و 5818) وج 11 ص 461 الحديث رقم: (32160 و 32161)
وشرح أصول الكافي ج 9 ص 202 وميزان الحكمة ج 1 ص 67 وج 4
ص 3227 و 3228 وفتح الباري ج 7 ص 126 وفيض القدير ج 5
ص 550.

وراجع: حلية الأولياء ج 6 ص 333 وأسنى المطالب ج 1 ص 245 والمقاصد
الحسنة ج 1 ص 573 وكتاب المجروحين ج 2 ص 305 والكامل ج 7
ص 155 وتهذيب الكمال ج 25 ص 314 وميزان الاعتدال ج 3 ص 570
وج 4 ص 472 والكشف الحثيث ص 233 وكتاب التمهيد للإسكافي
ص 4 والتفسير الكبير ج 4 ص 142 وتفسير ابن عربي ج 1 ص 239 وج 2
ص 82 وتفسير البحر المحيط ج 7 ص 242 وتاريخ الإسلام ج 41 ص 333
والزواجر ج 1 ص 117.

(1) الآية 128 من سورة التوبة.

(2) الآية 6 من سورة الكهف.

وقال: (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) (1).

والبخوع: هو بلوغ الجهد. وبخع نفسه: قتلها من وجد أو غيظ (2). وهذا الحنان والعطف والتفاني في سبيل سعادة أمة تحاربه «صلى الله عليه وآله»، وتسعى لقتله، وإفشال جهوده هو من ضروريات مقام الولاية لأمر الأمة، ومن المواصفات القيادية الأساسية..

وإن تاريخ الأنبياء والأئمة الطاهرين «عليهم جميعاً وعلى نبينا الصلاة والسلام» حافل بما تحملوه من مصائب وبلايا، وما حل بهم من كوارث ورزايا، لمجرد أنهم كانوا يسعون لإخراج أممهم من الضلال إلى الهدى، ومن الظلمات إلى النور، ومن أجل إسعادهم في الدنيا والآخرة..

وقد حكى لنا القرآن بعض ما لاقاه نوح، وإبراهيم، ولوط وموسى وعيسى، وغيرهم من الأنبياء «عليهم السلام» من أذى، من أممهم وشعوبهم.. وحكى لنا عن بني إسرائيل: أنهم كانوا يؤذون الأنبياء ويقتلونهم..

وهذا هو بعض السر في أن النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»

(1) الآية 8 من سورة فاطر.

(2) أقرب الموارد ج 1 ص 32.

قد اعتبر نفسه «صلى الله عليه وآله» وعلياً «عليه السلام» أبوا هذه الأمة..

فالنبي وكذلك الإمام «عليهما صلوات الله وسلامه» كان يدبر الأمة من منطلق الحكمة، وبدافع العاطفة، التي تجعله يبادر إلى التضحية، ويرضى بتحمل كل أنواع الأذى منها، والألم والتعب والبلاء..

وهذا يفسر لنا بعض ما يرمى إليه قول النبي «صلى الله عليه وآله»: «أنا وعلي أبوا هذه الأمة»(1).

(1) راجع: البرهان (تفسير) ج 1 ص 369 ومعاني الأخبار 52 و 118 و عيون أخبار الرضا ج 2 ص 85 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 91 و علل الشرائع ص 127 وكمال الدين ص 261 والأُمالي للصدوق ص 65 و 411 و 755 والميزان ج 4 ص 357 وبحار الأنوار ج 16 ص 95 و 364 و ج 23 ص 128 و 259 و ج 26 ص 264 و 342 و ج 36 ص 6 و 9 و 11 و 14 و 255 و ج 38 ص 92 و 152 و ج 39 ص 93 و ج 40 ص 45 و ج 66 ص 343 وكتاب الأربعين للماحوزي ص 238 والمراجعات ص 286 وجامع أحاديث الشيعة ج 1 ص 149 و ج 18 ص 311 و 312 ومستدرک سفينة البحار ج 9 ص 264 و ج 10 ص 455 ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 300 وروضة الواعظين ص 322 وخاتمة المستدرک ج 5 ص 14 والغارات للثقفی ج 2 ص 717 و 745 وكنز الفوائد للكراچكي ص 186 والعمدة لابن البطريق ص 345 والروضة في فضائل أمير المؤمنين ص 133 وسعد السعود ص 275 والعقد النضيد والدر الفريد ص 70 والمحتضر للحلي ص 73 والصراط المستقيم ج 1 ص 242 و

وعن الصادق «عليه السلام» في قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ) (1) قال: الرسول «صلى الله عليه وآله» أحد الوالدين.
فقال له محمد بن عجلان: فمن الآخر؟! قال: علي (2).

243 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 47 و 74 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 76 و 787 ومسند الإمام الرضا «عليه السلام» للطاردي ج 1 ص 80 و 221 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج 7 ص 243 وتفسير أبي حمزة الثمالي ص 159 والتفسير المنسوب = للإمام العسكري «عليه السلام» ص 330 والصافي (تفسير) ج 1 ص 150 وج 4 ص 165 و 166 وج 5 ص 52 وج 6 ص 12 و 13 و 520 ونور الثقلين ج 4 ص 237 و 238 وكنز الدقائق ج 1 ص 286 وج 2 ص 440 ومفردات غريب القرآن للراغب ص 7 وتفسير الألوسي ج 22 ص 31 وبشارة المصطفى ص 97 و 254 ونهج الإيمان ص 625 و 629 وتأويل الآيات لشرف الدين الحسيني ج 1 ص 74 و 128 وينابيع المودة ج 1 ص 370 واللمعة البيضاء ص 81 و 123 ومشارك أنوار اليقين ص 43 و 289 وغاية المرام ج 1 ص 177 و 250 وج 2 ص 179 و 211 وج 3 ص 70 وج 5 ص 118 و 122 و 299 و 301 و 303 وج 6 ص 66 و 155 و 166 و 167 وج 7 ص 128 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 4 ص 100 و 227 و 366 وج 5 ص 95 وج 7 ص 216 وج 13 ص 77 وج 15 ص 518 و 519 وج 20 ص 230 وج 22 ص 280 و 282 و 346 وج 23 ص 580 و 621.

(1) الآية 15 من سورة الأحقاف.

(2) لسان الميزان ج 2 ص 40.

وعن النبي «صلى الله عليه وآله»: «حق علي بن أبي طالب على هذه الأمة (أو على كل مسلم) كحق الوالد على ولده». وبمعناه نصوص كثيرة (1).

الحاكم في عصر الغيبة:

أما في عصر الغيبة، وحيث لا يمكن للإمام المعصوم أن يتصدى، ويمارس هذا الحق الذي جعله الله تعالى له، وحيث لا بد من قائد ورائد، يتولى حفظ الأمة ورعايتها، وإدارة شؤونها وفق أحكام الشرع، وما يقود إليه العقل، وتقتضيه الحكمة. ويمنع من تسرب المتاعب والمصاعب إلى حياتها، ويصونها من الانحرافات، والضلالات، ويواجه ما يعرض لها من مشكلات بالحلول المناسبة والصحيحة، - أما في هذا العصر - فإن الإسلام قد وضع شروطاً لا بد من مراعاتها في من يتولى هذا الأمر الخطير، فأرشد إلى لزوم أن يكون عالماً بالله (2).

-
- (1) لسان الميزان ج 2 ص 40 و ج 4 ص 499. ترجمة الإمام علي بن أبي طالب لابن = = عساكر (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 271 و 272 وعن غاية المرام ص 544 وفرائد السمطين ج 1 ص 397 وميزان الاعتدال ج 3 ص 316 والأمالى للطوسي ج 2 ص 277 والمناقب للخوارزمي ص 219 و 230 ومناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي ص 48 وبحار الأنوار ج 75 ص 356 والبرهان (تفسير) ج 3 ص 244 و 245 و 294.
- (2) المعيار والموازنة ص 176 وراجع: تحف العقول.

ولزوم اختيار الأعلّم بأمر الله فيما يتولاه.

وأن يكون أقوى الناس على هذا الأمر (1).

والأعرف بشؤون المسلمين (2).

وأن يكون ذا قلب عقول.

ولسان قوول.

وجنان على إقامة الحق صوول (3).

وبما أن درجة العصمة لا يمكن ادعاؤها لأحد بعد الأنبياء وأوصيائهم، فلا بد من رعاية شرط العدالة والتقوى، لتكون هي الضمانة الطبيعية لسير الأمور في الخط الصحيح، وحفظ مصلحة الأمة.. بالإضافة إلى حسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم،

(1) نهج البلاغة الخطبة رقم 168 ج 2 ص 80 و 81 و (ط أخرى) ج 2 ص 104 و 105 وبحار الأنوار ج 31 ص 502 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 291.

(2) راجع: الكافي ج 5 ص 15 و ج 8 ص 46 و تهذيب الأحكام ج 6 ص 130 وبحار الأنوار ج 13 ص 335 و ج 46 ص 178 و ج 97 ص 21 و (ط مؤسسة آل البيت) ج 15 ص 37 و راجع 53 ووسائل الشيعة (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 25 وذكر شطراً من الرواية ص 38 عن علل الشرايع ص 192 و (منشورات المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 577.

(3) غرر الحكم (مطبوع مع الترجمة الفارسية) ج 2 ص 873 وعيون الحكم والمواظ ص 556.

فقد روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال:

لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم⁽¹⁾.

بالإضافة إلى شرائط أخرى ذكرتها الروايات وتستفاد من بعض الآيات القرآنية.

وحذر من: تولى المرأة للسلطة، كما قدمنا..

ولا يولّى البخيل، لأن نهيمته في جمع الأموال.

ولا الجاهل، فيدلهم بجهله على الضلال.

ولا الجافي، فينفرهم بجفائه.

ولا الخائف، فيتخذ قوماً دون قوم.

ولا المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق.

ولا المعطل للسنن، فيؤدي إلى الفجور.

ولا الفاسق، فيشيعن الشرع⁽²⁾.

(1) الكافي ج 1 ص 407 والإمامة والتبصرة ص 138 وبحار الأنوار ج 27

ص 250 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 4 ص 234 وج 8 ص 125 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 512.

(2) بحار الأنوار ج 74 ص 295 وراجع ج 25 ص 167 وج 34 ص 111 ودعائم

الإسلام ج 2 ص 531 وتذكرة الخواص ص 120 و 121 وراجع: نهج البلاغة

الفصل التاسع:

الإمهال ثلاثة أيام..

ج2 ص14 ودعائم الإسلام ج2 ص531 وكتاب الأربعين للشيرازي ص195
وجامع أحاديث الشيعة ج25 ص15 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8
ص263.

موقف علي عليه السلام بعد إجماعهم على حربه:

قالوا:

وبلغ أمير المؤمنين «عليه السلام» لغط القوم واجتماعهم على حربه، فقام في الناس خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي، ثم قال:

أيها الناس، إن طلحة والزبير قدما البصرة.. وقد اجتمع أهلها على طاعة الله وبيعتي، فدعواهم إلى معصية الله تعالى وخلافي، فمن أطاعهما منهم فتنوه، ومن عصاهما قتلوه.

وقد كان من قتلها حكيم بن جبلة ما بلغكم، وقتلهم السبابجة، وفعلها بعثمان بن حنيف ما لم يخف عليكم، وقد كشفوا الآن القناع وأذنوا بالحرب، وقام طلحة بالشتم والقبح في أديانكم.

وقد أرعد وصاحبه وأبرقا، وهذان أمران معهما الفشل، ولسنا نريد منكم أن تلقوا بطون ما في نفوسكم عليهم، ولا تروا ما في أنفسكم لنا، ولسنا نرعد حتى نوقع، ولا نسيل حتى نمطر.

وقد خرجوا من هدى إلى ضلال، ودعوناهم إلى الرضا، ودعونا

إلى السخط، فحل لنا ولكم ردهم إلى الحق والقتال، وحل لهم بقصاصهم القتل، وقد والله مشوا إليكم ضراراً، وأذاقوكم أمس من الجمر، فإذا لقيتم القوم غداً فاعذروا في الدعاء، وأحسنوا في التقية، واستعينوا بالله، واصبروا إن الله مع الصابرين⁽¹⁾.

فقام إليه حكيم بن يساف حتى وقف بين يديه وقال:

أبا حسن أيقظت من كان نائماً وما كل من يدعى إلى الحق
يسمع

وما كل من يعطى الرضا يقبل الرضا وما كل من أعطيته الحق
يقتع

وأنت امرؤ أعطيت من كل وجهة محاسنها والله يعطي
ويمنع

وما منك بالأمر المؤلم غلظة وما فيك للمرء المخالف
مطمع

وهذا البيت في هامش الفتوح ج 2 ص 303 هكذا:

فما فيك للمرء المسالم غلظة ولا فيك للخصم (...) مطمع
وإن رجالاً بايعوك وخالفوا هداك وأجروا في الضلال
فضيعوا

وفي هامش الفتوح:

(1) الجمل للمفيد ص 331 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 177.

... وأوضاعوا
 وأجرؤا في الضلال
 لأهل لتجريد الصوارم فيهم
 وتزعزع
 فإني لأرجو أن تدور عليهم
 ويصرعوا
 وطلحة فيها والزبير قرينه
 مدفع
 فإن يمضيا فالحرب أضيق حلقة
 أوسع
 وما بايعوه كارهين لبيعة
 إصبع
 ولا بطيا عنها فراقاً⁽¹⁾ ولا بدا
 على نقضها ممن له شد عقدها
 أربع
 خروج بأمر المؤمنين وغدرهم
 أشجع
 وإن يرجعا عن تلك فالسلم
 وما بسطت منهم إلى الكره
 لهم أحد بعد الذين تجمعوا
 فقصرهما منه أصابع
 وعب على من كان في القلب (الحق)

(1) لعل الصحيح: فواقاً.

وذكرهم قتل ابن عفان خدعة
يخدع
فعود علي نبعة هاشمية
وعودهما فيما هما فيه
(خروج)(1)

الخروج: لين المفاصل..

ونقول:

إن علياً «عليه السلام» لم يزد في كلامه هنا على تقرير حركة
الواقع من دون أي تصرف فيه، وهذه هي طريقته «عليه السلام» في
مختلف الأوضاع والحالات.. كما أنه لم يغير ولم يبدل في حججه
وبيناته..

ولم يتمكنوا من إخراجهم عن طريقته هذه، وإدخاله في مواضيع
جانبية، وتفاصيل جزئيات من شأنها أن تقلل من وهج الحجة الأساس
التي لم يزل يواجههم بها..

سياسة الناكثين:

وقد بيّن لنا «عليه السلام»: أن سياسة الناكثين تقوم على وضع

(1) الجمل للمفيد ص332 و 333 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص177 و 178
والفتوح لابن أعثم ج2 هامش ص303 ومناقب آل أبي طالب ج3
ص152 وبحار الأنوار ج32 ص121 وفي المصدرين الأخيرين ورد
ذكر أربعة أبيات من الأشعار.

الناس أمام خيارين: إما الطاعة لهم، أو القتل..

وهذه السياسة المفعمة بالإذلال والتجني، لا يمكن أن تدوم، دون أن ترتد وبالأعلى أصحابها، لأنها تتناقض مع فطرة الناس، ومع طبائعهم، ومع طموحاتهم..

كما أنها لا بد أن تسفر عن كوارث هائلة، وجروح عميقة في الروح، وانتهاك للوجدان الاجتماعي، ثم عن اختلالات خطيرة في البنية الاجتماعية بصورة عامة.

ولا تقتصر هذه الآثار على الفئة التي حل فيها القتل، لرفضها الخضوع والخنوع، بل هي ستسري - بنحو أو بآخر - حتى إلى الفريق الذي يسير في ركاب الجناة أيضاً، حين يقونه طعم ذل التبعية، ومرارات العنجهيات الظالمة، والآثار التدميرية لفقدان الموازين، واختلال المعايير، وغياب القيم في السياسة والسلوك، والتعامل بصورة عامة.. فإنها أمور لا بد منها حتى للمجتمعات التي تنقاد للأهواء والغرائز.. فإن انقيادها هذا إنما تريده لتلبية حاجاتها الشخصية، ولكنها حين تتصادم مع رغبات وحاجات الآخرين.. وحيث تكون في موقع الضعف أمامها، فإنها لا تجد أمامها إلا اللجوء إلى القيم التي كانت هي أول من انتهكها وأسقطها..

القدح في الأديان:

وقد ذكر «عليه السلام» للناس بعض أفاعيل الناكثين، فذكر أنهم قد دعوا الناس إلى معصية الله ونكث البيعة، وأنهم قتلوا حكيم بن

جبله، والسباجة. وذكر تنكيلهم بعثمان بن حنيف، وإعلانهم الحرب على إمامهم، وقيامهم بالشتن له وبالطعن في أديان الناس. وهذه مسألة بالغة الدقة والحساسية عند الله تعالى وعند الناس.

وقد روى يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله «عليه السلام» أنه قال: ملعون ملعون من رمى مؤمناً بكفر، ومن رمى مؤمناً بكفر، فهو كقتله(1).

وعن النبي «صلى الله عليه وآله» أيضاً: ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر، فهو كقتله(2).

2 - عن جابر، عن أبي جعفر «عليه السلام»: ما شهد رجل على

(1) كنز الفوائد ص 63 وبحار الأنوار ج 69 ص 209 وج 73 ص 354 عنه، ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 280 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 519 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 381 ومستدرك سفينة البحار ج 9 ص 133 و 134 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 11 ص 27.

(2) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 7 ص 97 و 223 وفتح الباري ج 11 ص 469 وعمدة القاري ج 22 ص 158 وج 23 ص 180 ومعرفة السنن والآثار ج 7 ص 306 وسير أعلام النبلاء ج 13 ص 246 وراجع: مسند أحمد ج 4 ص 33 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 23 والمعجم الكبير للطبراني ج 2 ص 73 و 74 و ج 22 ص 177 والتمهيد لابن عبد البر ج 17 ص 23 والجامع = = الصغير للسيوطي ج 2 ص 605.

رجل بكفر قط إلا بآء به أحدهما، إن كان شهد [به] على كافر صدق، وإن كان مؤمناً رجع الكفر عليه، فإياكم والطعن على المؤمنين⁽¹⁾.

3 - وفي حديث الأربع مائة: إذا قال المؤمن لأخيه «أف» انقطع ما بينهما، فإذا قال له: أنت كافر كفر أحدهما⁽²⁾.
وهذا جرم آخر يضاف إلى جرائم طلحة والزبير.

لسنا نرعد حتى نوقع، ولا نسيل حتى نمطر:

وحول الإرعاد والإبراق نقول:

1 - إن كثرة الضجيج، وتعلية الأصوات، والإرعاد والإبراق بهدف التهديد والوعيد، يشير إلى إرادة إعطاء شحنة قوة، لمن يفعل ذلك، ليتشجع، وليقدم على أمر يُحسُّ من نفسه الضعف عن مواجهته أو عن القيام به، وربما يضاف إلى ذلك: محاولة إلقاء الرعب في قلب

-
- (1) راجع: الكافي ج 2 ص 360 وثواب الأعمال للصدوق ص 242 و (ط 2 - منشورات الشريف الرضي - قم) 271 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 12 ص 298 و (ط دار الإسلامية) ج 8 ص 611 وبحار الأنوار ج 69 ص 208 و 209 وج 72 ص 163 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 352 ومستدرك سفينة البحار ج 9 ص 133 وألف حديث في المؤمن للنجفي ص 226 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 6 ص 293.
- (2) الخصال للصدوق ص 623 وبحار الأنوار ج 10 ص 102 وتحف العقول ص 114 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 152 وج 9 ص 133 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 354 وتفسير نور الثقلين ج 3 ص 150.

العدو، من خلال الأصوات القاصفة، والأضواء الخاطفة وفق ما يوحي به التعبير بالإرعاد والإبراق..

2 - فإذا حصل الاشتباك بين الخصمين في مثل هذه الحال، فإن هذه الأصوات ستصبح مشتركة بين الفريقين، حيث يختلط الحابل بالنابل.. ولا يبقى لها على من صدرت منه سوى الأثر السلبي الذي يتمثل بانشغاله بإطلاقها عن التفكير في كيفية ووسيلة قهر عدوه، وطرائق الإيقاع به وكيفيات التحرز منه.. فتمكن عدوه منه، وتدور الدائرة عليه.. حيث يجد العدو المترصد الفرصة ليستنفر كل قواه العقلية والمادية للإيقاع به، حين يراه منشغلاً بالإرعاد والإبراق من غير طائل..

3 - وقد زعم الأصمعي: أنه لا يقال إلا رعد وبرق.

فاحتجوا عليه بقول الكميت:

أرعد وأبرق يا يز يد فما وعيدك لي بضائر

فقال: الكميت قروي، لا يحتج بقوله (1).

وكلام أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا يكذب قول الأصمعي ولا يبقى له مجالاً للمكابرة، والتنصل.

4 - والإرعاد والإبراق هو الضوضاء والجلبة قبل إيقاع

(1) راجع فيما تقدم: الأمالي للقالبي ج 1 ص 96 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي

ج 1 ص 237.

الحرب، وهي أمانة الجبن والعجز. والصمت والسكون أمانة الشجاعة. وقد قال علي «عليه السلام» لأصحابه: أميتوا أصواتكم، فإنه أطرده للفشل (1).

وروي: أن أبا طاهر الجبائي قائد القرامطة كان في ألف وخمسمائة مقاتل، والمقتدر في عشرين ألفاً، فسمع أبو طاهر جلبة في جيش المقتدر، فقال لبعض أصحابه: ما هذا الزجل؟! قال:

قال: فشل.

قال: أجل.

وكانت له الغلبة (2).

وقد استدل «عليه السلام» هنا بهذه الأمانة على الفشل. ولعل الناس أخذوها عنه، واستفادوها منه.

ويقال: إنه ما روي جيش كجيش أبي طاهر، ما كان يُسمع لهم صوت، حتى إن الخيل لم تكن لها حممة (3).

5 - أما قوله «عليه السلام»: لسنا نرعد حتى نوقع، فيريد به: أنه لا يتوعد بما لم يقع، بل هو يوقع بهذا العدو أولاً، ثم يهدد عدوه الآخر

(1) شرح نهج البلاغة لابن ميثم ج 1 ص 284.

(2) شرح نهج البلاغة لابن ميثم ج 1 ص 284 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 238.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 238.

بما أوقعه في عدوه الأول. فتكون دعوى شاهدها معها.

أو أنه يريد أن يتعامل مع الأمور بصورة طبيعية، فيكون نفس إيقاعه بعدوه هو الإرعاد الذي يوصل إلى ذلك العدو حقيقة ما يتوعد به. ليعرف أن تماديه في العدوان وفي العداء سينتج له هذا الذي عاينه. ولا يترك عدوه في دائرة التخييل الساذج الذي لا يعبر عن الواقع كما هو..

ويكون «عليه السلام» قد صور بدقة وأمانة الفارق بين هاتين السياستين، اللتين تميزان أهل الحق عن أهل الباطل، فلا بد من ملاحظة ذلك..

6 - أما قوله «عليه السلام»: ولا نسيل حتى نمطر، فيريد به: أن الناكثين يظهرون أنفسهم كأنهم يقدرّون على إحداث السيل قبل أن يأتي المطر. فهم يدّعون ما ليس فيهم، وما لا واقع له. أما علي «عليه السلام»، فيجري الأمور على طبيعتها، فإن كان هناك مطر كان سيل. وهذا أيضاً يشير إلى سياستين متباينتين: يعتمد أهل الحق إحديهما، ويعتمد أهل الباطل الأخرى.

7 - وتذكرنا كلمة أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا بما كان يوم بدر، فبعد أن عبأ النبي «صلى الله عليه وآله» أصحابه قال لهم: غصوا أبصاركم، ولا تبدأوهم بالقتال، ولا يتكلمن أحد(1).

(1) بحار الأنوار ج 19 ص 251 وتفسير القمي ج 1 ص 262 والتفسير الصافي

فجال أحدهم بالمسلمين، ليعرف إن كان لهم مدد أو كمين، ثم رجع إلى المشركين، وقال: «ما لهم كمين ولا مدد، ولكن نواضح يثرب حملت الموت الناقع. أما ترونهم خرساً لا يتكلمون؟! يتلمظون تلمظ الأفاعي، ما لهم ملجأ إلا سيوفهم. وما أراهم يولون حتى يقتلوا، ولا يقتلون حتى يقتل بعددهم»⁽¹⁾.

مما يعني: أن لهذا السكوت رهبته، وللسكون والغموض الذي لا يدرى ما يأتي بعده من مفاجآت تأثير قوي في نفوس الأعداء، وزعزعة ثقتهم بأنفسهم وبقدارهم، وهو يطلق العنان لمخيلتهم لتجوب الآفاق، ولتعرف المزيد من المبهمات والغوامض، التي ترفع من مستوى توقعاتها للمفاجآت، وتزيد من همومها وشجونها..

فالخطة الحكيمة والسليمة: هي تلك التي لا تعطي أية إشارة

ج 2 = = ص 278 وتفسير نور الثقلين ج 2 ص 128 وشجرة طوبى ج 2 ص 272

(1) راجع: بحار الأنوار ج 19 ص 224 و 252 وشجرة طوبى ج 2 ص 272 وتفسير مجمع البيان ج 4 ص 440 والتفسير الصافي ج 2 ص 278 وتفسير القمي ج 1 ص 263 وتفسير نور الثقلين ج 2 ص 128 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 2 ص 16 والثقات لابن حبان ج 1 ص 163 وراجع: عيون الأثر ج 1 ص 333 والسيرة النبوية ج 2 ص 406 وإمتاع الأسماع ج 1 ص 102 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 123 وسبل الهدى والرشاد ج 4 ص 32.

لطبيعة المواجهة التي ستخوضها، ولا تشي بأي شيء مما تريد أن تواجه العدو به.

خرجوا من هدى إلى ضلال:

1 - لم يكن «عليه السلام» بصدد شتم خصومه حين، وصفهم: بأنهم خرجوا من هدى إلى ضلال، بل كان يريد أن يحذر الناس من واقع عيني يواجههم، يرون أنفسهم أمامه، ويحتّم عليهم أن يختاروا أحد موقعي الهدى والضلال، ليضعوا أنفسهم فيه..

ومن الواضح: أن الهدى هو ذلك النهج الذي يرضاه الله ورسوله، وأن الضلال هو الموقع الآخر..

والذي يرضي الله: هو الوفاء بالبيعة، وحفظ نظام الأمة، وإدانة العدوان، والعمل على ردع المعتدي عن عدوانه، والتزام الحق، ومجانبة الباطل ودرء الفتنة.. وذلك كله السمة الظاهرة لنهج علي «عليه السلام»، وما عداه فهو ضلال..

وهذا يعني: أنه لا بد للناس من التمسك بهذا النهج، وعدم الخروج منه وعنه.

2 - ويستطيع كل إنسان أن يتلمس الهدى والضلال في طبيعة الدعوة التي يسمعها من هنا وهناك.. فإذا سمع علياً «عليه السلام» يدعو الناس إلى الرضا بالحق، والعمل به، وسمع الناكثين يدعون الناس إلى عدم الرضا بالحق، وإلى محاربته ونبذه ونقضه، فإنه سيميز بين الفريقين، ويعرف من هو على الهدى من الذي يكون على

ضلال..

فظهر: أن المراد بالرضا الذي دعاهم «عليه السلام» إليه: هو الرضا بالحق.. والمراد بالسخط الذي دعا الناكثون الناس إليه: هو سخط الحق ورفضه..

3 - وبعد أن عرفنا: أنهم خرجوا من هدى إلى ضلال، وعرفنا: أنهم يدعون الناس إلى ضلالهم هذا.. ثم عرفنا ثالثاً من خلال حركتهم العملية ما نميز به حالهم، ويوقفنا على طبيعة ومآل دعوتهم، تأتي النتيجة الطبيعية، وهي بلورة تكليف شرعي وعقلي، باستبدال حرمة التعرض لهم بحكم جواز ردهم إلى الحق. وثم استبدال حرمة قتالهم، ليصبح قتالهم حلالاً أو واجباً.

4 - وقد جعل «عليه السلام» الحكم بحلية إرجاع الناكثين إلى الحق، وجواز قتالهم على عاتقه هو «عليه السلام» ومن كان يخاطبهم..

فإن وجوب رد الداعي إلى الباطل واجب على الأمة كلها، من أي فريق كانوا، وإلى أي جهة انتموا.

5 - ثم ذكر «عليه السلام» أن حكم القتل ثابت للناكثين قصاصاً لهم بمن قتلوهم ظلماً، مثل حكيم بن جبلة، والسباجة وغيرهم.. وهذا هو ما فهمناه من خلال ملاحظة قرائن الأحوال من قوله «عليه السلام»: «وَحُلْ لَهُمْ بِقِصَاصِهِمُ الْقَتْلَ»، فالمعنى - إن لم يكن في العبارة تصحيف أو تحريف -: أنه قد حل إيقاع القتل بهم وعليهم

بسبب القصاص الذي أوجبه الشرع الشريف.

وقد أكد «عليه السلام» ثبوت حكم القتل لهم قصاصاً بقوله: «قد والله مشوا إليكم ضراراً، وأذاقوكم أمساً من الجمر».

فاغدوا في الدعاء:

وكان علي «عليه السلام» يريد أن يقلل من حجم الخسائر قدر الإمكان، ولو أمكنه أن يدفع الحرب، لكان ذلك غاية ما يتمناه..

ولأجل ذلك: لم يصدر أوامره للناس بمهاجمة الناكثين وقتلهم، رغم أنه قد أوضح لهم: أنهم يستحقون ذلك.. بل أمر الناس: بأن يغدوا على الناكثين في دعوتهم إلى الانصراف عن الحرب، والعمل على درء الفتنة.

ولكنه لم يعط أية إشارة إلى العفو عنهم إن فعلوا ذلك.. ربما لأنه كان يعلم بأنهم سيصرون على الحرب، وربما لأن الاقتصاص من الجاني، أو العفو عنه لا يعود إليه، وإنما هو لأولياء المقتولين بالدرجة الأولى.

ويبقى أمر إفسادهم في الأرض، وانتهابهم بيت مال المسلمين، وإخافتهم الأمنين وغير ذلك من موبقات ومآثم، فإن الأمر فيها يرجع إليه، وهو المسؤول عن معالجة الأمور، وإصلاح الأحوال وفق ما يرضي الله سبحانه وتعالى..

وأحسنوا في التقية:

وقد أمر «عليه السلام» أصحابه: بأن يحسنوا في التقية، ولعل مراده «عليه السلام»: لفت نظرهم إلى أن المطلوب: هو أن لا يمعنوا في عدائهم للناس، حتى لو كانوا خارجين على إمامهم، ناكثين لبيعتهم، قاتلين للنفس المحترمة، مرتكبين للعظائم والجرائم.. فلا يتجاوزوا حدود التقية، بأن يظهروا من مساوئ الآباء، ومن مساوئ أفعال الأبناء، ما يجب التكتم عليه، وصرف النظر عنه.. فلا يغيّرونهم - مثلاً - بما فعله أبو بكر بفاطمة الزهراء «عليها السلام»، لمجرد كونه أبا لعائشة التي جاءت لحربهم وقتلهم، كما أن عليهم أن يصرفوا النظر عن ذكر بعض ما يعرفونه عن عائشة في معاملتها للرسول «صلى الله عليه وآله»، أو ما حاولت أن تكيد به علياً «عليه السلام» والزهراء وأهل البيت «عليهم السلام»، أو غير ذلك مما يرويه الناس. بل عليهم أن يقتصروا على الحجة القاطعة التي يدرك معناها ومغزاها، ويتقبل مضمونها سائر الناس..

والتقية قد تتحقق بأساليب صحيحة وصافية، ومن دون أية آثار سلبية، وقد تحصل بطريقة تسيء إلى الحق وأهله، كما لو أوجبت المبالغة فيها: أن يفهم الناس خطأ: أن الباطل هو الحق، وأن الحق هو الباطل.. كالمبالغة في إظهار قداسة عائشة إلى حد يتوهم معه بعض الناس: أن مخالفاتها للشرع عبادة، وأن قتلها للمؤمنين صلاح وفلاح، وأن بغضها لعلي «عليه السلام» طاعة لله.. ونحو ذلك..

إنهدوا إلى عدوكم:

قال أبو حنيفة الدينوري: أقام علي «عليه السلام» ثلاثة أيام يبعث رسله إلى أهل البصرة، فيدعوهم إلى الرجوع إلى الطاعة، والدخول في الجماعة، فلم يجد عند القوم إجابة(1).

وقالوا أيضاً:

ثم إن أمير المؤمنين «عليه السلام» أنظر الناكثين وأنذرهم ثلاثة أيام ليكفوا ويرعوا، فلما علم إصرارهم على الخلاف قام في أصحابه، فقال:

عباد الله، انهدوا إلى هؤلاء القوم منشرحة صدوركم، فإنهم نكثوا بيعتي، وقتلوا شيعتي، ونكلوا بعاملي، وأخرجوه من البصرة بعد أن ألموه بالضرب المبرح، والعقوبة الشديدة. وهو شيخ من وجوه الأنصار، والفضلاء، ولم يرعوا له حرمة، وقتلوا السبابة رجالاً صالحين. وقتلوا حكيم بن جبلة ظلماً وعدواناً، لغضبه الله تعالى، ثم تتبعوا شيعتي بعد أن هربوا منهم، وأخذوهم في كل غائطة [حائط]، وتحت كل رابية، [ثم يأتون بهم، ف] يضربون أعناقهم صبراً ما لهم [قاتلهم الله أنى يؤفكون](2).

(1) الأخبار الطوال ص147.

(2) الآية 4 من سورة المنافقون.

فانهدوا إليهم عباد الله، وكونوا أسوداً [أشداء] عليهم، فإنهم شرار، ومساعدوهم على الباطل شرار، فالقوهم صابرين محتسبين، موطنين أنفسكم أنكم منازلون، ومقاتلون، [منازلوهم، ومقاتلوهم] قد وطنتم أنفسكم على الضرب والطعن ومنازلة الأقران.

[وفي نص الإرشاد: الطعن الدعسي، والضرب الطلخفي، ومبارزة الأقران].

فأي امرئ أحس من نفسه رباطة جأش عند الفزع، وشجاعة عند اللقاء، ورأى من أخيه فشلاً أو وهناً، فليدب عنه - أي عن أخيه الذي فضله الله عليه - كما يدب عن نفسه، فلو شاء الله لجعله مثله.

فقام إليه شداد بن شمر العبدي، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

«أما بعد، فإنه لما كثرت الخطأون، وتمرد الجاحدون، فزعنا إلى آل نبينا الذين بهم ابئدنا بالكرامة، وهدينا من الضلالة، إلزموهم رحمكم الله، ودعوا من أخذ يميناً وشمالاً، فإن أولئك في غمرتهم يعمهون، وفي ضلالهم يترددون»⁽¹⁾.

ونقول:

لا بأس بملاحظة الأمور التالية:

(1) الجمل للمفيد ص 334 و 335 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 178 و 179 والإرشاد ص 134 و 135 و (ط دار المفيد) ج 1 ص 252 و 253 وبحار الأنوار ج 32 ص 171 و راجع: الجمل لابن شذقم ص 120 ونهج السعادة ج 1 ص 312 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 438.

لماذا أنظرهم ثلاثة أيام؟!

إنه «عليه السلام» أنظر الناكثين ثلاثة أيام، ليكفوا ويرعوا، رفقاً بهم، وإحساناً إليهم، ولدفع أية شبهة تقوم على أساس ترجيح إعطاء المهلة لهم، إستناداً إلى أن من الجائز أن يجد الإنسان نفسه في محيط حماسي، فيندفع للإعلان عن مواقف حادة وجريئة، حتى إذا هدأت الأصوات، وأخذ الإنسان للراحة في الخلوات، وعادت الأمور إلى طبيعتها، وتقلب في الأحوال المختلفة: من نوم ويقظة، وتعب وراحة، وفراغ وشغل، وما إلى ذلك، فإنه يعيد النظر في حساباته وفي مواقفه وقراراته، فيقلم، ويطعم، ويزيد، وينقص، ويلغي، ويؤكد..

إلى آخر ما هنالك مما يجد فيه المصلحة، أو يكتشف أن فيه مفسدة..

ومن المعلوم: أن سيطرة العقل الجماعي على الإنسان إنما تكون في التجمعات الجماهيرية الكبيرة، ولا سيما إذا رافق ذلك ضجيج وعجيج، وتوتر وانفعال، فإن مستوى التفكير يصبح في أدنى مستوياته وفي أضعف حالاته.

والخروج من هذه الحالة، واستعادة النشاط الفكري، وتصحيح مساره، يقتضي الخروج من هذا المحيط إلى محيط آخر، أكثر هدوءاً واستقراراً، واختيار الانفراد التام، أو مع شخص آخر يساعده في التمهيد والتقصي، والبحث عن الحقيقة..

وهذا ما أشار إليه تعالى بقوله: (قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَى وَفَرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (1).

ولعل هذا هو السبب الذي دعا أمير المؤمنين «عليه السلام» لإنظارهم ثلاثة أيام، فإن ذلك أبلغ في العذر، وأقوى في الحجة. فإن الإنسان على مدى هذه الأيام لا بد أن يخرج من حالته التي كان عليها إلى حالة أخرى، وستتهيأ الفرصة له للخلوة بنفسه، والتأمل فيما كان منه، وما يقدم عليه..

انشرح صدور أصحاب علي عليه السلام:

وبملاحظة ما قدمناه نقول:

1 - إن هذا يفسر لنا قوله «عليه السلام»: «انهدوا إلى هؤلاء القوم منشحة صدوركم»، فإن تلك المهلة - ثلاثة أيام - قد أعطتهم اليقين والسكينة النفسية إلى أن الحجة قد تمت على أعدائهم، وأنه لا تسرع في قرار محاربتهم. لأن تلك المهلة قد أظهرت شدة إصرارهم على باطلهم، وعلى سفك دماء المسلمين بغير حق، وأنهم لا يفعلون ذلك لشبهة عرضت لهم، لأن الحجة قد أزالته. ولا عن توتر وانفعال، لأن المهلة قد أزالته. بل عن سابق علم وتصميم، وإصرار من مجرم أثيم. من دون أن يكون هناك أية إثارة

(1) الآية 46 من سورة سبأ.

من أحد يمكن أن تخرجهم عن طورهم، بل كان هناك صبر وأناة،
وتسامح ورفق، ونصح وصدق..

وقد بين «عليه السلام» للناس: أن الباطل الذي يتعمده
الناكثون، هو من البديهيّات الظاهرة التي لا مجال لخفائها، ولا
لإخفائها، فقد قال:

«فإنهم نكثوا بيعتي، وقتلوا شيعتي.. إلى قوله «عليه السلام»:
(قاتلهم الله أئى يؤفكون)⁽¹⁾».

2 - إنه «عليه السلام» قد ضمن كلامه خصوصيات تفصيلية، لم
تخرج عن كونها توصيفاً دقيقاً للواقع، فقد ذكر لهم:

ألف: أنهم قد نكلوا بعامله. وهذا التنكيل الذي تمثل بنتف لحيته،
وشعر رأسه وحاجبيه، وما إلى ذلك يشير إلى قسوة وغلظة تنفر منها
الطباع، ولا يمكن أن يرضاها الله، ولا يقرها الوجدان الإنساني..

ب: ثم زادوا على ذلك: أنهم آلموه بالضرب المبرح، والعقوبة
الشديدة..

ج: ثم ذكر «عليه السلام» المزيد مما يظهر قبح فعلهم هذا، كما
يلي:

أولاً: أن ابن حنيف كان شيخاً مسناً، يفترض أن تحفظ حرمة،
ويراعى حاله.

(1) الآية 4 من سورة المنافقون.

ثانياً: إنه من أهل الكرامة والشهامة والعزة، وله مكانته المرموقة في الناس وهذه العناوين تعطيه حرمة أخرى لا بد من مراعاتها.

ثالثاً: إنه من الأنصار، الذين أثنى رسول الله «صلى الله عليه وآله» عليهم، ولم تظهر منه أية مبادرة تدعو إلى سلبه حرمة النصر للنبى «صلى الله عليه وآله» عنه.

رابعاً: إنه «رحمه الله» من أهل الفضل الذين يحب أن تراعى لهم حرمتهم..

وبذلك يكون لابن حنيف حرمة من جهات شتى، فله: حرمة الإنسانية، وحرمة الإسلام، وحرمة الشيخوخة والسن المتقدم، والحرمة الاجتماعية، وحرمة النصر لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وحرمة الفضل المكتسب من تربية النفس، وتنقيتها، وتهذيبها بالأخلاق الرضية، والمعارف السنية، والصفات الحميدة، والمزايا المفيدة، والسمات الرشيدة..

3 - وحين أشار إلى الجريمة التي ارتكبت في حق السبابة، وصفهم: بأنهم رجال صالحون، وهذا يزيد من قبح ما ارتكبه في حقهم.. فإن ارتكاب جريمة بحق إنسان من أهل الخير والصالح إنسان صالح يفوق في قبحه، وفي استهجان الناس له عما لو كانت الجريمة قد ارتكبت في حق إنسان، لا يضر ولا ينفع.. كما أن ارتكاب جريمة قتل مثل هذا الإنسان تفوق في قبحها على جريمة قتل إنسان فاسق مرتكب للمآثم..

4 - والأكبر والأخطر من هذا وذاك هو قتلهم حكيم بن جبلة، فهو:

أولاً: قد قتل ظلماً. ولكن من يقتل ظلماً قد يكون من أهل المعاصي، الذين يصح الاعتداء عليهم وعقوبتهم التي لا تصل إلى حد القتل..

ثانياً: إنه قتل عدواناً، أي أنه ليس من أهل المعاصي الذين يجوز الاعتداء عليهم في العقوبات المقررة.. بل هو من أهل السلامة والصلاح الذي يمنع التعرض له بأدنى درجة يمكن تصورها..

ثالثاً: إنهم إنما قتلوه، لأنهم اعتبروه مذنباً.. ولأن ذنبه عندهم غير عادي، بل هو مما يستحق عليه القتل.. وهو أنه - «رحمه الله» - قد غضب الله تعالى!! وإن من أقبح الجرائم.. أن يقتل إنسان ويكون مبرر قتله هو طاعته لله تعالى..

5 - أما قاصمة الظهر، فهو ما ارتكبه في حق شيعته «عليه السلام». وتتجلى الروح الإجرامية فيه بأبشع صورها:

أولاً: إن مجرد التشيع لشخص مهما فرضنا حال ذلك الشخص، فإن التشيع له لا يوجب ضربه، ولا جرحه، فكيف بقتله!!

ثانياً: إن الإنسان الذي يشعر بالمسؤولية، يحاول أن يتجنب الصدام مع الفئات الساكنة، لأن تحريكها يزيد من همومه، ويزيد من الأعباء التي لا بد أن يتحملها.

ويكفي أن نذكر القارئ الكريم هنا بسعي عائشة إلى تحييد

جماعات من الناس، بواسطة عمران بن الحصين، حيث رأت أن حشرهم في الزاوية قد يؤدي إلى انحيازهم أو انحياز كثير منهم إلى علي «عليه السلام».

بل هي قد رضيت من الأحنف بن قيس بأن يعتزل الحرب ومعه ستة آلاف، ربما لأنها رأت أن انحيازه إلى علي «عليه السلام» سيلحق بها ضرراً معنوياً أكثر من النفع الذي ستجنيه من انضمام ستة آلاف من قومه إلى جيشها.. وربما يكون هذا الانضمام سبباً في اقتناع قبائل أخرى، بالالتحاق به «عليه السلام».

إلا إن فرض أن طلحة والزبير وعائشة كانوا على يقين من أن أولئك الشيعة الذين هربوا منهم سوف ينحازون إلى جانب علي «عليه السلام» لا محالة.. فلذلك بادروا إلى البطش بهم..

غير أننا نقول:

إن قتل هؤلاء وسواهم قد أضر الناكثين أكثر مما نفعهم، لأنه أعطى صورة بشعة عن جرأتهم على المحرمات، وعلى انتهاك الحرمات، وعرف الناس أنه لا مجال للتعايش معهم، وأن الناس معهم أمام خيارات ثلاث، هي:

إما حياة الخوف، وترقب الكوارث والبلايا، أو الموت المحتم، إذا وجدوا منهم ميلاً إلى خصومهم.

وإما حياة الذل والانسحاق، والرضا بارتكاب المآثم والجرائم.

وإما السكوت عنها ومباركتها، وإظهار الاستحسان لها،

والمساعدة عليها..

ثالثاً: إن تتبع شيعة أمير المؤمنين علي «عليه السلام»، باستقصاء تام - وهم هاربون منهم - قد يمكن تبريره بأن سببه الخوف من أن يكونوا بصدد التآمر عليهم، والوثوب بهم، فبادروا إلى هذا الإجراء الاحترازي.. بهدف أخذ العهود والمواثيق على عدم مساعدة علي «عليه السلام».

بل قد يمكن تجرعه على مضض كبير لو كان هذا التتبع لأجل حبسهم أو ضربهم. إذا وجدنا من يتبرع لهم بالمعاذير التخفيفية، بدعوى: أن شدة حقدهم على علي «عليه السلام»، وعظيم انفعالهم منه، وتخوفهم منه دعاهم إلى البطش بأنصاره والتنكيل بهم..

ولكن الأمر لم يقتصر على مجرد الضرب أو الحبس، بل تعداه إلى ما هو أشد وأضر، وأدهى وأمر، فإنهم تتبعوهم ليقتلوهم.

رابعاً: ومما يزيد الطين بلة والخرق اتساعاً ويؤكد قسوتهم وعظيم ظلمهم وبغييهم: أنهم كانوا يضربون أعناقهم صبراً.. ولم يكن قتلاً في حالة المطاردة، أو في ساحة حرب، ونزال، يمكن للإنسان فيها أن يدافع عن نفسه، أو أن يجد الفرصة للتحرز من القتل، ولو بالفرار..

النتيجة الحاسمة:

وهذه الأمور وسواها.. وما أكثرها هي التي دعت علياً «عليه السلام» إلى أن يأمر أصحابه: بأن ينهدوا إلى هؤلاء الناكثين، وأن

يكونوا أسوداً عليهم، وذلك انطلاقاً من مقولة: لا يفل الحديد إلا الحديد.
أو: «كما تدين تدان».

وقد علل «عليه السلام» أمره هذا، بأن القضية أصبحت تتعدى موضوع القصاص، لتصل إلى مستوى لزوم التخلص منهم، لأنهم أصبحوا جرثومة فساد وإفساد، من شأنها أن تقضي على نبضات الحياة في المجتمع الإنساني كله.. ولذا قال «عليه السلام»: فإنهم شرار..

وما يأتي به الشرير هو الفساد في الأرض والعبث بمصير الأمة.. كما أن من يساعدهم ويقوي من شوكتهم - على الباطل - لا بد أن يكون شريراً مثلهم، لأنه إنما يسعى لتمكين الباطل، وإظهار الفساد في الأرض..

عناصر لا بد منها في الجهاد:

ومن الناحية القتالية، وجدنا في كلامه «عليه السلام» إشارات إلى أمور يجب أخذها بنظر الاعتبار في ساحات الجهاد. ونذكر منها ما يلي:

1 - لا بد من العمل على بلورة صورة عن المبررات الواقعية للدخول في الحرب مع العدو.. لتكريس الرافد الموضوعي للوعي الهادف، ولتكون الشحنة المحركة لكل العوامل التي يحضنها العقل، وتلتقي مع الفطرة، ويختزنها الوجدان، وتتحول في حنايا الروح والجسد إلى جهد ملتهب في مجال ممارسة التصدي والرد الحازم والحاسم..

ولذلك قال «عليه السلام» لأصحابه: «كونوا أسوداً عليهم، فإنهم شرار، ومساعدوهم على الباطل شرار..».

2 - حيث إن الشر الذي تمكن من هؤلاء، حتى أصبحوا من دعاة الباطل، سوف يدفعهم إلى المنازلة، والمقاتلة، والطعن والضرب. فإن الحاجة تصبح ماسة إلى الأمور التالية:

الأول: المواجهة والدخول مع الأعداء في الحرب. لأن التردد، أو العزوف سيدفع العدو إلى التقدم خطوات أخرى باتجاه تكريس باطلهم وسيزيد من حماسهم له..

الثاني: الصبر، وتوطين النفس على مواجهة الصعاب، والأخطار. وهذا ما أمرهم به «عليه السلام».

الثالث: أن يكون الهدف من قتالهم هو إدراك رضا الله سبحانه، والتقرب إليه، وتوقع المثوبة منه، واحتساب الأجر والمثوبة عنده.. لا توقع الفوائد والعوائد الدنيوية، فإن ذلك سيكون من موجبات الفشل والهزيمة، لأن الفائدة الدنيوية إذا كانت هي المعيار، ووجد المقاتل أن الفائدة هي في القبول منهم، والمعونة لهم، فسيتحول من ناصر للحق إلى نصير للباطل..

الرابع: توطين النفس على المنازلة والمصاولة، ومواجهة الطعن والضرب بمثله.. فلا يكتفى بمجرد الدفع والممانعة، لأن المطلوب هو اقتلاع شرهم، والقضاء على باطلهم، والممانعة بمجرد ما تكون من موجبات بقاء الشر وحفظ الباطل.

الخامس: وهو الأهم.. أن تكون مجالدة الباطل ذات صفة جماعية، بمعنى أن يبذل في ذلك كل الجهد المتوفر لدى المقاتلين، ولا يقتصر كل منهم على المهمات التي أوكلت إليه، ويعتزل.. بل يستفيد من طاقته المتبقية في نصرة أي من إخوانه حين يواجه صعوبة، تجعله غير قادر على الحسم.. فيذب عنه كما يذب نفسه.

وقد علل «عليه السلام» ذلك بما أفاد: أن هذه الطاقة التي يبذلها ما هي إلا منحة إلهية، وقد أراد الله تعالى منه: أن يوظفها في دفع الباطل، فليس له أن يحجبها، أو أن يستأثر بها لنفسه..

يضاف إلى ذلك: أن هذه الطاقة إذا كانت لله، فإن الله تعالى هو الذي يوزعها على هذا، وعلى ذاك، وعلى ذلك، بنسب متفاوتة تقتضيها الحكمة، ومصلحة العباد، حيث يتم امتحان وفائهم، وتأكيد عناصر الكرامة في داخلهم، كما أنها تكون أيضاً سبباً لتقوية أواصر المحبة، ولنيل مراتب الكرامة الإلهية من خلال توطين النفس على طاعة الله فيها، وعدم الاستئثار والأنانية فيها، فإنه لا يحبه الله، ولا يرضاه الوجدان، ولا تقره الأخلاق الحميدة، والصفات الفاضلة. ولذلك قال «عليه السلام»: «فلو شاء لجعله مثله».

من الزاوية إلى قصر عبيد الله «لعنه الله»:

قال الطبري:

حدثني عمر بن شبة قال: حدثنا أبو الحسن عن مسلمة بن محارب عن قتادة قال: نزل علي الزاوية، وأقام أياماً..

إلى أن قال: سار علي من الزاوية، وسار طلحة والزبير وعائشة من الفريضة، فالتقوا عند موضع قصر عبيد الله، أو عبد الله بن زياد. فلما نزل الناس أرسل شقيق بن ثور إلى عمرو بن مرحوم العبدى: أن أخرج، فإذا خرجت فمل بنا إلى عسكر علي. فخرجوا في عبد القيس وبكر بن وائل، فعدلوا إلى عسكر أمير المؤمنين.

فقال الناس: من كان هؤلاء معه غلب. ودفع شقيق بن ثور رايتهم إلى مولى له يقال له: «رشراشة»، فأرسل إليه ولة بن محدوج الذهلي: «ضاعت الأحساب! دفعت مكرمة قومك إلى رشراشة؟!». فأرسل شقيق: أن أغن شأنك، فأبنا نغنى شأننا. فأقاموا ثلاثة أيام لم يكن بينهم قتال، يرسل إليهم علي، ويكلمهم، ويردعهم.

ونقول:

في هذا النص إشارات إلى العديد من الأمور، نقتصر منها على ما يلي:

عبد الله، أم عبيد الله:

لا ندري إن كان كان هذا الترديد بين كلمتي عبيد الله، وعبد الله بن زياد قد جاء مُتعمداً، أو لأجل عروض النسيان له، فإنَّ عبيد الله بن

زياد هو الذي قتل الحسين «عليه السلام» بأمر يزيد بن معاوية. فلعلهم يُريدون إبعاد اسمه عن التداول - قدر الإمكان - صيانةً له عن اللعن الذي يستحقه بقتله سيّد شباب أهل الجنة، وريحانة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

من كان معه هؤلاء غلب:

وزعمت الرواية: أنّه حين التحقت بكر بن وائل وعبد القيس بجيش علي «عليه السلام» قال الناس: «من كان معه هؤلاء غلب». ونقول:

إنّ هذا المنطق هو منطق الجُهل والسطحيين، ومن تكون معاييرهم ونظرتهم إلى الأمور مادية.

أما علي «عليه السلام»، فكان يرى أنه هو الغالب على كل حال.. لأن الحق له، ومعه، وهذا هو منطق القرآن والحق والدين الذي لا يرى للكثرة قيمة، ولا للغلبة معنى، وإثماً القيمة للحق أينما كان، والنصر كل النصر هو بالتزام الحق، والدفاع عنه، والتضحية في سبيله بكل غال ونفيس، ولأجل ذلك: لم يكن علي «عليه السلام» يعتز بغير الله، بل هو يقول كما قال الله: (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ).

التمييز العنصري مرفوض:

وما أروع منطق شقيق بن ثور، الذي أعطى الراية إلى مولى له

يقال له: «رشراشة»، فعاب ذلك وعلّة بن محدوج، انطلاقاً من منطق عمر بن الخطاب في تقديم العرب على غيرهم لمجرد كونهم عرباً، وقد أفهمه شقيق: بأنّ المطلوب هو تولية من هو أهل للولاية، ويستطيع أن يقوم بالمهمة، مهما كان نسبه، وعرقه، وصفته التي لا خيار له فيها.

وهذا هو منطق علي «عليه السلام» المطابق للنص القرآني الذي يقول: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) والنص النبوي القائل: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى»⁽¹⁾.

ثلاثة أيام يكلمهم ويردعهم:

وجاء في النص المتقدم: أنّه «عليه السلام» بقي ثلاثة أيام يكلم الناكثين ويردعهم، ويرسل الرُّسل إليهم.

(1) راجع: العهود المحمدية للشعراني ص 873 مسند أحمد ج 5 ص 411 ومجمع الزوائد ج 3 ص 266 ومسند ابن المبارك ص 106 والمعجم الأوسط ج 5 = ص 86 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 3 ص 699 والجامع لأحكام القرآن ج 16 ص 342 وتفسير البحر المحيط ج 2 ص 266 والدر المنثور ج 6 ص 98 وتفسير الألوسي ج 26 ص 163 وسبل الهدى والرشاد ج 8 ص 482 وأحكام القرآن للجصاص ج 1 ص 382 و 543 ومكاتيب الرسول للأحمدي الميانجي ج 2 ص 412.

ولا شك في أنَّه «عليه السلام» لم يكن يشعر بالضعف أمام كثرة جيش عدوه، وقلة جيشه، فإنَّ هذه هي السمة في سائر الحروب التي خاضها ضد أعداء الإسلام، ولأنَّه كان يعلم: بأنَّ القوة ليست بالكثرة، وإِنَّمَا هي باللطف والتسديد والمدد الإلهي حين تكون مصلحة الدين والأمة هي في هذا الإمداد، وقد يحجبه الله تعالى حين يقتضي الأمر ذلك، ولذلك انهزم المسلمون في حُنين رغم كثرتهم، وتحقق النصر بعلي وحده..

ولكنَّه «عليه السلام» كان يرفق حتى بأعدائه، أملاً في أن يستفيق منهم من يستفيق، ويثوب إلى الحق من يثوب، ولأنَّه يُريد أن يُقلل من أعداد القتلى قدر المُستطاع، ولأنَّه يريد أن لا يبقى هناك أدنى احتمال في أنَّه لو انتظر بهم لأعادوا النظر في حساباتهم، وليهلك من هلك عن بينةٍ، ويحيى من حيى عن بينةٍ.

الفصل العاشر:

عرض المصحف على الناكثين.

المحاولة الأخيرة:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»: ثم إن أمير المؤمنين «عليه السلام» رحل بالناس إلى القوم غداة الخميس لعشر مضين من جمادى الأولى، وعلى ميمنته الأشتر، وعلى ميسرته عمار بن ياسر، وأعطى الراية محمد بن الحنفية ابنه.

وسار حتى وقف موقفاً، ثم نادى في الناس: «لا تعجلوا حتى أعذر إلى القوم».

ودعا عبد الله بن العباس «رضي الله عنه»، فأعطاه المصحف وقال:

«امض بهذا المصحف إلى طلحة والزبير وعائشة، وادعهم إلى ما فيه، وقل لطلحة والزبير: ألم تبايعاني مختارين؟! فما الذي دعاكما إلى نكث بيعتي؟! وهذا كتاب الله بيني وبينكما»!!

قال عبد الله بن العباس: فبدأت بالزبير، وكان عندي أبقاهما علينا، وكلمته في الرجوع، وقلت له: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» يقول لك: ألم تبايعني طائعا؟! فلم تستحل قتالي؟! وهذا

المصحف وما فيه بيني وبينك، فإن شئت تحاكمنا إليه.

فقال: ارجع إلى صاحبك، فأنا بايعنا كارهين، ومالي حاجة في محاكمته.

فانصرفت عنه إلى طلحة، والناس يشتدون، والمصحف في يدي، فوجدته قد لبس الدرع، وهو محتب بحمائل سيفه، ودابته واقفة. فقلت له: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» يقول لك: ما حملك على الخروج؟! وبما استحللت نقض بيعتي؟! والعهد عليك!

فقال: خرجت أطلب بدم عثمان. أیظن ابن عمك أنه قد حوى على الأمر حين حوى على الكوفة؟! وقد والله كتبت إلى المدينة تؤخذ لي البيعة بمكة.

فقلت له: اتق الله يا طلحة! فإنه ليس لك أن تطلب بدم عثمان، وولده أولى بدمه منك، هذا أبان بن عثمان ما ينهض في طلب دم أبيه. **قال طلحة:** نحن أقوى على ذلك منه. قتله ابن عمك، وابتز أمرنا! **فقلت له:** أذكرك الله في المسلمين وفي دمائهم، وهذا المصحف بيننا وبينكم، والله ما أنصفتكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» إذ حبستم نساءكم في بيوتكم وأخرجتم حبيسة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فأعرض عني ونادى بأصحابه: ناجزوا القوم، فإنكم لا تقومون بحجاج ابن أبي طالب.

فقلت: يا أبا محمد، بالسيف تخوف ابن أبي طالب؟! أم والله

ليعاجلناك للسيف!

فقال: ذلك بيننا وبينكم.

قال: فانصرفت عنهما إلى عائشة وهي في هودج مدفف على جملها عسكر، وكعب بن سور القاضي أخذ بخطامه، وحولها الأزد وضبة، فلما رأته قالت:

ما الذي جاء بك يا ابن عباس؟! والله لا سمعت منك شيئاً، ارجع إلى صاحبك فقل له: ما بيننا وبينك إلا السيف!

وصاح من حولها: ارجع يا ابن عباس لا يسفك دمك.

فرجعت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فأخبرته الخبر وقلت: ما تنتظر؟! والله ما يعطيك القوم إلا السيف، فاحمل عليهم قبل أن يحملوا عليك.

فقال: «نستظهر بالله عليهم».

قال ابن عباس: فوالله ما رمت من مكاني حتى طلع عليّ شبابهم كأنه جراد منتشر..

[قال الخوارزمي: عن مجزأة السدوسي: حتى عقر منهم جماعة، فقال الناس: يا أمير المؤمنين، إنه قد عقرنا نبلهم فما انتظارك بالقوم؟!]

فقال علي: اللهم إني أشهدك أنني قد أعذرت، وأنذرت، فكن لي عليهم من الشاهدين. ثم دعا علي بالدرع، فأفرغها عليه، وتقلد بسيفه، واعتجر بعمامته، واستوى على بغلة النبي، ثم دعا بالمصحف[.

وفي رواية ابن عباس، قال: فقلت: أما ترى يا أمير المؤمنين إلى ما يصنع القوم؟! مرنا ندفعهم.

فقال: «حتى أعذر إليهم ثانية».

[ثم دعا بالمصحف، فأخذه بيده].

ثم قال: «من يأخذ هذا المصحف فيدعوهم إليه وهو مقتول وأنا ضامن له على الله الجنة»؟! فلم يقم أحد إلا غلام عليه قباء أبيض حدث السن من عبد القيس [من مجاشع] يقال له: مسلم كأني أراه.

فقال: أنا أعرضه عليهم يا أمير المؤمنين وقد احتسبت نفسي عند الله تعالى.

[وفي نص الخوارزمي: فقال له علي: يا فتى، إن يدك اليمنى تقطع، فتأخذه باليسرى فتقطع، ثم تضرب بالسيف حتى تقتل.

فقال الفتى: لا صبر لي على ذلك يا أمير المؤمنين].

وفي النص المنقول عن المفيد «رحمه الله»:

فأعرض عنه إشفافاً عليه ونادى ثانية: «من يأخذ هذا المصحف ويعرضه على القوم، وليعلم أنه مقتول وله الجنة»؟!!

فقام مسلم بعينه وقال: أنا أعرضه.

فأعرض، ونادى ثالثة، فلم يقم غير الفتى.

[قال الخوارزمي: فأعاد عليه مقالته الأولى، فقال الفتى: لا عليك

يا أمير المؤمنين، فهذا قليل في ذات الله].

فدفع إليه المصحف وقال: «امض إليهم، واعرضه عليهم،
وادعهم إلى ما فيه».

[وحسب نص الخوارزمي: فقال: يا هؤلاء، هذا كتاب الله بيننا
وبينكم. قال: فضرب رجل من أصحاب الجمل يده اليمنى فقطعها،
فأخذ المصحف بشماله فقطعت شماله، فاحتضن المصحف ب صدره
فضرب عليه حتى قتل].

وحسب نص المفيد: فأقبل الغلام حتى وقف بإزاء الصفوف،
ونشر المصحف وقال: هذا كتاب الله عز وجل. وأمير المؤمنين
«عليه السلام» يدعوكم إلى ما فيه.

فقالت عائشة: اشجروه بالرماح قبحه الله!

فتبادروا إليه بالرماح فطعنوه من كل جانب، وكانت أمه حاضرة،
فصاحت، وطرحت نفسها عليه، وجرت من موضعه، ولحقها جماعة
من عسكر أمير المؤمنين «عليه السلام»، أعانوها على حمله حتى
طرحوه بين يدي أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأمّه تبكي وتندبه
وتقول:

يا رب إن مسلماً دعاهم يتلو كتاب الله لا يخشاهم
فخضبوا من دمه قناهم وأمهم قائمة تراهم
تأمرهم بالقتل لا تنهاهم⁽¹⁾

(1) الجمل للمفيد ص 336 - 340 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: المصنف

ونقول:

لاحظ ما يلي:

من أين رحل عليه السلام؟!!

ذكرت الرواية: أن علياً «عليه السلام» رحل بالناس إلى القوم يوم الخميس، والظاهر: أنه «عليه السلام» كان حين وصل إلى البصرة قد نزل في بعض مواضعها كالزابوقة أو غيرها.. ثم رحل منها يوم الخميس إلى الموضع الذي يتواجد فيه الناكثون، لينهي القضية، ويريح نفسه والناس..

أصحاب المبادئ، وأهل الأطماع:

1 - ليس المهم أن يتخذ الإنسان لنفسه عدواً، ليحصل على الشهرة، أو على أي من المكاسب الدنيوية التي يرى في هذا الأسلوب تسهيلاً

لابن أبي شيبة ج 7 ص 437 وأنساب الأشراف ج 2 ص 241 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 511 و 512 و 509 ووقعة الجمل ص 37 و 38 ومروج الذهب ج 2 ص 370 وشرح الأخبار ج 1 ص 394 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 155 والكامل في التاريخ ج 3 ص 261 و 262 و 529 وتذكرة الخواص ص 71 و 72 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 111 و 112 وبحار الأنوار ج 32 ص 174 وإرشاد القلوب للديلملي ص 341 والمناقب للخوارزمي ص 186 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 472 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 106 و 107.

لحصوله عليها. ولا يُعَدُّ هذا إنجازاً لمن ساق الأمور إليه، وتمكن من الحصول عليه..

بل الإنجاز الحقيقي هو: أن يتمكن ذلك الإنسان المظلوم، الذي يتعرض للعدوان وللتآمر، ويواجه فنوناً من المكر والغدر والنكث - يتمكن - من إيجاد قواسم مشتركة، وركائز تصلح منطلقاً لدرء هذه الفتنة..

وهذا ما سعى إليه «عليه السلام» بعرضه القرآن على الناكثين، ليكون هو الحكم بينه وبينهم.. ويتأكد هذا الإنجاز بتزويده نفسه بطاقة هائلة من الصبر والتحمل، وسعة الصدر، إلى الحد الذي لا يمكن لأحد توقعه أو التكهن به، ولا سيما بعد أن يبلغ السيل الزبي، والحزام الطيبين..

2 - وتتجلى قيمة هذا الصبر إذا علمنا: أنه «عليه السلام» كان قادراً على إيراد الضربة القاصمة بعدوّه.. ولكنه أراد أن يحد من وقعها، ويقلل من آثار كارثة هائلة، كان الناكثون يجرون الأمة والمخدوعين بشعاراتهم إليها..

هذا.. ورائده في ذلك رضا الله سبحانه، وحفظ قيم الأمة، وصيانة أهدافها، وبلورة معنى السعادة لها في حاضرها ومستقبلها.

الزبير كان ألين عريكة:

لاحظنا: أن ابن عباس كان يرى: أن الزبير كان أقرب من طلحة إلى الرضا بترك الحرب..

ولعل السبب في تبلور هذا التصور: أن طلحة كان موغلاً في العنجهية، متمادياً في الكبر والأنانية، والشخصانية. فكان من الصعب كسر هذه الأقفال، التي تأسر كيانه، وتهيمن على روحه، وكل وجوده. أما الزبير، فإنه كان أسير إرادة ولده عبد الله. وكان وصولاً يحب المال والمقام، وكان هذا يسهل عليه الكذب، وارتكاب الجرائم، وسفك الدماء.

ولعل هذا الحب للمال نفسه أيضاً كان يهيئ الفرصة للوصول إليه والحوار معه، إذا وجد أن ذلك قد يحمل معه فرصاً لنيل ما يتمناه..
كما أن علينا أن لا نستبعد: أن يكون لأمه صفة «رضوان الله عليها» أثر في هذه المرونة التي يتوقعها الناس فيه.

بايعنا كارهين:

إن علياً «عليه السلام» كان يعلم: أن طلحة والزبير سيجيبان عن سؤاله عن سبب نكثهم بيعتهم: بأنهم قد بايعوا كارهين. فإنه «عليه السلام» لم يزل يطرح عليهم هذا السؤال، ويأتيه هذا الجواب.. ولكنه «عليه السلام» كان يكرر طرحه عليهم، لأن الناس سيتلمسون كذبهما في الجواب، وإصرارهما على هذا الكذب..
كما أن جوابهما يتضمن إقراراً بالبيعة، وبالنكث.. وهذا الإقرار مهم جداً.. فإن ادعاء الكراهة يحتاج إلى إثبات، وبدون ذلك، يبقى مجرد دعوى لا قيمة لها.. فكيف إذا كان الجواب هو ما قاله الزبير

هنا: «بايعنا كارهين»، فإن الكراهة القلبية لا تعني الإكراه، بل تعني: الاضطرار إلى البيعة والرغبة بها، ربما لأجل حفظ مصالحهم، أو إرضاءً لشخص، أو لجلب مودة آخر، أو غير ذلك.

ما لي حاجة في محاكمته:

إن قول الزبير: ما لي حاجة إلى محاكمته، ليس مجرد هروب من مواجهة علي «عليه السلام» وحججه، بل هو هروب من حكم الله، وبالتالي رفض له.. إذ لو كان يملك حجة، أو إذا كان يرى أن بإمكانه التشكيك في الحجة القرآنية التي يستند إليها علي «عليه السلام» لما توانى عن محاكمته، لأن ذلك سوف يعطيه هامشاً كبيراً للمناورة أمام الرأي العام، ويمكّنه من اجتذاب المزيد من المناصرين، ليجعلهم وقوداً لنار الفتنة التي أشعلها بمعونة عائشة..

طلحة أضعف حجة:

وحين واجه ابن عباس طلحة بالسؤال عن السبب في استحلاله نكث بيعة علي «عليه السلام»، ونقضه العهد، كان جوابه مليئاً بالإدعاء، والعنجهية والغرور. رغم أنه أقر ببيعته لعلي «عليه السلام».

ولم يدع أيضاً: أنه قد بايع مكرهاً.. بل انتقل مباشرةً إلى ادعاء الأخذ بثأر عثمان الذي كان هو أكثر الناس حماساً للإيقاع به وقتله.. فتناسى ذلك، وبادر إلى تنصيب نفسه في موقع ليس له، باعترافه

العملي ببيعته لعلّي «عليه السلام» أكثر من مرة.. ثم تبرع لنفسه بصلاحيات لا يقر له أحد بها. بل هو قد انتزعها من أصحابها، وهم أبناء عثمان، ووصمهم بالعجز والفشل حيث ادعى: أن له الحق في الأخذ بثأر أبيهم.. مدعياً: أن أبناء عثمان عاجزون عن إدراك ثأرهم. وأنه هو يملك القوة الكافية لأخذ هذا الثأر.. وكل ذلك يبقى في دائرة فرض الرأي على الآخرين بالقوة.. على قاعدة:

ودعوى القوي كدعوى السباع من الناب والظفر برهاتها

هذا عدا عن أنه ادعى: أن علياً «عليه السلام» قد ابتز الناس أمرهم، وأنه هو الذي قتل عثمان.. مع أن طلحة يعلم أنه يكذب في ذلك، وهو القاتل، وأنه هو الذي أصر على علي «عليه السلام» بالبيعة له. وكأنه يرى أن الناس لا يفهمون وأنهم سيصدقونه ويكذبون أعينهم.

أوهام طلحة:

1 - وقد أظهر طلحة هدف حركته بصورة ساذجة، بحديثه عن طموحاته، وأنه يريد من علي «عليه السلام» أن يفسح له المجال للوصول إليها، حيث أعلن: أن على علي «عليه السلام» أن يعرف أن استيلاءه على الكوفة لا يعني أنه قد ملك الأمر كله.. وأنه كتب إلى المدينة لتؤخذ له البيعة في مكة.

ومن الواضح: أن الأمور لم تكن كذلك، فقد كانت مكة والمدينة والعراق، ومصر، وسائر بلاد الإسلام باستثناء البصرة، والشام -

كانت كلها - في يد علي «عليه السلام».. وكان ولاته في مصر واليمن والعراق، وسائر البلاد، وكان واليه على المدينة سهل بن حنيف، فكيف، ومن ذلك الذي هو من أهل المدينة، وسيأخذ له البيعة من أهل مكة؟!!

2 - إن طلحة سيواجه سؤالاً وجيهاً هنا من قبل الزبير وحزبه، وهو: لماذا تؤخذ البيعة له من أهل مكة، ولا تؤخذ للزبير، وقد كان هو وإياه يتغالبان على الصلاة بالناس، وعلى ختم بيت المال، ولولا عائشة لانتهدت الأمور بينهما إلى ما هو أكثر من التدافع..

3 - إن عنجهية وغرور وبأوَ طلحة قد انتهى به إلى السقوط في حمأة الضعف والفشل والخيبة، حتى وهو في أوج استكباره وصلفه، وادعاءاته العريضة، فأعلن: أنه هو وأصحابه لا يريدون حجاج ابن أبي طالب..

ولكن ليت شعري إذا كان عاجزاً عن مقابلة علي «عليه السلام» بالحجة، فهل هو قادر على مقابلته بالسيف؟!!

وإذا كان لا يملك الحجة والمبرر للحرب، فكيف يدخل في حرب لا يتيقن أنه محق فيها، ولا يجد المبررات لها؟! وكيف يستطيع أن يقنع نفسه بحمل السيف، وقطع أيدي وأرجل ورؤوس الناس، وبقر بطونهم، والتسبب بزيادة جحافل الأيتام والأرامل في الأمة، وهو شاك متردد؟! إلا إذا كانت الرحمة قد نزعت، والإيمان قد تلاشى من قلبه.. ولو أنه استطاع هو أن يفعل ذلك، لأن توثبه ورغبته في الأموال

والمناصب تسهل له العسير، وتصغر له الكبير، فكيف يمكنه أن يقنع مناصريه، ومن ليس لهم نصيب ذو بال في المناصب والمكاسب..
بأن يفعلوا هذه الأفاعيل بالأبرياء من المسلمين؟!!

عائشة أكثر ذكاء:

وقد لاحظنا: أن عائشة كانت أكثر ذكاءً من طلحة والزبير حين رفضت أن تسمع شيئاً من ابن عباس، فأوهمت الناس من حولها بذلك: أن الكلام قد استنفذ، أو أن زمنه قد مضى وانقضى..

وربما توهم بعض آخر: أنها قد يُست من خصومها أن يقبلوا منها. وأصبحت ترى أن آخر الدواء الكي.

وبذلك تكون عائشة قد أثبتت مرة أخرى: أنها أكثر سياسة من طلحة والزبير، وأنه لولاها لم يتمكن من جمع تلك الجيوش، وأن يثيروا هذه الفتنة..

ولكن علياً «عليه السلام» عاد فأحبط مسعاها هذا، واضطرها إلى الكشف عن حقيقتها، حين ألجأها إلى اعتماد الأسلوب الفاضح، والواضح، الذي كشف:

أولاً: عن مدى قسوتها.

ثانياً: عن أنها لا تبالي بسفك الدماء.

ثالثاً: عن أنها لا ترضى بحكم القرآن. وتقتل أهله وحملته. ومن يدعوها إلى ما فيه.

وقد تجلت هذه الفضيحة حين أرسل ذلك الشاب، ومعه المصحف إلى جيش عائشة يدعوها ويدعوهم إلى ما فيه، فأمرت بأن يشجروه بالرماح، فتبادروا إليه، فطعنوه من كل جانب.. وقتلوه أمام عيني أمه، وسجلت تلك الأم المفجوعة ما جرى لولدها في رجزها الذي سيبقى صدها يتردد عبر التاريخ حيث تقول عن عائشة:

وأمرهم قائمة تراهم تأمرهم بالقتل لا تنهاهم

تحقق الخبر الغيبي، وبغلة الرسول:

وقد تحقق الخبر الغيبي الذي سجله علي «عليه السلام» حول ما يجري لذلك الشاب، ليكون دلالة وجدانية ويقينية للناس الذين معه، ولتحل السكينة في قلوبهم، حيث إنهم كانوا أحوج الناس إليها، لأنهم يقاتلون أناساً يقولون: لا إله إلا الله، محمد رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وليكون حجة قاطعة لعذر الناكثين ومن تابعهم غافلاً عن حقيقة الحال..

وليكون أيضاً دلالة صريحة لنا، نستطيع بها أن نعرف المحق من المبطل في تلك الحرب..

كما أن اختياره «عليه السلام» ركوب بغلة رسول الله دلالة أخرى لأصحابه، ولأعدائه، وللاتين بعده.. وفقاً منه بالأمة، وصيانة لها عن الوقوع في الشبهة..

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

ا

الفصل الخامس: محاولة أخرى لدرء الفتنة..... 6 - 28

الفصل السادس: مبعوثون فشلوا..... 33 - 50

الباب التاسع: من ذي قار.. إلى المواجهة..

الفصل الأول: حين نهض علي عليه السلام من ذي قار..... 59 - 74

الفصل الثاني: لا تصاب الفرصة من علي عليه السلام..... 83 - 94

الفصل الثالث: علي في عليه السلام البصرة..... 105 - 120

الفصل الرابع: إعداد الجيشين.. والإفتخار بالعشائر..... 133 - 154

الفصل الخامس: الحشود.. والقتلى..... 170 - 176

الفصل السادس: اعتزال الأحنف في حرب الجمل..... 193 - 220

الفصل السابع: المعتزلون.. والمخذلون..... 240 - 248

الفصل الثامن: ما أفلح قوم وليتهم امرأة..... 270 - 282

الفصل التاسع: الإمهال ثلاثة أيام..... 306 - 312

الفصل العاشر: عرض المصحف على الناكثين..... 339 - 326

الفهارس:..... 327 - 342

2. الفهرس التفصيلي

ا

الفصل الخامس: محاولة أخرى لدرء الفتنة..

- رسالة علوية إلى الناكثين: 9
- بيعة الناس على أنحاء: 12
- النحو الأول: 13
- النحو الثاني: 13
- النحو الثالث: 13
- إن كنتما بايعتماني كارهين: 14
- الإحتكام إلى المنصفين: 17
- أقل الضررين: 19
- علي عليه السلام وصلاح عائشة: 20
- صلاح عائشة معناه الذبح: 21
- عائشة قتلت واستباححت: 24
- ملاحظة: 25
- الثبات والتغيير في الخطاب العلوي: 26

- 28 سبب اعتماد الصراحة:
- 29 بدء التركيز على عائشة:
- 29 الأمر العام والأمر الخاص:
- 30 لم تؤمر بذلك:
- الفصل السادس: مبعوثون فشلوا..**
- 35 الآن حين عضته الحرب؟!:
- 36 ناشدهم، وذكرهم العهد:
- 42 ليس هذا ضعفاً:
- 43 عائشة تهدد علياً ^{عائشة}:
- 44 طلحة يفسر وضع اللج على رقبتة:
- 45 إن أحببتما بايعت لكما:
- 47 هل يخلع نفسه ويبايعنا?!:
- 48 المصريون هم قتلة عثمان:
- 49 تسلط عائشة على البلاد!!:
- 49 عناء طلحة في أحد:
- 50 عائشة لا تقيم وزناً لدماء المسلمين:
- 51 لا تكلم الزبير بحضور ابنه:
- 51 دع بنيات الطريق:

52حنكة ابن عباس:

الباب التاسع: من ذي قار.. إلى المواجهة..

الفصل الأول: حين نهض علي عليه السلام من ذي قار..

61بالجهد صلاح الدين والدنيا:

63متى قال عليه السلام هذا الكلام؟!:

64توضيحات ضرورية:

65مبررات الجهاد:

68مبررات التمرد:

68إدارة الخلاف:

69حق تركوه ودم سفكوه:

71أول عدلهم: حكمهم على أنفسهم:

72الوضوح هو الأساس:

73الحماة والحممة، والشبهة المغدفة:

75إن الأمر لواضح:

76لأملان لهم حوضاً أنا ماتحه:

77العود المطافيل:

79لماذا العود المطافيل؟!:

79مبررات الدعاء على طلحة والزبير:

81 الفرصة الأخيرة:

الفصل الثاني: لا تصاب الفرصة من علي ؑالاية ..

85 الزبير، وتبييت علي ؑالاية:

88 عائشة تأمر بجمع الجيوش:

89 لو ظفر بهم علي ؑالاية:

92 الزبير وتبييت علي ؑالاية:

93 لعلّي أقتله:

94 الزبير بين الشك واليقين:

95 ابن الزبير في مواجهة أبيه!!:

96 من القائل؟ طلحة، أم الزبير؟!:

98 مروان يجازف بغيره:

99 أمن علي تصاب الفرصة؟!:

99 مصير من يحارب علياً ؑالاية:

100 الزبير.. وأبو الجرباء:

الفصل الثالث: علي في ؑالاية البصرة..

107 هكذا ورد علي ؑالاية البصرة:

111 توحيد الزي:

112 القادة والسلاح:

- 113 ابن الجارود هو الراوي:
- 114 أسماء قد يشك في حضورها:
- 116 صلاة علي عليه السلام ودعاؤه:
- 117 رعب الزبير من عمار:
- 120 لماذا يكذبون؟!:
- 121 عمار ليس مع علي عليه السلام:
- 122 جون بن قتادة أصاب ثم أخطأ:
- 123 من أكاذيبهم:
- 126 مناقشة النص:
- الفصل الرابع: إعداد الجيشين.. والإفتخار بالعشائر..**
- 135 قادة عساكر علي عليه السلام:
- 139 عائشة عند كعب بن سور:
- 142 الناكثون يفتخرون بعشائرهم:
- 143 الإمام الحسن عليه السلام يجيب ابن الزبير:
- 147 الإعتراض على طلحة:
- 148 كعب بن سور يطعن على نفسه:
- 150 تيقنًا الجد من علي عليه السلام:
- 151 ذل عائشة لربها كان أولى:
- 153 بماذا يفتخر أهل الدين؟!:

- 153 الزبير مفتر، وطلحة طامع:
- 157 المعيار هو الحق، وليس الجغرافيا:
- 157 لا تشتمن أحداً:
- 158 التمييز بين الفريقين:
- 159 ما تبجج به ابن الزبير:
- 159 أهمهم وحرمة نبيهم:
- 160 حوارى رسول الله ﷺ:
- 161 الزبير ابن عمه الرسول:
- 162 إصبع طلحة:
- 165 أحب الناس إلى الرسول ﷺ:
- 166 عائشة وأبوها أحب الناس إلى النبي ﷺ:
- الفصل الخامس: الحشود.. والقتلى..**
- 172 عدد الجيشين:
- 172 1 - جيش علي عليه السلام:
- 174 الصحابة والبدريون في جيش علي عليه السلام:
- 177 جيش علي عليه السلام اثنا عشر ألفاً:
- 177 2 - جيش عائشة:
- 179 عدد القتلى:

- المقتولون أربعون ألفاً: 187
- رأي المفيد: 188
- المقتولون عشرون ألفاً: 189
- الفصل السادس: اعتزال الأحنف في حرب الجمل..**
- بداية: 195
- الأحنف: 195
- الأحنف في طاعة علي عليه السلام: 197
- الناكثون.. والأحنف: 198
- آراء عائشة وتقلباتها: 199
- الإحالة على مجهول: 201
- بصيرة الأحنف: 202
- تدبير الأحنف: 204
- الأحنف لعائشة: إذن ما ذنبنا؟! : 204
- رواية سيف لموقف الأحنف: 206
- رواية المحدثين: 208
- من أحاديث سيف مرة أخرى: 212
- سيف يخالف المحدثين: 214
- الكذاب قد يصدق: 215
- حرقوص في رواية سيف: 216

- 216 الشائعات المسمومة:
- 218 موقف الأحنف في حرب البصرة:
- 221 المعتزلون مع الأحنف:
- 221 الأحنف ومناشدات عثمان:
- 224 الناكثان يأمران الأحنف بالبيعة لعلي عليه السلام:
- 225 ما الذي بدله علي عليه السلام؟!:
- 227 الأحنف يخير الناكثين بين ثلاث:
- 230 الرواية الأقرب والأصوب:
- 231 قتل الزبير:
- 232 مصحف كعب بن سور:
- 235 الأحنف لم يجب الإمام الحسين عليه السلام:
- الفصل السابع: المعتزلون.. والمخذلون..**
- 242 تخذيل عمران بن الحصين أيضاً:
- 243 التركيز على التخذيل والمخذلين:
- 245 عمران بن الحصين:
- 247 لا يتركون ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله:
- 249 عائشة: تُشجّع على اعتزال الحرب:
- 251 الحسن البصري يعتزل الحرب:

- 252 لا زلت مسوءاً:
- 254 ما نريده من هذا النص:
- 254 الحسن البصري منحرف عن علي عليه السلام:
- 257 شراسة وجرأة الحسن البصري:
- 260 ما منعك؟!:
- 261 الحسن.. وإبليس:
- 263 أرقت ماء كثيراً يا حسن:
- 263 لا زلت مسوءاً:
- 265 التحوير والتزوير:
- الفصل الثامن: ما أفلح قوم وليتهم امرأة..**
- 272 عائشة هي الأساس:
- 275 دليل أبي بكر:
- 281 النص الذي رواه ابو بكر:
- 285 التجني على الزمخشري:
- 287 القضية حقيقية:
- 287 تملكهم امرأة:
- 288 ولاية المرأة وفلاح الأمة:
- 293 نظرة في هذه الأحاديث:
- 295 المعصوم هو الحاكم:

- 302الحاكم في عصر الغيبة:
- الفصل التاسع: الإمهال ثلاثة أيام..
- 308موقف علي عليه السلام بعد إجماعهم على حربه:
- 311سياسة الناكثين:
- 312القدح في الأديان:
- 314لسنا نرعد حتى نوقع، ولا نسيل حتى نمطر:
- 319خرجوا من هدى إلى ضلال:
- 321فاغدوا في الدعاء:
- 322وأحسنوا في التقية:
- 323إنهدوا إلى عدوكم:
- 325لماذا أنظرهم ثلاثة أيام؟!:
- 326انشرح صدور أصحاب علي عليه السلام:
- 331النتيجة الحاسمة:
- 332عناصر لا بد منها في الجهاد:
- 334من الزاوية إلى قصر عبيد الله «لعنه الله»:
- 335عبدُ الله، أم عبيدُ الله:
- 336من كان معه هؤلاء غلب:
- 336التمييز العنصري مرفوض:

337 ثلاثة أيام يُكلمهم ويردعهم:

الفصل العاشر: عرض المصحف على الناكثين..

341 المحاولة الأخيرة:

346 من أين رحل عَلَيْهِ السَّلَام؟!:

346 أصحاب المبادئ، وأهل الأطماع:

347 الزبير كان ألين عريكة:

348 بايعنا كارهين:

349 ما لي حاجة في محاكمته:

349 طلحة أضعف حجة:

350 أو هام طلحة:

352 عائشة أكثر ذكاء:

353 تحقق الخبر الغيبي، وبغلة الرسول:

الفهارس:

356 1 - الفهرس الإجمالي

358 2 - الفهرس التفصيلي

